

حِصْنُ الْقَارِئِ

فِي اخْتِلَافِ لِقَارِئِ

تَأَلِيفُ

هَاشِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغَرِي

الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١١٨٦ هـ

وَرِثَهُ نَحْوُهُ

الذُّكْتُورُ حَبِيبُ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ السَّلَامِيِّ

كَانَزُ الْخِيَارِ

لِلْمُبَاحَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْدِيعِ

حِصْنُ الْقَارِي
فِي اخْتِلَافِ الْمُتَارِي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

٢٠١٨ م ١٤٣٩ هـ

أصل هذا الكتاب بحث تكميلي، نال به المحقق درجة «الماجستير»
في تخصص القراءات بقسم القراءات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
تاريخ ١٤٣٣/١/٢٥ هـ

لبنات - بيروت - للبريدية
تلفاكس: +٩٦١ ١٧٤٥١٥٥ - نقال: +٩٦١ ٣٧٥٠٢٤١
فرنسا - فرنسي نولتير - نقال: +٩٦١ ١٧٤٦١٨٨٦٤
بريد إلكتروني: walecdzhras@hotmail.com

دار الإحياء
للطباعة والنشر والتوزيع

حِصْنُ الْقَارِيءِ

فِي إِخْتِلَافِ لِقَارِيءِ

تَأَلِيفُ

هَاشِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَغْرِبِيِّ

الْمُتَوَفَى سَنَةِ ١١٨٦ هـ

وَرِثَهُ وَنَحْنُ

الذَّكَرُ حَبِيبُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

دَارُ الْإِحْتِبَابِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإني أشكر الله - عز وجل - على أن يسّر لي إكمال هذا البحث وإتمامه في أبهى حلّة، وأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه، ثم أثنى بالشكر والدعاء لوالديّ الكريمين، وأسأله سبحانه أن يجزل أجرهما ومثوبتهما، وأن يمجّزهما خير ما جزى والدأ عن ولده. كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الوافر لكلية الدعوة وأصول الدين ممثلة في قسم القراءات على ما يقدمه من خدمات للعلم وأهله.

والشكر يمتد إلى الأستاذين الفاضلين: فضيلة الدكتور سيد أحمد سيد دراز، وفضيلة الدكتور محمد سلامه ربيع، اللذين كانت لهما الجهود البارزة في تنويع وإثراء هذا الكتاب حتى استوى على أشده، بفضل توجيهاتهما، وحسن ملحوظاتهما، فجزاهما الله خير الجزاء.

ولفضيلة الشيخ الدكتور عبد الرحيم إيدي، والدكتور صالح العماري جزيل الشكر على تعاونهما في سبيل الحصول على نسخ الكتاب الخطية.

ولكل من أعانني بجهدهِ وأرشدني بفكره الشكر الوافر والثناء الأثير.

والحمد لله على التمام، وصلى الله على خير الأنام، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، واحشرنا معهم بلطفك وعفوك يا رحيم يا رحمن.

المُقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ ﴿١﴾ قِيَمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ (الكهف: ١ - ٢)، أحمده على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وأسأله التوفيق لما يحب ويرضى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، حررنا من العبودية لغيره فله الشكر والثناء، وأصلي وأسلم على رسول الله، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، صلاة دائمة إلى يوم اللقاء.

أما بعد:

فقد تظافرت جهود العلماء في تدوين علم القراءات والعناية به عناية فائقة، وصنفوا في ذلك الكتب الكثيرة قديماً وحديثاً، نظماً ونثراً، ومن أجل تلك المصنفات: منظومة (حرز الأمانى ووجه التهاني) في القراءات السبع للإمام الشاطبي - رحمه الله - المعروفة بـ(الشَّاطِيبِيَّة)، والتي كُتِبَ لها القبول بين المسلمين، فقرأ بمضمونها خلق لا يحصون، وتناولها كثير من العلماء بالشرح، بداية من تلميذ الشاطبي: الإمام السخاوي، ومروراً بأبي شامة والفاسي وشعلة والجعبري وغيرهم، وانتهاءً بأبرز الشروح المعاصرة، وهو شرح الشَّيْخِ الْقَاضِي.

ثمَّ إِنَّ بعض الأئمة المتأخرين عُتُوا بتحريراتها وكشف غوامضها وإيضاح مجملاتها؛ أخذاً من (نَشْرِ) ابن الجزري وبعض المسائل التي كتبت في شروح

(الشَّاطِيبِيَّة)، وكان من أوائل هؤلاء الأئمة: الشَّيْخُ هَاشِمُ الْمَغْرِبِي (١١٨٦هـ) صاحب كتاب: (حصن القارئ في اختلاف المقارئ).

وهو كتاب يعدُّ من أوائل الكتب المصنفة في تحريرات (الشاطبية) وحلِّ غوامضها ومشكلاتها، وامتاز مؤلفه بسعة الاطلاع على المؤلفات في القراءات العشر الصغرى والكبرى و(عشر نافع)، وتحريرها، وما انتهى إليه الإقراء في المغرب في زمنه.

كما امتاز المؤلِّف كذلك بالتلمذ على مدرستين بارزتين هما أبرز مدارس التحريرات: الأولى: مدرسة المنصوري المتمثلة في شيخه يوسف زاده كأحد أتباع المدرسة المشهورين، والمدرسة الأخرى: مدرسة شيخه الإزميري؛ إضافة إلى قراءته على شيوخ المدرسة المغربية؛ فنتج عن ذلك سعة وعمق في مناقشة المسائل المحررة، ولا أدل على ذلك من قوله - عند مناقشته لما ذكره الشاطبي وكان مما خرج عن طرق الكتاب -: «ما خرج عن طرق الكتاب قسمان: قسم مذكور في (الطيبة)، وقسم غير مذكور فيها، فإن قرئ بالمذكور فلا بأس؛ لكن ينبه القارئ على أنه ليس من طرق الكتاب، وغير المذكور لا يقرأ به كحذف الهمزة من: ﴿شُرَكَاءِي﴾ للبرزي، وإدغام: ﴿وَجَبَتْ جُؤُوبُهَا﴾ (الحج: ٣٦) لابن ذكوان، وإمالة: ﴿مَحْسَاتٍ﴾ (فصلت: ١٦) لليت، وإسكان التاء وفتح الباء وتشديد النون من: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِي﴾ (يونس: ٨٩) لابن ذكوان، لقول الشاطبي في الأول: هَلَهَلَا، وفي الثاني: يُعْتَلَا، وفي الثالث: أُخِلَا، وفي الرابع: مَاج... الخ»، وكتنبيهه مراراً على صحة بعض الأوجه من طرق (عشر نافع)، أو من طريق قراءته على شيوخه المغاربة، ونحو ذلك.

ومن أجل هذا وغيره من الميزات - التي سيأتي بسطها في موضعها - رأيت أن أقوم بتحقيق هذا الكتاب، وإخراجه إخراجاً علمياً وفق المنهج العلمي الحديث^(١).

والله أسأل أن يعينني على إكماله؛ وأن ينفع به طلاب العلم والمسلمين إنه سميع قريب مجيب.

تتلخص أسباب اختياري لتحقيق هذا الكتاب في الآتي:

- ١- رغبتني في خدمة علم القراءات المتصل بكلام الله عز وجل، وما يتعلق به من علوم؛ خاصة وأن هذا المؤلف يتعلق بنظم (الشَّاطِيبِيَّة)، الذي كتب له القبول، وحفظه الجموع الغفيرة، وقرأ بمضمونه أمم لا تحصى.
- ٢- المساهمة في دراسة وتحقيق وإبراز كتاب قيم من كتب هذا العلم الجليل.
- ٣- أهمية هذا الكتاب، وبيان اهتمام العلماء بتحرير القراءات، والعناية بها.
- ٤- مكانة المؤلف العلمية، وشهرة شيوخه، وثناء العلماء عليه، واشتهاره بالتحرير والتدقيق، وإطلاعه على مدارس متنوعة، ومشاركته بأكثر من مؤلف في
-
- (١) وقد ارتأيت أن أقدم الكتاب للطباعة على هيئته حين مناقشته بشكل عام؛ خصوصًا ما يتعلق بجانب دراسة التحريرات والكتاب، وإن كانت مواضيع التحريرات من حيث الدراية تحتاج مزيد تحرير ونقد، وإضافة ما استجد من رؤى ودراسات حولها، والله الموفق.

القراءات سواء في السبع أو في العشر أو في الأربع الزوائد، فهو ذو باع طويل في هذا العلم.

٥- أن المؤلف ضَمَّن كتابه مؤلفاً لشيخه مصطفى الإزميري (ت: ١١٥٥هـ) في التَّحْرِيرات، وقد عُرف عن شيخه عنايته بهذا الفن واشتغاره بالتحرير فيه؛ فاجتمع في الكتاب كتابان على الحقيقة.

٦- أن المؤلف ذَبَّل كتابه بنظم له في التَّحْرِيرات، تربو أبياته على ستين بيتاً، جمع فيه ما خرج عن طرق كتابي (الحرز) و(التيسير)، ولَخَّص فيها جُلَّ ما ذكره في كتابه.

٧- كثرة استشهد المؤلف بأبيات العلماء ومنظوماتهم مما يسهل حفظ الخلاف، ويُقَرَّب مأخذُه.

٨- سهولة هذا الكتاب في تناوله للتحريرات، والتي تميَّزه عن بعض كتب الفن، حيث يسوق الآية المحرَّرة، ويذكر عدد ما فيها من الأوجه، ثم يعددها حتى يأتي على آخرها.

٩- ندرة الكتب المطبوعة في تحريرات (الشَّاطِبية).

١٠- نقل المؤلف في ثانيا الكتاب عن كتب لا تزال مفقودة أو في حكم المفقود.

• الدراسات السابقة:

أولاً: بالنسبة لعموم التَّحْرِيرات:

سوف أتعرض لذلك مفصلاً في المطلب الثاني بإذن الله.

ثانياً: بالنسبة للمؤلف:

وهو الشَّيْخ هَاشِم، فقد وقفت له على كتابين محققين بقسم القراءات بجامعة أم القرى بواسطة عدد من الطالبات، الأول: كتاب (تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه

ثالثاً: بالنسبة للمؤلف:
وهو المخطوط الذي أنا بصدد دراسته وتحقيقه؛ فلا أعلم أحداً سبقني إلى تحقيقه،
والله أعلم.

يتكون البحث من مقدمة، وقسمين رئيسيين، ثم خاتمة، وفهارس.

المقدمة: وتشتمل على أسباب اختيار الموضوع وأهميته، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج التحقيق.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الثاني: ترجمة المؤلف: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

(١) أولهن: تهاني بنت فيصل البنيان، ورقمه في مكتبة الجامعة ١١٤٧٧.

(٢) سجلته الطالبة: سحر المالكي في رسالة دكتوراة بالجامعة.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثالث: تعريف بالتَّحْرِيرات، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: تعريف التَّحْرِيرات.

المطلب الثاني: نشأة التَّحْرِيرات.

المطلب الثالث: أسباب التَّحْرِيرات.

المطلب الرابع: تاريخ التَّحْرِيرات وتطورها.

المطلب الخامس: مدارس التَّحْرِيرات.

المطلب السادس: أهمية التَّحْرِيرات.

المطلب السابع: موقف العلماء منها.

المطلب الثامن: الكتب المصنفة في التَّحْرِيرات.

المبحث الرابع: دراسة الكتاب، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف، ووصف أسلوبه.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.

المطلب السادس: وصف النسخ الخطية للكتاب.

القسم الثاني: النصُّ المحقق.

ثم الفهارس: وتشتمل على:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحادیث.

فهرس الشواهد الشعرية.

فهرس الأعلام.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات.

● بيان منهجى فى التحقيق؛

سرتُ في تحقيق هذا الكتاب وفق المنهج العلمي التالي:

١. نسخت الكتاب المحقق وفق قواعد الإملاء الحديثة.

٢. كتبت الآيات القرآنية بالرسم العثماني وفق مصحف المدينة الحاسوبي؛ إلا ما

كتب برواية أخرى وافقت عليه النسخ فإني أثبتته كما كتب، وجعلتها بين معقوفتين مزهرتين.

٣. عزوت الآيات القرآنية الواقعة ضمن النص المراد تحقيقه إلى سورها،

ووضعت ذلك في المتن بين معقوفتين.

٤. خرجت الأحاديث النبوية.

٥. عزوت الأقوال والآثار، والنصوص إلى مصادرها.

٦. ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب.

٧. نسبت الأبيات الشعرية والمنظومات إلى أصحابها.

٨. التزمت علامات الترقيم، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٩. شرح الغريب من المفردات.

١٠. اعتمدت في التراجم ذكر الاسم والكنية والولادة والوفاة وأشهر مؤلفاته ما

تيسر ذلك، واكتفيت بالتوثيق من كتابين متخصصين غالباً.

١١. إذا نقل المؤلف عن كتاب مفقود، أو لم أعثر عليه؛ فإنني أجتهد في إثبات

المنقول من كتب أخرى نقلت عنه.

١٢. إذا استشهد المؤلف من (الشَّاطِئِيَّة) أو (الدُّرَّة) أو (الطَّيِّبَةِ)؛ فإني أُشير إلى

رقم البيت في الحاشية، وإن احتاج إلى إكمال أكملة.

١٣. اعتمدت في التحقيق كلام ابن الجزري في (النَّشْر) أو (التقريب)، ثم على

كتب التَّحْرِيرَاتِ الْآخَرَى مُقَدِّمًا أَقْدَمَهُمْ زَمَنًا، فَإِنْ وَجَدْتَ مِنْ يَشِيرُ إِلَى الْخِلَافِ

المذكور موافقة أو مخالفة ذكرته، وإلا لم أعلق عليه، ويندر ذلك.

١٤. إذا لم يذكر المؤلف الأوجه كاملة فإني أذكرها في أول موضع، ولا أعيد

ذكرها إن تكررت في موضع آخر- غالباً؛- خصوصاً ما كان من باب حاصل ضرب

الأوجه.

١٥. إذا نقل المؤلف عن أحد الكتب فإن أُوثِّق المعلومة من الكتاب، فإن

وجدتُ اختلافاً أثبتته، أو قلت (بمعناه).

١٦. اعتمدت النسخة (أ) أصلاً للكتاب، وهي نسخة معهد الثقافة الشرقية

بجامعة طوكيو؛ وذلك لوضوحها وقلة أخطائها مقارنة بالنسخ الأخرى، فإن وجدت

فيها خطأ أو سقطاً أو تصحيفاً أثبت الصواب من النسخ الأخرى، وجعلته بين

معكوفتين [] مع التعليق عليه في الهامش.

١٨. إذا لم يذكر المؤلفُ اسم السورة فإني أذكرها وأجعلها بين معكوفتين، وجعلت جميع ذلك مِرْزَا كَالْعِنَانِ.

١٩. ذيلت البحث بالفهارس العلمية والفنية التي تسهل على القارئ الوصول إلى المطلوب.

٢٠. اعتمدت أربع نسخ خطية للمخطوط، وتركت أربعاً أخرى للاستئناس
لمسوغات ذكرتها في وصف النسخ، وقد سلكت في المقارنة بين النسخ المعتمدة المنهج
التالي:

أ. إذا وجدت خطأ صريحاً في آية معينة في أحد النسخ فإني أثبت الصواب في المتن، ولا ألتزم الإشارة إليه في الهامش.

ب. لا أحفل بذكر الأخطاء الواضحة عند النسخ، وكذا ما لا فائدة في التنبيه عليه من الاختلافات اليسيرة بين النسخ أو ما لا يحتمله السياق؛ حتى لا أثقل الهوامش بما لا يفيد القارئ، وأثبت في جميعه الصواب والأكمل من النسخ، دون تنبيه على ذلك في كل موضع، ومن أمثلة ذلك:

– ما لا أثر له في المعنى ولا تفيد معرفته: الهمز – الهمزة، توسط – توسط، توسط،

المتطَرِّف - المتطَرِّفة، لفظ - لفظة، تجوز - يجوز، وفتح - وفتحة، بفتح

- فتح ونحوها، قرأنا - قرأناه، تسهيل - التسهيل، وإذا جمعت - وإذا

اجتمعت، طرق - طريق، وفيه - وفيها، وروم الحركة - والروم

الحركة، سادسها وسابعها - سادسها وسادسها، وفيه لورش كذا -

- لورش كذا، «قوله تعالى»: بحذف إحداهما أو زيادة واو قبلهما، وكذا «رحمه الله تعالى»، وكذا «والله تعالى أعلم»، وكذا «قال رحمه الله في سورة - قال رحمه الله: سورة - قال رحمه الله في مريم»، وعلى توسطه التوسط - وعلى توسط التوسط، ونحوها: وعلى قصره - وعلى قصر.
- الخطأ المحض نحو: يفتلا - يتصلا، إلى ضم - إلى ظم، ويوقف - ويوافق، لأنه قطب الإدغام - لأنه تطلب الإدغام، يتعرض - يتعض، ما لحمزة - بالحمزة، لقاعدة - القاعدة، المقروء به - المضروبة، وقدر - وقد، فتفطن له - فغلظن له، فضعفه بصيغة المجهول - فضعفه بضعفه الجمهور، ووصل البسملة (بأول) السورة - باقي، منه، بدل: عنه، أو العكس بما لا يحتمله السياق.
- تكرار الحروف والكلمات، والتقديم والتأخير، بما لا يغير المعنى.
- سقوط الألف من ابن وإثباته باطراد.

القسم الأول: الدِّرَاسَةُ

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول

تَرْجَمَةُ مُوجَزَةٍ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ

وَرَوَاتِهِمْ وَطُرُقَهُمْ

أولاً: نافع المدني^(١):

هو أبو عبد الرحمن نافع بن أبي نُعيم الأصبهاني المدني، وهو من تابعي التابعين، توفي سنة: ١٦٩هـ^(٢).

وله راويان:

١. قالون: وهو عيسى بن مينا الزرقى، قارئ أهل المدينة، توفي سنة: ٢٢٠هـ^(٣).
طريقه: روى الداني عنه في (التيسير) بواسطة أبي نشيط: وهو محمد بن هارون، توفي سنة: ٢٥٨هـ^(٤).

٢. ورش: وهو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري، توفي سنة: ١٩٧هـ^(٥).
وطريقه: من طريق الأزرق عنه: وهو يوسف بن عمرو بن يسار، توفي في حدود: ٢٤٠هـ^(٦).

(١) المقصود من هذه الترجمة الموجزة هو بيان الطريق الذي اعتمده الداني في التيسير، وأما ما خالف فيه الشاطبي هذا الطريق أو أخذه المؤلف من عشر نافع فسيأتي معنا في أثناء التحقيق مفصلاً إن شاء الله. وقد استقيت مادة هذه التراجم وبيان الطرق من: التيسير للداني (ص ٩٨ - ١١٠)، معرفة القراء للكبار للذهبي، غاية النهاية لابن الجزري.

(٢) معرفة القراء: (١/٦٤)، غاية النهاية: (٢/٣٣٠).

(٣) معرفة القراء: (١/٩٣)، غاية النهاية: (١/٦١٥).

(٤) معرفة القراء: (١/١٢٩)، غاية النهاية: (٢/٢٧٢).

(٥) ومعرفة القراء: (١/٩١)، غاية النهاية: (١/٥٠٢).

(٦) معرفة القراء: (١/١٠٦)، غاية النهاية: (٢/٤٠٢).

ثانياً: ابن كثير المكي:

هو أبو معبد عبد الله بن كثير المكي، تابعي، إمام أهل مكة، توفي سنة: ١٢٠هـ^(١). وله راويان:

١. البزّي: وهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزّي، قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام توفي سنة: ٢٥٠هـ^(٢).
- طريقه: من طريق أبي ربيعة عنه: وهو أبو ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب المكي، توفي سنة: ٢٩٤هـ^(٣).

٢. قنبل: وهو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي، شيخ القراء بالحجاز، توفي سنة: ٢٩١هـ^(٤).

- طريقه: من طريق ابن مجاهد عنه: وهو أحمد بن موسى بن مجاهد، أول من سبع السبعة، توفي سنة: ٣٢٤هـ^(٥).

ثالثاً: أبو عمرو البصري:

- هو زيان بن العلاء التميمي، وقيل اسمه كنيته، من أعلم الناس بالقرآن واللغة، توفي سنة: ١٥٤هـ^(٦).

(١) معرفة القراء: (٤٩/١)، غاية النهاية (٤٤٣/١).

(٢) معرفة القراء: (١٠٢/١)، غاية النهاية: (١١٩/١).

(٣) معرفة القراء: (١٣٣/١)، غاية النهاية: (٩٩/٢).

(٤) معرفة القراء: (١٣٣/١)، غاية النهاية: (١٦٥/٢).

(٥) معرفة القراء: (١٥٤/١)، غاية النهاية: (١٣٩/١).

(٦) معرفة القراء: (٥٨/١)، غاية النهاية: (٢٨٨/١).

وله راويان:

١. الدوري: وهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صبهان، قيل أنه أول من جمع القراءات، توفي سنة: ٢٤٦هـ^(١).

وطريقه: من طريق أبي الزعراء عنه: وهو أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس، توفي بعد ثمانين ومائتين من الهجرة^(٢).

٢. السوسي: وهو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله، توفي سنة: ٢٦١هـ^(٣).
وطريقه: من طريق ابن جرير عنه: وهو أبو عمران موسى بن جرير، توفي سنة: ٣١٠هـ^(٤).

رابعاً: ابن عامر الشامي:

هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، تابعي، أعلى القراء إسناداً، إمام أهل الشام في القراءة، توفي سنة: ١١٨هـ^(٥).

وله راويان:

١. هشام: وهو أبو الوليد هشام بن عمار السلمي، إمام أهل دمشق، توفي سنة: ٢٤٥هـ^(٦).

(١) معرفة القراء: (١١٣/١)، غاية النهاية: (٢٥٥/١).

(٢) معرفة القراء: (١٣٨/١)، غاية النهاية: (٣٧٣/١).

(٣) معرفة القراء: (١١٥/١)، غاية النهاية: (٣٣٢/١).

(٤) معرفة القراء: (١٤١/١)، غاية النهاية: (٣١٧/٢).

(٥) معرفة القراء: (٤٦/١)، غاية النهاية: (٤٢٣/١).

(٦) معرفة القراء: (١١٥/١)، غاية النهاية: (٣٥٤/٢).

(٧) معرفة القراء: (١/٩٩)، غاية النهاية: (٢/٣٦٣).

٢. حفص: وهو أبو عمر حفص بن سليمان الكوفي، توفي سنة: ١٨٠ هـ^(١).

طريقه: من طريق عبيد بن الصباح عنه: وهو أبو محمد عبيد بن الصباح الكوفي، توفي سنة ٢١٩ هـ^(٢).

سادساً: حمزة الكوفي:

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الكوفي الزيات، توفي سنة: ١٥٦ هـ^(٣).

وله راويان:

١. خلف: وهو أبو محمد خلف بن هشام البزار الأسدي، توفي سنة ٢٢٩ هـ^(٤).

طريقه: من طريق إدريس الحداد عنه: وهو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد، توفي ٢٩٢ هـ^(٥).

٢. خلاد: وهو أبو عيسى خلاد بن خالد الكوفي، توفي سنة: ٢٢٠ هـ^(٦).

طريقه: من طريق ابن شاذان عنه: وهو أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري، توفي سنة ٢٨٦ هـ^(٧).

(١) معرفة القراءة: (٨٤/١)، غاية النهاية: (٢٥٤/١).

(٢) معرفة القراءة: (١٢٠/١)، غاية النهاية: (٤٩٥/١).

(٣) معرفة القراءة: (٦٦/١)، غاية النهاية: (٢٦١/١).

(٤) معرفة القراءة: (١٢٣/١)، غاية النهاية: (٢٧٢/١).

(٥) معرفة القراءة: (١٤٥/١)، غاية النهاية: (١٥٤/١).

(٦) معرفة القراءة: (١٢٤/١)، غاية النهاية: (٢٧٤/١).

(٧) معرفة القراءة: (١٤٥/١)، غاية النهاية: (١٥٢/٢).

سابعاً: علي الكسائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الأسدي، توفي سنة: ١٨٩ هـ^(١).

وله راويان:

١. أبو الحارث: وهو أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي، توفي سنة:

٢٤٠ هـ^(٢).

طريقه: من طريق محمد بن يحيى عنه: وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى البغدادي،

الملقب بالكسائي الصغير، توفي سنة: ٢٨٨ هـ^(٣).

٢. الدوري: وهو راوي أبي عمرو البصري، وتقدّم ذكره.

طريقه: من طريق جعفر النصيبي عنه: وهو أبو الفضل جعفر بن أسد النصيبي،

توفي سنة: ٣٠٧ هـ^(٤).

فهؤلاء هم القراء السبعة، وكل قارئ عنه راويان، واختار الدّاني طريقاً واحداً عن كل راوٍ، واعتمد ذلك منهجاً له في (التيسير)، وتبعه على ذلك الشاطبي في غالب قصيدته.

(١) معرفة القراء: (٧٢/١)، غاية النهاية: (٥٣٥/١).

(٢) معرفة القراء: (١٢٤/١)، غاية النهاية: (٣٤/٢).

(٣) معرفة القراء: (١٤٦/١)، غاية النهاية: (٢٧٩/٢).

(٤) معرفة القراء: (١٣٩/١)، غاية النهاية: (١٩٥/١).

المبحث الثاني

تَرْجَمَةُ الْمُؤَلِّفِ

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: وفاته.

المطلب الأول

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَلَقَبُهُ وَكُنْيَتُهُ^(١)

هو: الشَّيْخُ السيد: هاشم بن محمد المغربي مولدًا، الإزميري^(٢) موطنًا وسكنًا، المالكي مذهبًا، ويكنى بأبي شيبه، ويشتهر بالسيد هاشم.

* * *

المطلب الثاني

نَشَأَتُهُ وَطَلْبُهُ لِلْعِلْمِ

لم تسعفنا كتب التراجم بشيء عن حياة المؤلف وسيرته العلمية؛ خصوصاً المرحلة المبكرة من حياته، وإنما نستنتج بعض ذلك من خلال كُتبه التي ألفها، أو بواسطة كلام تلاميذه عنه، وبناءً على ما سبق؛ فإنه يمكن القول بأنَّ الشَّيْخَ هاشم تعلَّم القراءات منذ سن مبكرة، فقرأ بالسبعة من طريق (الشَّاطِئِيَّةِ)، وعشر نافع^(٣)، وكذلك

(١) أفادت ترجمة الشَّيْخ من كتبه: حصن القارئ: (لوح ١)، وتمرين الطلبة: (لوح ١-٤)، وشرح الإفادة المقتنة: (١، ١٩٤)، ومن ترجمة تلميذه الشَّقَانِصِي في عمدة القارئين: (ص ٤٦، ٥٠٦).

(٢) نسبة إلى مدينة (إزمير) وهي إحدى المدن بتركيا اليوم.

(٣) المقصود بعشر نافع: الطرق العشرة عن نافع، وذلك أن نافعاً له أربعة رواة وهم: إسماعيل بن جعفر، وإسحاق بن المسيب، وعيسى بن مينا (قالون)، وعثمان بن سعيد (ورش). ولكل من إسماعيل بن جعفر وإسحاق بن المسيب طريقان، وثلاثة عن قالون وورش، فتكون عشر طرق وهي المقصودة بعشر نافع، وقد ذكرها الشَّيْخُ محمد بن أبي جمعة الوهرازي (ت: ٨٩٩هـ) في منظومته: تقريب المنافع في الطرق العشر لنافع: (ص ١)، و أفاض في تفصيل تلك الطرق

(الدُّرَّة)، ثُمَّ (الطَّيِّبَة)، وتعلم كذلك الفقه والعربية وغيرها من العلوم الأخرى، ثم طاف البلاد شرقاً وغرباً، وأخذ القراءات عن غير واحد من علماء القراءات، وقرأ على مشايخ أجلةً بالمغرب ومصر والشام وقسطنطينية العظمى وغيرها، فأصبح ثقةً، ضابطاً، متقناً، فقيهاً، نبيهاً، محدثاً، نحوياً، لغوياً، ناظماً، ناثراً، وحصلت له الرياسة التامة في علوم القرآن، بحيث تضرب إليه أكباد الإبل.

ويظهر من مجموع مؤلفاته أنه كان متأثراً بالمدرسة المغربية بصورة جلية، وكذلك المدرسة التركية في التحريات.

وقد عاش جلَّ حياته في إزمير، فلما أراد السفر من إزمير - وهي بلدة بتركيا - إلى تونس، وخرج معه أميرها وأكابر الدولة وعلمائها وتجارها وغيرهم من سكانها يشيعونه ويتأسفون على سفره وانتقاله من مدينتهم، وصعب ذلك عليهم كثيراً؛ أنشد عند ذلك قائلاً:

لِمَ نَازَلْ ذَاتَ ابْتِهَاجٍ مُودِّعٌ	وَأَهِلَهَا ذَاتَ الْغَمَامِ الصَّيِّبُ
رَوْضِ الْحَاسِنِ وَالْمُنَى وَبَهَايَا	تَصْفُو لَذِي عِلْمٍ وَصَاحِبِ مَنْصَبٍ
بِسَلَامٍ مِّنْ أَحْيَا الْوَرَى مُتَعَطِّراً	وَحَنَانَةٍ نِيْطَتْ بِكُلِّ مُقَرَّبٍ
يَا رَبِّ جَلَّلَهَا بِسِتْرِكَ دَائِماً	وَانْصَرِ دِيَارَ الْمُسْلِمِينَ بِهَا حُبٍ
مَنْ قَالَه يَرْجُو دَعَاءَ صَالِحِ	مِنْ أُمَّةٍ حُسْنًا بِحُرْمَةٍ يَثْرِبُ

وقدم إلى تونس في عام ١١٨٠ للهجرة النبوية، وألقى دروساً بالجامع الأعظم في القراءات والحديث، وفيها قرأ عليه تلميذه الشقناصي، وأخذ عنه القراءات وغيرها كما

سيأتي، وأقام بها سنة ثم رجع إلى بلاد العجم (إزمير) ومكث بها مدة ثم رجع إلى تونس، وبها كانت وفاته^(١).

* * *

المطلب الثالث

شُيُوخُه

رحل الشَّيْخُ إلى بلاد شتى وأخذ عن علماء كثيرين ذكرت المصادر منهم:

١- المقرئ الجليل عبد الله بن محمد بن يوسف الشهير بيوسف زاده^(٢):

وهو شيخ شيخه الإزميري، ومن علماء القراءات، ومن أوائل من دَوَّن في التَّحْرِيرات، وله من المؤلفات:

١- الائتلاف في وجوه الاختلاف (في التَّحْرِيرات).

٢- رسالة في بيان مراتب المد في قراءات الأئمة العشرة^(٣).

وتوفي سنة ١١٦٧ هـ.

وقد قرأ عليه الشَّيْخُ هَاشِمُ بمضمن طيبة النَّشر من أول الفاتحة إلى قوله:

﴿الْمُقْلِحُونَ﴾^(٤).

(١) ينظر: عمدة القارئین للشقنصي: (ص ٥٠٦).

(٢) تنظر ترجمته في: الأعلام: (١٢٩/٤)، هدية العارفين: (٤٨٢/١).

(٣) ملحقة بمخطوط تمرين الطلبة، وتقع في ستة ألواح، تبدأ من لوح (١١٣). وطبعت بدار عمار، بتحقيق: إبراهيم الجرمي.

(٤) نص على ذلك في مقدمة كتابه: تمرين الطلبة: (لوح ٤).

٢- الشَّيْخُ مُصْطَفَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِزْمِيرِي^(١):

نزل بمصر وتعلم فيها القراءات، وهو من أشهر علماء القراءات والتجويد بعد ابن الجزري، برع وتفنن في علوم القراءات، وقام بتحرير أوجه القراءات من جميع الطرق، ويُعتمد كثيراً على كتبه في التَّحْرِيرَات؛ بل هي المرجع والمصدر في بابها منذ تأليفها وإلى يومنا هذا مع تحريرات المتولي، وقد أكثر الشَّيْخُ هَاشِمٌ مِنْ ذِكْرِهِ والاستفادة من مؤلفاته كما في كتابنا هذا، وكتاب (تمرين الطلبة البررة الخيرة)، وكتاب (شرح الإفادة المقنعة).

وأخذ الإزميري عن جلة من العلماء، أشهرهم:

- الشَّيْخُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّهْرِ بِيُوسُفَ أَفندي زاده.

- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْمُعْشَرِي.

- الشَّيْخُ الْحِجَازِي.

كما أن من أبرز مؤلفاته:

١- عمدة العرفان، وشرحه بدائع البرهان.

٢- إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة.

٣- نور الأعلام بانفراد الأربعة الأعلام، وهو في الشواذ.

٤- تقريب حصول المقاصد في تخريج ما في النَّشْرِ من الفوائد.

٥- رسالة الضاد.

(١) ينظر: ترجمة الشَّيْخِ فِي: هدية العارفين: (٢/٤٤٥)، إتحاف البررة: (ص ٢٠)، معجم المؤلفين:

(١٢/٢٦٠)، الأعلام: (٧/٢٣٦). وإنما توسعت قليلاً في ترجمته لكثرة نقل المؤلف عنه في

٦- وقد نقل الشيخ هاشم في كتابه هذا عن كتاب له في السبعة، لم أجد له ذكراً بين العلماء.

توفي بمصر سنة ١١٥٥هـ.

وقد مدحه الشيخ هاشم في قصيدة أوردها في كتابه (تمرين الطلبة البررة الخيرة)، فقال:

العالم الفاضل ذي تقرير	ثم سردته على التحرير
من شيخنا الأسمى حوى الكمال	فاكتسب الإصلاح والإكمال
مستحضراً لأوجه التحرير	شيخ الشيوخ مصطفى الإزميري
لحاله مُقَفَّلَهَا وهذبه	أحيابه الله طريق الطيبة
أناس عصره إليه ذاهبة	لا زال شمساً للأنام قاطبة
في كل وقت وبكل دهر	أمدده الله بكل خير
بطرقها الغراً كما لديه	فقد قرأت ختمة عليه
بُكْتُبُ مُنْفَعَةً لِمَنْ شَهِر	كذلك ما شد على الذي ذكر
ومائة بُعِيدَ الألف حيناً	سنة سبع بعد أربعينا
وعشر نافع وطرق درة	وقد قرأت قبل طرق السبعة
وذاك كله بفضل ربي	على أجلة شيوخ الغرب
لا وَسَطاً بِلَا دِيهِمْ يُدْرَا	كذا على بعض شيوخ مصر
ومشرب عذب به رَوِينَا	أمدنا الله بختم الحسنى

ثم الصلاة أولاً وآخرها على محمد رسولاً أرسله^(١)

٣- الشيخ مصطفى بن أحمد بن صلاح الدين الخليجي:

قرأ عليه القراءات من طريق (طيبة النشر) بدمشق الشام عام ١١٤٥ هـ، ولما أراد أن يختم عليه القرآن نظم فيه قصيدة قال فيها:

أسنى العوالم من إليه رحلتي	ذو مكرمات فائق الأقران
شيخ جليل عارف متورع	متفنن في أوجه القرآن
لنحققن علم القراءة مأخذاً	عن جهبذ فأجاب ذا عرفان
فأخذت عشر النثر عن ذي خبرة	عظمى كبد حل في السرطان
من أمة قد طاب نفساً وارتقى	مقلداً بقلائد العقيان
فهو الإمام الأوحى المتعارف	المصطفى متدارك الظمآن
فطلبت منكم دعوة نرجوها	من ربنا خلداً مع الولدان
وعليك يا حبر الوري من هاشم	خير التحية سائر الأزمان ^(٢)

٤- الشيخ أبو العلاء إدريس بن محمد الحسني (المشهور بالمنجرة)^(٣):

وهو شيخ المقرئين في المغرب بعد ابن القاضي، ومن مؤلفاته: حاشية على الدرر اللوامع، فتح المجيد، وكفاية الطلاب، نزهة الناظر والسامع.
وتوفي سنة ١١٣٧ هـ^(١).

(١) تمرين الطلبة: (لوح ١، ٢).

(٢) عمدة القارئین: (ص ٥٠٦).

(٣) وقد أفدت ذلك من قول الشيخ هاشم في هذا الكتاب في مسألة الوقف على كلمة «فقال» حيث قال: «قال شيخنا إدريس بن محمد الحسني... الخ، وسيأتي.

٥- الشَّيْخُ الْبَقْرِيُّ الْمَصْرِيُّ شَهْرُ بَدْرْغَامَ:

وهو من تلاميذ محمد بن القاسم شيخ شيخه الخليجي، وقد قرأ عليه بمضمن الطيبة
بجامع الأزهر إلى قوله: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٠).

٦- الشَّيْخُ حَسَنُ الْمَصْرِيِّ:

وهو من تلاميذ الشَّيْخِ المنصوري، وقد قرأ عليه الشَّيْخُ بدمشق الشام بمضمن الطيبة
إلى قوله: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسَدْرَى﴾ (البقرة: ٨٥)^(٢).

٧- محمد بن مصطفى بن رمضان:

وقد جاء ذكر ذلك في سند المؤلف في كتاب شرح الإفادة المقنعة حيث قال:
«اعلم أني قرأتُ بها تضمنته الإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة في الشواذ من أول
القرآن إلى ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي آيَاتِهِ مَعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة: ٢٠٣) على شيخ القراءة
والإقراء بقسطنطينية الشَّيْخِ محمد... الخ»^(٣).

* * *

(١) تنظر ترجمة الشَّيْخِ في: قراءة نافع: (١/١٤٨١)، الأعلام: (١/٢٨٠)، معجم المؤلفين:
(٢١٨/٢).

(٢) أفادت ذكر شيوخه من كتابه: تمرين الطلبة: (لوح ٤).

(٣) شرح الإفادة المقنعة: (لوح ٣).

المطلب الرابع

تَلَامِيذُهُ

لم تذكر كتب التراجم أحداً ممن تتلمذ على الشَّيْخ - مع تصدره للإقراء وتمكنه من علوم كثيرة، إضافة إلى تدريسه بالجامع الأعظم بتونس - إلا أني وقفت على اثنين من تلاميذه في غير ذلك وهما:

١- الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ الشَّقَانِصِيِّ الْقَيروَانِيِّ^(١):

من علماء تونس، ومن مؤلفاته: (الحجة الباهرة في الرد على من أنكر أوجه الوقف المتواترة)، (عمدة القارئ والمقرئ)، (نصرة أهل الإيوان والإسلام في تنزيه القرآن عن اللحن)... وغيرها. وتوفي (ما بين ١٢٢٨-١٢٣٥ هـ).

وقد ذكر في كتابه عمدة القارئ أنه ختم على الشَّيْخ هاشم القرآن الكريم بالعشر الكبير من طريق (الطبية) و(النَّشْر) و(التقريب) لابن الجزري طبق ما في تحرياته وأخذاً من تحريرات شيخه الإزميري في حفل بهيج بجامع الزيتونة.

كما ذكر أن الشَّيْخ هاشم أجازته إجازات متعددة في جميع مروياته منها: القراءات السبع من طريق (التيسير) و(الشَّاطِئِيَّة)، و(دلائل الخيرات)، وأحزاب الإمام الشاذلي، ووظيفة أحمد زروق، و(الحزب الأعظم) للملا علي القارئ، و(البردة) و(الهمزية) لمحمد بن سعد البوصيري، و(حزب الإمام النووي)، والصلاة المنسوبة لعبد السلام بن مشيش.

(١) تنظر ترجمته في: عمدة القارئ للشَّقَانِصِيِّ: (ص ٤٧)، إيضاح المكنون للبغدادِي: (٣/٣٩٢).

٢- الشَّيْخُ مُصْطَفَى بْنُ حَسَنِ كَرِيمٍ:

جاء ذكره في نهاية مخطوط شرح الإفادة المقنعة فنص أنه أحد تلامذته بقوله:
 «تمت التَّحْرِيرَاتُ بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الضَّعِيفِ مُصْطَفَى بْنِ حَسَنِ
 كَرِيمٍ» إلى أن قال: «من تلاميذ الشَّيْخِ الْمُؤَلِّفِ وَهُوَ هَاشِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَغْرِبِيِّ» ثم قال:
 «وراح المُؤَلِّفُ أَسْتَاذِي وَسُنْدِي إِلَى تُونِسَ فِي سَنَةِ ١١٧٩ هـ...»^(١).

* * *

(١) ينظر: شرح الإفادة المقنعة: (لوح ١٩٤).

المطلب الخامس

مؤلفاته

لما كان الشيخ هاشم إماماً مبرزاً في جانب القراءات صحيحها وشاذها وتحريراتها، ومدرساً بالجامع الأعظم بالزيتونة، حتى بات مرجعاً ومركزاً يُقصد ويُطلب في هذا المجال؛ انعكس ذلك على مؤلفاته، فألف في ذلك مؤلفات انتفع بها من بعده، وهي:

١- تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة:

وهذا الكتاب ألفه الشيخ في تحريرات القراءات العشر الكبرى، من طريق طيبة النشر، وقد حقق هذا الكتاب مجموعة من طالبات الماجستير في جامعة أم القرى، باسم: تحرير طيبة النشر في القراءات العشر^(١).

٢- شرح الإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة:

وهو تأليف في القراءات الشواذ، قراءات الأئمة الأربعة: ابن محيصة المكي، والأعمش الكوفي، والحسن البصري، ويحيى اليزيدي. شرح فيه الشيخ كتاب الإفادة

(١) واسمه الصحيح ما ذكرته، ولا ينبغي أن يسمى بغيره لأنه هو الاسم الذي ارتضاه له مؤلفه، ونص عليه في مقدمته، وعندي منه نسختان الأولى: من مكتبة مكة المكرمة، والثانية: من جامعة أم القرى.

المقنعة للشيخ عبد الله باشا^(١) أحد طلاب الشيخ المنصوري^(٢).

٣- حصن القارئ في اختلاف المقارئ:

وهو في تحريرات القراءات من طريق (الشاطبية)، وهو الذي بين أيدينا ونحن بصدد تحقيقه، وآخر مؤلفاته كما يظهر.

٤- سنا الطالب لأشرف المطالب:

وقد نص عليه المؤلف في مقدمة كتابه تمرين الطلبة - بعد ما أثنى على شيخه الإزميري - حيث قال: وفيه قلت بعد ما سردت عليه سنا الطالب لأشرف المطالب لكتابه عفا الله عنه سنة: سبع وأربعين ومائة وألف، بمدينة قسطنطينة..» وذكر القصيدة السالفة الذكر^(٣).



(١) يتجلى ذلك لي من قراءة غلاف المخطوط ومقدمة المخطوط. وهو ما ذكره البغدادي في إيضاح

المكتون: (١٠٧/٣). وكتاب (شرح الإفادة..) سجل في رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى.

وأما الكتاب الأصل (الإفادة المقنعة) فحُقق في الجامعة الإسلامية في أربعة أبحاث تكميلية.

(٢) عندي نسخة منه مصورة من جامعة أم القرى برقم (١١٩١). وسجلته إحدى الباحثات في

رسالة الدكتوراه بجامعة أم القرى كما أسلفت.

(٣) تمرين الطلبة: (لوح ١)، وينظر: تحريرات المنصوري: (ص ٢٥). له نسخة - لم أطلع عليها -

في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم (٧٨٥٢)، ولكنني اطلعت على مصورة لبعض صفحات

الكتاب المذكور عن بعض مكتبات تركيا غير تامة وغير مكتملة البيانات.

المطلب السادس

ثناء العلماء عليه

قال عند تلميذه الشَّيْخ أحمد الشقاصي - رحمه الله - :

«ثقة، ضابطاً، متقناً، فقيهاً، نبهاً، محدثاً، نحوياً، لغوياً، ناظماً، ناثراً، جليل القدر، عظيم الخطر، حجة في كلام الله القديم، زاهداً عابداً، متبعاً للنقل والأثر، ذا شية وهيبة ووقار، لا يفتر عن ذكر الله وتلاوة القرآن، لا يخرج من بيته إلا للجمعة أو أمر مهم. حج ثلاثاً، منقطعاً للعلم، لم يتزوج قط، رحلته أربعون سنة.

وكان - رضي الله عنه - لا تأخذه في الله لومة لائم، وكان كثير الصدقة، أمر - رضي الله عنه - ببناء سقايتين قرب تونس إحداهما جوفية الوضع عن تونس قرب الحناية على قارة الطريق الموصلة لبلد طبرية وغيرها، والثانية قبلية الوضع عن تونس بالمحل المعروف بشوشة رادس، بإزاء الطريق الموصلة لبلد سليمان وغيرها. وبإزاء الثانية فندق كبير بناه وحسبه على أحد ميضات جامع الزيتون بتونس، الكائنة بسوق السرايرية.

ورأيت السقايتين المذكورتين، متممتي البناء، وشربت من مائهما، ومآثره كثيرة - رضي الله عنه - ونفعنا ببركته. آمين^(١).

وقد جاء ذكر الشَّيْخ هاشم مقروناً بعلماء التَّحْريرات كالإزميري وغيره كثيراً عند المحققين في هذا الفن كالشَّيْخ عبد الرازق موسى في كتابه تأملات في تحرير القراءات،

والشَّيْخَ الدُّكْتُور سِيد دِرَاز فِي رِسَالَتِهِ النَّقْدِيَّةِ عَلَى (الرُّوضِ النُّضِيرِ)، وَالشَّيْخَ الدُّكْتُور
إِبْرَاهِيمَ الدُّوسَرِي فِي كِتَابِهِ: (الإِمَامُ الْمُتَوَلَّى وَجُهُودُهُ فِي الْقِرَاءَاتِ)، وَالشَّيْخَ الدُّكْتُور
خَالِدَ أَبُو الْجُود فِي تَحْقِيقِهِ عَلَى (الرُّوضِ النُّضِيرِ)، وَغَيْرَهُمْ مِمَّنْ لَهُ عَنَايَةٌ بِهَذَا الْفَنِّ.

* * *

المطلب السابع

وفاته

لم ينص أحدٌ من العلماء على تاريخ وفاته - حسب علمي - سوى تلميذه الشَّيْخ أحمد الشقناصي، فقد ذكر أن وفاته - رحمه الله - كانت يوم الاثنين السابع من ذي القعدة، سنة ست وثمانين ومائة وألف بتونس، وتولى دفنه، ومؤونة تجهيزه، الملك الباشا أبو الحسن علي باي، سلطان تونس يومئذ.

وقال أيضاً: «ومن قوّة اعتقاد أميرنا المذكور في شيخنا سيدي هاشم المذكور، دفنه بترتبه الجديدة التي أنشأها سلطاننا لنفسه داخل مدينة تونس، وهو أول من دفن فيها تبركاً به، وليكون أميرنا المذكور مجاوراً لشيخنا المذكور..»^(١).



(١) عمدة القارئ: (ص ٥٠٩). ولا يخفى ما في هذا الكلام من المبالغة كما هو دأب كثير من المتصوفة.

المبحث الثالث

تعريفٌ بالتَّحْرِيرَاتِ

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: تعريف التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب الثاني: نشأة التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب الثالث: أسباب التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب الرابع: تاريخ التَّحْرِيرَاتِ وتطورها.

المطلب الخامس: مدارس التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب السادس: أهمية التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب السابع: موقف العلماء منها.

المطلب الثامن: الكتب المصنفة في التَّحْرِيرَاتِ.

تعريف التَّحْرِيرَاتِ^(١)

- التَّقْوِيمُ والتَّخْلِيصُ والإِصْلَاحُ، قال في مختار الصحاح: «وَتَحْرِيرُ الْكِتَابِ وَغَيْرُهُ: تَقْوِيمُهُ»^(٢١). وقال في اللسان: «وَتَحْرِيرُ الْكِتَابَةِ: إِقَامَةُ حُرُوفِهَا وَإِصْلَاحُ السَّقَطِ»^(٢٢). وقال في تاج العروس: «تَحْرِيرُ الْكِتَابِ وَغَيْرُهُ: تَقْوِيمُهُ وَتَخْلِيصُهُ؛ بِإِقَامَةِ حُرُوفِهِ، وَتَحْسِينِهِ بِإِصْلَاحِ سَقَطِهِ»^(٢٣).
- التدقيق: وهو إتقان الشيء وإمعان النظر فيه من غير زيادة أو نقصان، ومنه قولك: حرّر الوزن، أي دقق فيه^(٢٤).
- الإحكام: ومنه قولك: حرّر الرمي إذا أحكمه^(٢٥).

اصطلاحاً: أورد علماء القراءات تعريفات عدة للتحريات، وقد اعتمدت هنا ما جاء عن أقدم العلماء وتركت من أخذ تعريفاتهم وزاد عليها أو نقص منها^(١).

ومن أشهرها ما يلي:

١. التدقيق في القراءات المروية وتقويمها وتمييز كل رواية على حدة وتبعية أو هام العلماء القراء في كتبهم ومنظوماتهم^(٢).

٢. تخلص الأوجه من التركيب، وهو قول المتولي، وقال أيضاً: «والتهذيب والتصفية والتنقيح بمعنى»^(٣).

٣. هو التمييز والتبيين، وهو مأخوذ من كلام ابن الجزري في (النشر)^(٤).

القول الراجح:

تخلص الاختلاف عن أحد الرواة أو الطرق في كلمة أو قدر قرآني معين؛ بنسبة القراءة إلى طريقها وفق الكتب التي ذكرت الاختلاف أو وجهها منه.

وهذا التعريف يتسق مع المفهوم العام للتحريات سواء تحريات (الشاطبية) أو تحريات (طيبة النشر)؛ إلا أن تحريات (الشاطبية) تزيد على ذلك بتوضيح ألفاظها

(١) ينظر: الإمام المتولي وجهوده للشيخ إبراهيم الدوسري: (ص ٣٦٣)، تحقيق الروض النضير للدكتور خالد أبو الجود: (٤٢، ٤١)، الفتح الرحاني للإمام الجمزوري: (ص ٢٤)، الدر الزاهرة للشيخ إيهاب فكري، وهناك من خلط بين تعريف التحريات وعلم التحريات: ينظر: تحقيق الروض لأبي الجود: (ص ٤٢): (التعريف السابع وكذا الراجح).

(٢) معجم علوم القرآن: (ص ٨٠)، بنقل محقق بلوغ الأمانة: (ص ٢٨).

(٣) الروض للمتولي: (ص ٧).

(٤) النشر: (ص ١٤٨).

وتفصيل مجملها، وتقييد مطلقها.

ويحسن بي في هذا المقام أن أُعَرِّجَ على تعريف علم التَّحْرِيرَاتِ للتفريق بين تعريف علم التَّحْرِيرَاتِ وبين تعريف التَّحْرِيرَاتِ، ومما ورد في ذلك:

١. علم يبحث في الأوجه المختلفة من حيث تقديم بعضها على بعض وترتيبها حين تجتمع مع غيرها وبيان ما يطرح ويصح في حال الجمع والإفراد^(١).

٢. علم يُعْنَى بعزو أوجه طرق القراءات المختلف فيها إلى من رواها من أصحاب الطرق، وأمّهات مصادر القراءات، ويهتم بتمييز الطرق، وتنقيحها، وبيان الجائز منها، والممنوع، وما يترتب عليها من الأوجه^(٢).

٣. معرفة القواعد والضوابط اللازمة لتدقيق الرواية وضبطها اجتناباً للتلفيق والخلط بين الطرق والروايات^(٣)، وهو الراجح، والله أعلم.

(١) ينظر: تحقيق الروض لأبي الجود: (ص ٤٢).

(٢) معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات للدكتور الدوسري: (ص ٣٨).

(٣) ذكره الشَّيْخُ الدكتور سيد دراز وهو الذي أميل إليه.

المطلب الثاني

نشأة التحريرات

اختلف العلماء في أول من دَوَّن في التَّحْريرات، والذي يظهر لي أنَّ أوَّل من قام بالتَّحْريرات هو ابن الجزري^(١) في كتابه (النَّشْر).

ثم ازدهرت في القرن الحادي عشر في زمن العوفي^(٢) وأصبحت لها تواليف مستقلة، ثم وصلت إلى ذروتها في زمن المتولي مروراً بالمنصوري ثم يوسف زاده ثم الإزميري.

ومما يؤيد ذلك قوله في (النَّشْر): «وفائدة ما عيناه وفصلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا ميزت وبيّنت ارتفع ذلك»^(٣).

وقال أيضاً: «وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق، وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه، لم نذكر فيها إلا ما ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع

(١) هو الإمام الحافظ المحقق: محمد بن محمد بن محمد بن علي الجزري، ولد سنة ٧٥١هـ، وهو من أشهر علماء القراءات، وكان عالماً بارزاً في شتى العلوم، توفي سنة ٨٣٣هـ، من أعظم مؤلفاته: النَّشْر في القراءات العشر، وغاية النهاية وغيرهما. ينظر: النَّشْر: (ص ٧)، شرح طيبة النَّشْر للنويري: (ص ٣٣)، الأعلام: (٤٥/٧).

(٢) هو الإمام محمد بن أحمد العوفي، عالم بالقراءات وعارف بالتفسير، له تلخيص النَّشْر، والجواهر المكمل، وسيأتي ذكره. ينظر: الأعلام: (٩/٦)، هدية العارفين: (٢٧٩/٢).

(٣) النَّشْر: (ص ١٤٨).

لغيرنا من أَلَف في هذا العلم»^(١).

ومن أمثلة المسائل التي حرَّرها ابن الجزري:

- الوقف على: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (النساء: ١٤٣) لحمزة.

- إمالة قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ (البقرة: ٨) لأبي عمرو.

- قوله: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ (إبراهيم: ٤٠) وصلأ لورش.

وسأتي معنا ذلك وغيره تفصيلاً في تحقيقنا للكتاب.

وقيل: إن بداية التَّحْرِيَّات كانت في القرن الخامس الهجري وهو عصر الدَّانِي^(٢)

وابن شريح^(٣) والقيسي^(٤) وغيرهم^(٥).

(١) النَّشْر: (ص ١٤٩).

(٢) هو الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدَّانِي الأموي ولد سنة ٣٧١ هـ وهو إمام مشهور من أئمة علم القراءات، (ت: ٤٤٤ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: (ص ٧٧٣/٢)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: (١/٥٠٣)، وينظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الدَّانِي لعبد الهادي حميتو.

(٣) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الرعييني الإشبيلي، المقرئ الأستاذ المحقق، مؤلف الكافي والتذكير، ولد سنة ٣٨٨ هـ، قرأ على مكي بن أبي طالب وغيره، (ت: ٤٧٦ هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/٢٤٣)، غاية النهاية: (٢/١٥٣).

(٤) هو الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي العلامة المقرئ المحقق، ولد سنة ٣٥٥ هـ، قرأ على ابن غلبون وغيره، وله التبصرة في القراءات، والكشف، والرعاية في التجويد، (ت: ٤٣٧ هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/٢٢١)، غاية النهاية: (٢/٣٠٩).

(٥) ينظر: تأملات لعبد الرازق: (ص ٧).

والظاهر - والله أعلم - أن ذلك العصر كان مزدهراً من حيث كثرة التأليفات التي تهتم بتمحيص القراءات عموماً، وليس بالتحريرات على الوجه الذي اختص به ابن الجزري ومن بعده ممن سبق ذكره، والفرق بين المنهجين واضح، وإن اشتركا في جوانب عدة، وكذا يقال بالنسبة للمسائل التي ناقشها شراح (الشاطبية)^(١).

وقيل: إن الشيخ العوفي هو أول من أفرد التحريرات بالتأليف كعلم مستقل. ولا شك أن ابن الجزري قد سبقه بتحريراته عدة مسائل في (النشر)، وفي (الطبية)، وفي (المسائل التبريزية)، وكل من جاء بعده فإنه لا غنى له عن كتبه وتحريراته، بل إنه الأصل عند المحررين، وإنما قد يقال: إن كتاب العوفي أول كتاب أفرد لهذا الأمر فيما أعلم.

* * *

(١) ومن غريب ما نقل في هذا المبحث قول من قال: إن التحريرات بدأت مع نزول الوحي، بل قد يكون هذا القول غالياً لظاهر نصوص السنة التي دلت على التيسير في هذا، ولعله أراد القراءات وليس التحريرات. ينظر: الدرر الزاهرة بنقل محقق الروض: (ص ٤٦)، وقد أعرضت عن كتابته في الأصل لبعده، والله أعلم.

المطلب الثالث

أسباب التَّحْرِيرَات

كان منهج العلماء في تلقيهم للقراءات بادئ الأمر أن يفردوا كل رواية على حده بختمة مستقلة، واستمر الأمر على ذلك حتى القرن الخامس الهجري، وهو عصر الدَّانِي ومن معه، فكانت ظاهرة جمع القراءات في ختمة واحدة؛ نتيجة عزوف الطلبة عن إفراد القراءات على الوجه السابق؛ وذلك لما تحتاجه من طول زمن؛ فنتج عن ذلك الجمع تكاثر في الأسانيد وتشعب واختلاط في بعض الأوجه والطرق، فدعا ذلك إلى إعادة تنظيم القراءات وتمييز بعضها عن بعض، وتبيين الوجوه الصحيحة من الوجوه المركبة أو المختلطة، فمن هنا بدأ ظهور التَّحْرِيرَات، فكان ابن الجزري أول من جمع تلك الطرق والأسانيد وفصلها كما قدمنا في المطلب السابق ثم تلاه من بعده^(١).

* * *

(١) للاستزادة ينظر: النَّشْر: (ص ٥٠٧).

تَارِيخُ التَّحْرِيرَاتِ وَتَطَوُّرَهَا تَفْصِيلاً

وأخذ الصحابة بهذه الرخصة؛ ففتح عن ذلك تداخل الأحرف؛ فكثرت القراءات، وبعد أن استقر المسلمون على المصحف العثماني ظلت القراءات متعددة رغم وجود هذا المصحف حتى اختار المسلمون هؤلاء القراء الموصوفين بالثقة والدقة والأمانة بالشروط المشهورة .

ثم أخذت الأمة تتلقى تلك القراءات بإفراد كل قارئ بختمه كما سبق بيانه في المطلب السابق، واستمر ذلك حتى القرن الخامس وهو عصر الدّاني والقيسي وغيرهما، من ألقوا في القراءات، وكان لكتبهم ذبوعٌ كبيرٌ عند من بعدهم، وقاموا بتنقيح بعض المسائل، وإثبات بعض الأوجه وتضعيف الآخر؛ حسب ما تلقوه عن شيوخهم .

ثم تلاهم الإمام الشاطبي وألف قصيدته المشهورة، وحرّر فيها بعض الأوجه
بعض الرواة.

(١) صحيح البخاري: (ص ١٨٤/٦)، وصحيح مسلم: (ص ١٦٥/١).

ثم جاء شُراح قصيدته، وكان من أبرزهم: السخاوي^(١) (٦٤٣هـ)، والفاسي^(٢) (٦٥٦هـ)، وأبو شامة^(٣) (٦٦٥هـ)، والجعبري^(٤) (٧٣٢هـ).

ثم جاء بعدهم خاتمة المحققين الإمام ابن الجزري في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع، وبسط القول في أوجه القراءات وتتبع طرقها وكتبها؛ حتى جمع ما يقارب ألف طريق في كتابه (النَّشْر)، واختار فيه بعض الوجوه مع تصحيحه لغيرها، وربما ضَعَف وجوهاً في مواضع أخرى وهكذا...

وأصبح كتابه (النَّشْر) أصلاً عند المحررين المتأخرين يُرجع إليه في معرفة الطرق وتحرير الوجوه، وكل من جاء بعده فلا غنى له عنه. كما أنه - رحمه الله - أَلَف رسائل موجزة مختصة بتحرير بعض الأوجه والروايات، وأشهرها: (المسائل التبريزية)، (الإعلان في مسألة الآن).

(١) الإمام العلامة علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي، مقرئ مفسر لغوي، من تلاميذ الشاطبي، له: شرح الشَّاطِبِيَّة: (فتح الوصيد)، و(الوسيلة)، و(جمال القراء) وغيرها. ينظر: معرفة القراء: (١/٣٤٠)، غاية النهاية: (١/٥٦٨).

(٢) الإمام العلامة أبو عبد الله: محمد بن حسن الفاسي، مقرئ متقن، واسم شرحه: اللَّالِئُ الْفَرِيدَةُ. ينظر: معرفة القراء: (١/٣٥٩)، غاية النهاية: (٢/١٢٢).

(٣) الإمام العلامة الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، حجة متقن، قرأ على السخاوي وغيره، واسم شرحه: إبراز المعاني. ينظر: معرفة القراء: (١/٣٦١)، غاية النهاية: (١/٣٦٥).

(٤) الإمام العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، ولد سنة ٦٤٠هـ، محقق حاذق ثقة، شرح الشَّاطِبِيَّة والرائية، واسم شرحه: كنز المعاني. ينظر: معرفة القراء: (١/٣٩٧)، غاية النهاية: (١/٢١).

ثم جاء في القرن الحادي عشر:

الشَّيْخُ الْعَوْفِيُّ (١٠٥٠هـ) وألَّف كتاباً مستقلاً في الطرق.

وفي القرن الثاني عشر:

تطورت التَّحْرِيرَات بِشَكْلٍ وَاضِحٍ، وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ أَلَفَ: الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَنْصُورِيُّ^(١) (١١٣٤هـ)، ثُمَّ تَلَمِذُهُ الشَّيْخُ يَوْسُفُ زَادَهُ (١١٦٧هـ)، ثُمَّ تَلَمِذُهُ الشَّيْخُ الْإِزْمِيرِيُّ (١١٥٥هـ)، ثُمَّ تَلَمِذُهُمَا الشَّيْخُ هَاشِمُ الْمَغْرِبِيُّ (١١٨٦هـ)، ثُمَّ الشَّيْخُ الْأَجْهَوْرِيُّ^(٢) (١١٩٨هـ).

وفي القرن الثالث عشر:

الشَّيْخُ الْجَمْزُورِيُّ^(٣) (بعد ١٢٢٧هـ)، وَالشَّيْخُ الْمِيهَبِيُّ^(٤) (بعد ١٢٢٩هـ)، ثُمَّ

(١) هو: علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري، مقرئ نحوي، من مؤلفاته: تحرير الطرق والرواية المعروف بتحريرات المنصوري، حل مجملات الطيبة في القراءات، إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة، توفي سنة ١١٣٤هـ. ينظر: معجم المؤلفين لعمر كحالة: (١٠٤/٧)، تحريرات المنصوري، الأعلام: (٢٩٢/٤).

(٢) عبد الرحمن بن حسن الأجهوري، متقناً للقراءات، أخذ عن يوسف زاده وغيره، وهو شيخ العبيدي (ت: بعد ١١٩٨)، وقد أشار العبيدي في التحارير المنتخبة (ص ٢) إلى أن له تحريراً. ينظر: معجم المؤلفين: (١٣٥/٥)، الأعلام: (٣٠٤/٣)، الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص ١٠٨).

(٣) سليمان بن حسين الجمزوري، له: الفتح الرحامي، وتحفة الأطفال وشرحه فتح الأقفال، توفي (١٢٢٧هـ). ينظر: معجم المؤلفين: (٢٥٧/٤)، هدية العارفين: (٤٠٥/١).

(٤) مصطفى بن علي الميهبي، عالم جليل، مشهور في القراءات. ينظر: هداية القاري: (٧٣٠/٢).

وفي القرن الرابع عشر:

كثرت المؤلفات والتحقيقات وتطورت وتوسعت، ابتداءً بالشيخ الحسيني^(٢٣) (١٣٠٣هـ)، ثم الشيخ المتولي^(٢٤) (١٣١٣هـ)، ثم الأبياري^(٢٥) (بعد ١٣٣٤هـ)، ثم الشيخ الضباع^(٢٦) (١٣٨٠هـ)، ثم الشيخ الخليجي^(٢٧) (١٣٨٩هـ).

- (١) محمد بن محمد بن خليل الطنتدائي المعروف بالطباخ، عالم مقدم في التجويد والقراءات وغيرها.
ينظر: هداية القارئ: (٧١٩/٢).
- (٢) إبراهيم بن بدوي العبيدي، عالم بالقراءات، كان حيا سنة ١٢٣٧هـ. ينظر: الإمام المتولي وجهوده: (ص ١٠٨).
- (٣) حسن بن خلف الحسيني، عالم كبير، من شيوخ المتولي. ينظر: هداية القارئ: (٦٣٨/٢).
مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٦٧).
- (٤) محمد بن أحمد بن الحسن المتولي، شيخ القراء، له عدة تصانيف في القراءات، أشهرها الروض النضير. ينظر: هدية العارفين: (٣٩٤/٢)، الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص ٨١)،
هداية القارئ: (ص ٦٩٨).
- (٥) وهو محمد هلاي الأبياري، عالم كبير، له: شرح على الدرة المضية، الفوائد المحررة، وشرحه، تنقيح الدرة في الثلاث، وهو غير أحمد الأبياري شارح كتاب هبة المنان للطباخ، ينظر: هداية القارئ: (٧٢٠، ٧١٩/٢).
- (٦) هو الإمام علي بن محمد الضباع، من تلاميذ الحسيني، شيخ المقارئ، له تصانيف كثيرة في القراءات منها شرح الدرة، سميع الطالبين في الرسم، وشرح إتحاف البررة. ينظر: مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٧٥)، هداية القارئ: (ص ٦٨٠).
- (٧) محمد بن عبد الرحمن الخليجي، الحنفي المقرئ، عالم كبير، له عدة مؤلفات. ينظر: معجم المؤلفين: (١٤٠/١٠)، حل المشكلات: (ص ١١).

وفي عصرنا الحاضر:

برز الشَّيْخُ عامر عثمان^(١) (١٤٠٨هـ)، والشَّيْخُ أحمد الزيات^(٢) (١٤٢٥هـ)،
والشَّيْخُ إبراهيم بن شحاته السمنودي^(٣) (١٤٢٩هـ)، وغيرهم^(٤).

* * *

المطلب الخامس مدارسُ التَّحْرِيرَاتِ

بعد بلوغ هذا العلم ذروته، ووجود المؤلَّفات الخاصة به ظهر من خلال هذه
المؤلَّفات أن أبرز مدارس مدرسته هما:

أولاً: الآخذون بظاهر النُّشْرِ المقلدون لما فيه:

وهي مدرسة الشَّيْخِ على المنصوري وأتباعه، وهم: يوسف زاده و المتولي أولاً

(١) هو الشَّيْخُ عامر بن السيد بن عثمان ولد سنة ١٣١٨هـ، شيخ القراء بمصر، توفي سنة ١٤٠٨هـ،

له فتح القدير شرح تنقيح التحرير، ينظر: الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص ١٦٧).

(٢) هو الشَّيْخُ أحمد بن عبد العزيز الزيات، ولد سنة ١٣٢٥هـ وتوفي ١٤٢٥هـ، ينظر: الإمام المتولي

وجهوده للدوسري: (ص ٨١). وأفدت وفاته من ملقى التفسير. والله أعلم

(٣) هو إبراهيم بن شحاته السمنودي، ولد سنة ١٣٣٣هـ، عالم في التجويد والقراءات، وله عدة

مؤلَّفات: أشهرها فتح الكريم في التَّحْرِيرَاتِ، ولآلئ البيان في التجويد. ينظر: هداية القارئ:

(ص ٦٢٣)، الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص ١٦٧). وأفدت وفاته من ملقى التفسير،

والله أعلم.

(٤) وهؤلاء هم أبرز من علمت ممن تكلم في هذا العلم وكانت له فيه مؤلَّفات.

وغيرهما^(١)، وهؤلاء كلهم كرجل واحد، والخلف بينهم يسير، وسببه: أنهم كانوا يرجعون إلى (النَّشْر) في تحرير أوجه (الطَّيِّبَةِ) فحسب.

ثانياً: الذين يراعون النَّشْر مع أصوله:

وهي مدرسة الإزميري ومن تبعه: كالمتولي آخر^(٢) وغيره.

وهؤلاء قابلوا (النَّشْر) على أصوله؛ فخرجوا بذلك عن اختيار ابن الجزري، أي: أنهم أخذوا من بطون الكتب - التي وصلتهم - ما تركه ابن الجزري أو لم يختره دون رواية منهم إلى هذه الكتب، أو تلك الروايات الأدائية التي أخذها أداء لا من الكتب، وجعلوا ذلك بمثابة الاستدراكات على ابن الجزري؛ بل ربَّما ترتب على ذلك نسبتهم السهو والغلط إليه، والله المستعان.

* * *

(١) ومن أتباع هذه المدرسة: النبتي، والميهي، والأجهوري، والعقباوي، والطباخ، والإبياري، والسنطاوي. ينظر: تحقيق الروض لأبي الجود ٤٩. وقد ترجم لغالبيهم المرصفي في هداية القارئ: (ص ٦٤٦).

(٢) ومن أتباع هذا المدرسة: السيد هاشم والسمرقندي وكثير من المعاصرين كالشيخ عامر والزيات والسمنودي.

المطلب السادس

أهمية التَّحْرِيرَاتِ

تتجلى أهمية التَّحْرِيرَاتِ عند استعراض فوائدها وثمارها على هذا العلم، ومن أبرزها:

- العملُ على منع التَّركيبِ والتَّلفيقِ في قراءات القرآن الكريم^(١)، وهذا أهم فوائدها، وقد نصَّ عليه ابن الجزري بقوله: «وفائدة ما عيَّناه وفصلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيبِ فإنها إذا مُيزَتْ وَبَيِّنَتْ ارتفع ذلك»^(٢).
- أنها بالنسبة لمتن (الشَّاطِئِيَّة) و(الدُّرَّة) مفضَّلة لمجمل هذه المتون وموضَّحة لألفاظها، ومقيدة لمطلقها، ومستوفية لشروطها^(٣).
- تمييز الأوجه الممنوعة بسبب الجمع للقراءات في ختمة واحدة^(٤).



(١) النَّشْر: (ص ١٤٨). وقد تطرق بعض المؤلفين في التَّحْرِيرَاتِ إلى الكلام عن تحريم القراءة بدون التَّحْرِيرَاتِ وهذا كلام أراه غير مناسب لأنه يخالف كلام خاتمة المحققين ابن الجزري في هذا الباب وسيأتي في المبحث القادم.

(٢) النَّشْر: (ص ١٤٨).

(٣) ينظر: الفتح الرحمانى للجزموري: (ص ٢٤).

(٤) للاستزادة ينظر: تأملات لعبد الرازق: (ص ٨)، تحقيق الروض لأبي الجود: (ص ٤٥).

المطلب السابع

موقف العلماء منها

سأكتفي في هذا المبحث بنقل كلام خاتمة المحققين ابن الجزري؛ إذ إنه عرض آراء العلماء ثم ختم ذلك ببيان الرأي الصواب في المسألة، فقال - رحمه الله -:

«وقد زلّ بسبب ذلك قومٌ وأطلقوا قياس ما لا يُروى على ما روي، وما له وجهٌ ضعيفٌ على الوجه القوي، كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين، وقطع بعض القراء بترقيق الرّاء الساكنة قبل الكسرة والياء، وإجازة بعض من بلغنا عنه ترقيق لام الجلالة تبعاً لترقيق الرّاء من ذكر الله، إلى غير ذلك مما تجده في موضعه ظاهراً في التوضيح مبيناً في التصحيح مما سلكنا فيه طريق السلف ولم نعدل فيه إلى تمويه الخلف.

ولذلك منع بعض الأئمة تركيب القراءات بعضها ببعض وخطأً القارئ بها في السنة والفرض.

قال الإمام أبو الحسن علي بن محمد السخاوي في كتابه (جمال القرآن): «وخلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأً».

وقال الحبر العلامة أبو زكريا النووي في كتابه (التيان): «وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباطاً، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة، والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس».

قلت: وهذا معنى ما ذكره أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الجعبري: «والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إن تعلّق أحدهما بالآخر وإلا كره».

قلت: وأجازها أكثر الأئمة مطلقاً، وجعل خطأ مانعي ذلك محققاً.

والصواب عندنا في ذلك التفصيل والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل، فنقول:

إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحریم، كمن يقرأ: (فتلقى آدم من ربه كلمات) بالرفع فيها، أو بالنصب أخذاً رفع آدم من قراءة غير ابن كثير ورفع كلمات من قراءة ابن كثير، ونحو: (وكفلها زكريا) بالتشديد مع الرفع، أو عكس ذلك، ونحو: (أخذ ميثاقكم) وشبهه مما يركب بها لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة.

وأما ما لم يكن كذلك فإننا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها.

فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية، فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية.

وإن لم يكن على سبيل النقل، بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعييه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام، إذ كل من عند الله، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفاً عن الأمة، وتهويناً على أهل هذه الملة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حده لشق عليهم تمييز القراءة الواحدة وانعكس المقصود من التخفيف وعاد بالسهولة إلى التكليف، وقد رويناه في المعجم الكبير للطبراني بسند صحيح عن إبراهيم النخعي قال: قال عبد الله

بن مسعود: «ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن أن يلحقوا به ما ليس منه». وقال رسول الله - ﷺ -: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه»، متفقٌ عليه وهذا لفظ البخاري عن عمر، وفي لفظ البخاري أيضاً عن عمر: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها رسول الله - ﷺ - الحديث.

وفي لفظ مسلم عن أَبِي أَنْ النَّبِيِّ - ﷺ - كان عند أضاة بني غفار فأتاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومعونته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية على حرفين فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثة بثلاثة فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيمًا حرف قرءوا عليه فقد أصابوا... الخ^(١) انتهى.



(١) النشر في القراءات العشر: (ص ٢١، ٢٢). والحديث الأخير في صحيح مسلم: (١/٥٦٢).

الْكَتُبُ الْمُصَنَّفَةُ فِي التَّحْرِيرَاتِ^(١)

(٢) لم أقف عليه، وإنما ذكره الأخ عمر عبد القادر في تحقيق مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٣٤)، وذكر أن له شرحاً اسمه النصوص الظاهرة، تمت طباعته. وينظر: هداية القارئ للمرصفي: (٢/ ٧٢٠).

للمسعودي، وهو مطبوع ضمن كتاب (جامع الخيرات).

الثاني: الكتب المصنفة في تحريرات الطيبة:

١. الجواهر المكللة لمن رام الطرق المكملة للعوفي (١٠٥٠هـ)، مطبوع^(١).
٢. تحرير الطرق والروايات، للمنصوري، المسمى: (تحريرات المنصوري) (١١٣٤هـ)، مطبوع.
٣. حل مجملات الطيبة، وهو نظم للمنصوري، خطوط^(٢).
٤. الائتلاف في وجوه الاختلاف، ليوسف زاده (١١٦٧هـ) طبع قديماً.
٥. عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن، للإزميري (١١٥٥هـ)، طبع قديماً.
٦. بدائع البرهان في شرح عمدة العرفان، للإزميري، مطبوع.
٧. تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة، لهاشم بن محمد المغربي (١١٨٦هـ)^(٣).
٨. التحارير المنتخبة على متن الطيبة، للبيدي، مطبوع.
٩. فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن، للميهي (١٢٢٩هـ)^(٤).

(١) حققه الدكتور عبد الرحمن فتح الله وطبعته مكتبة الرشد.

(٢) سجل هذا الكتاب في بحث تكميلي بقسم القراءات بجامعة أم القرى الأخ: عبد العزيز الأنصاري.

(٣) سبق ذكره في المبحث السابق ضمن مؤلفاته.

(٤) ذكره الشيخ المرصفي في هداية القارئ: (٧٣٠/٢). وتوجد نسخة منه في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود. برقم (٢٥٣٣).

١٠. هبة المَنَان في تحرير أوجه القرآن للطباخ (١٢٥٠هـ)^(١).

١١. الروض النضير في أوجه الكتاب المنير شرح فتح الكريم في أوجه القرآن

العظيم، كلاهما للمتولي (١٣١٣هـ)، مطبوع.

١٢. تنقيح فتح الكريم (نظم)، للزيات والسمنودي وعامر عثمان، مطبوع.

* * *

(١) وله شرح اسمه: غيث الرحمن شرح هبة المَنَان لأحمد الأبياري، قيل أنه طبع، ولم أقف على

كليهما، لكن ذكرهما عدد من المؤلفين. ينظر: هداية القارئ: (ص ٧١٩)، مختصر بلوغ الأمنية:

المبحث الرابع

دراسة الكتاب

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف، ووصف أسلوبه.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.

المطلب السادس: وصف النسخ الخطية للكتاب.

تَوْثِيقُ اسْمِ الْكِتَابِ وَنَسْبَتِهِ إِلَى الْمُؤَلِّفِ

- نص المؤلف على اسمه واسم كتابه في مقدمة الكتاب بقوله: «ذكر بعضه شيخنا خاتمة المحققين بالديار الرومية الشيخ مصطفى بن عبد الرحمن الممّني بفتح النون الأولى، نزيل قسطنطينة حرسها الله تعالى، وأورده بلفظه مشيراً إلى ما ذكره به قال» ابتداءً وب«انتهى» انتهاءً»، ثم قال: «وبعضه لكاتبه هاشم بن محمد المغربي لطف الله به في الدارين، آمين» ثم قال: «وسميت: حصن القارئ في اختلاف المقارئ».

وهذا تصريح من المؤلف بصيغة لا تحتل اللبس أو الشك بأن اسم المؤلف: هاشم بن محمد المغربي، واسم الكتاب: حصن القارئ في اختلاف المقارئ.

- وما يدل كذلك على صحة اسم الكتاب واسم المؤلف:

١. نص المؤلف على مؤلف له آخر وهو كتاب تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءات الأئمة العشرة، وذلك في معرض ذكره للقصيدة التي أثنى بها على شيخه الازمري في المقدمة.

٢. كتابتها على غلاف النسخة المرموز لها بـ (ب)^(١).

فاتضح مما سبق صحة اسم الكتاب، وثبوت نسبته لمؤلفه.



(١) أما النسخة (أ) فورد ذكرهما في صفحة ملحقة بالمخطوط كتب عليها معلومات الكتاب.

المطلب الثاني

مَوْضُوعُ الْكِتَابِ

اشتمل موضوع الكتاب على أربعة نقاط رئيسة، هي:

- بيان ما اختلف فيه من أوجه القراءات في كامل القرآن الكريم من طريق (الشَّاطِبيَّة)، وهو ما نصَّ عليه المؤلِّفُ في مقدمته.
- ذكر وقف حمزة على بعض الهمز المتطرف وغيره، ونصَّ عليه المؤلِّف كذلك في المقدمة.
- كشف ما غمض من أبيات (الشَّاطِبيَّة)، وتفسير ما انبهم.
- بيان ما يصح حال جمع الأوجه وما يمتنع.

* * *

مَنْهَجُ الْمُؤَلِّفِ، وَوَصْفُ أُسْلُوبِهِ

١. بين المؤلفُ في مقدمة الكتاب أنه سيورد كلامَ شيخه الإزميري بلفظه، مشيراً إلى ما ذكره بـ «قال» ابتداءً، وبـ «انتهى» انتهاءً؛ إلا أنه يؤخذ عليه عدم ذكره لفظ «انتهى» في آخر سورة الرحمن، وفي الخاتمة.

٢. إذا نقل المؤلف عن غير كتاب شيخه هذا، أو نقل عن أحد الأئمة فإنه يذكر كلمة: «انتهى» بعد نهاية المنقول في الأغلب.

٣. يذكر المؤلف اسم السورة -غالباً- ثم الآية القرآنية المحررة ثم يذكر عدد الأوجه الواردة فيها -غالباً- ثم يعددها حتى يأتي على آخرها، وهكذا في جميع الكتاب، مراعيًا ترتيب السور في القرآن.

٤. إذا وافق كلامُ المؤلف كلامَ شيخه فإنه يكتفي بذكر كلام شيخه - غالباً - ، ولا يعلّق عليه إلا إذا خالفه أو زاد أو نقص.

٥. يجمع المؤلفُ الآيات المتشابهات في الحكم في أول موضع لأحدها، ولا يعيد الخلاف في سورة أخرى.

٦. يقدم المؤلفُ قوله أولاً، ثم قول شيخه إذا كان هناك فرق بين القولين، في أكثر الكتاب، وقد يذكر قول شيخه ثم يعلق بعد ذلك أو يضيف عليه، وهو أقل من

الأول.

٧. نبّه المؤلف - رحمه الله - على قاعدة عامة منهجية جلييلة في التعامل مع القراءات التي ذكرها الإمام الشاطبي وكانت مما خرج عن طرق الكتاب، فقال:

«ما خرج عن طرق الكتاب قسماً: قسم مذكور في الطيبة، وقسم غير مذكور فيها، فإن قرئ بالمذكور فلا بأس؛ لكن ينبّه القارئ على أنه ليس من طرق الكتاب.

وغير المذكور لا يقرأ به، كحذف الهمزة من: ﴿شُرَكَاءِي﴾ للبري، وإدغام ﴿وَجَبَتْ جُتُوبُهَا﴾ (الحج: ٣٦) لابن ذكوان، وإمالة ﴿مَجَسَّاتٍ﴾ (فصلت: ١٦) لليث، وإسكان التاء وفتح الباء وتشديد النون من ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ (يونس: ٨٩) لابن ذكوان، لقول الشاطبي في الأول: لههلا، وفي الثاني: يفتلا، وفي الثالث: أحملا، وفي الرابع: ماج. وإمالة ﴿وَتَنَا﴾ في الحرفين للسُّوسي، وكذا الباء من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ (مريم: ١)، والرّاء والهمز من ﴿رَأَى﴾ المجرد من الساكن، وكذا غير الفتح من ﴿رَأَى﴾ قبل الساكن كلاهما له، وكذا إمالتها لأبي بكر قبله، و﴿يَأْتِيَهُ مُؤْمِنًا﴾ (طه: ٧٥) بالقصر لهشام^(١)، وقد رأيت أثر بهمز بعده واو لقنبل، و﴿يَأْتِيَهُ مُؤْمِنًا﴾ (طه: ٧٥) بالقصر لهشام^(١)، وقد رأيت أثر هذا التنبيه ظاهراً على المؤلف في كتابه.

٨. من أشهر مصطلحات المؤلف في كتابه:

١- (المحقق، الحافظ، خاتمة المحققين): أي: الإمام ابن الجزري.

٢- شيخ شيخنا: أي: الإمام ابن القاضي.

(١) ذكره عند قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتُمْ) (البقرة: ٢٢٠).

٣- قال رحمه الله: أي: الشيخ مصطفى الإزميري.

* * *

المطلب الرابع

قِيَمَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ

تظهر قيمة هذا الكتاب العلمية من خلال النقاط التالية:

- مكانة المؤلف وسعة علمه تنعكس في مؤلفاته، فالشيخ هاشم يعتبر من الصدر الأول في التأليف في التَّحْزِيرَات بعد زمن العوفي، وقد تتلمذ على علمين من علماء هذا الفن، وهما الشيخ يوسف زاده، والشيخ مصطفى الإزميري.
- أن الشيخ قد ضَمَّن كتابه هذا مؤلفاً كاملاً من مؤلفات شيخه الإزميري - وهو عمدة في التَّحْزِيرَات -، وأضاف إليه من كلامه، وكلام غيره ممن تتلمذ عليه، أو كانت له مكانة كبيرة في علم القراءات كالعلامة ابن الجزري خاتمة المحققين، والإمام ابن القاضي مُجْمَع أسانيد المغرب، وغيرهما؛ فلذا أعدُّ هذا الكتاب كتابين في الحقيقة. ويمكن أن يقال هو بمثابة الحاشية الموسعة على كتاب الأزميري.
- أن الكتاب يجمع كثيراً من النصوص عن العلماء المبرزين في علم القراءات، بل وينقل عن كتب ليست موجودة في هذا الزمن ككتاب (إرشاد المتمسكين) للداني.
- لم يكن الشيخ ناقلاً فحسب، بل كان مدققاً ومحققاً ومرجعاً عند مناقشته للمسائل التي يوردها في كتابه.
- أن الشيخ قد جعل هذه التَّحْزِيرَات على متن (الشَّاطِئِيَّة)، وهي أشهر المؤلفات في هذا العلم، والتي يقرأ بمضمونها خلق لا يحصون.

- مما يضيف إلى الكتاب مزية أخرى أن الشَّيْخَ قد نظم جميع ماخرج عن طرق الكتابين في نحو ستين بيتاً وجعلها في آخر كتابه.
- وهذا كله جعل للكتاب قيمة علمية ميزته عن كثير من المؤلفات في هذا الفن.

* * *

المطلب الخامس

مصادر المؤلف في الكتاب

تنوعت مصادر كتاب «حصن القارئ في اختلاف المقارئ» وبرزت شخصية المؤلف فيه، وظهر تأثر الشيخ فيه بالمدرسة المغربية، وخصوصاً شيخ المغرب الأقصى ابن القاضي.

وقد كان من أبرز المصادر التي اعتمد عليها الشيخ في كتابه:

١. التيسير في القراءات السبع للداني.
٢. فرائد المعاني لابن آجرؤم.
٣. المقنع للداني.
٤. النشر في القراءات العشر لابن الجزري.
٥. شرح الطيبة للنويري.
٦. تحرير الطرق والروايات للمنصوري.
٧. إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة للمنصوري.
٨. عمدة العرفان وشرحه: بدائع البرهان، كلاهما للإزميري.
٩. مورد الظمآن للخراز.
١٠. الدرر اللوامع لابن برّي.
١١. الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع لابن القاضي.
١٢. شرح المتوري على الدرر اللوامع.

وقد نقل المؤلف نقولات قليلة عن كتب متفرقة مثل:

(التجريد) لابن الفحام، (الإيجاز) للداني، (التحفة) للفخار، (شرح الإفادة المقنعة) للشيخ هاشم، (تجوير التيسير) لابن الجزري، (تقريب النشر) لابن الجزري، (تفصيل عقد الدرر) لابن غازي، (حل مجملات الطيبة) للمنصوري، (المنظومة الدالية) للسجلماسي، (سراج القارئ) لابن القاصح، (الآلئ الفريدة) للفاسي، (الكشف عن وجوه القراءات) للقيسي.

وقد تتبع المؤلف فوجده ينقل كذلك نصاً - دون تصريح - عن كتاب (غيث

النفع) للصفاسي - رحمه الله - كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجِبْهُ﴾ (المائدة: ١٨).



وَصَفُ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ لِلْكِتَابِ^(١)

(١) ملاحظة: كان التحقيق بادئ الأمر على النسختين الأوليين فقط، ونسخة الحرم للاستئناس؛ لكنني وقبل طباعة هذا الكتاب حصلت على النسخ الأخرى من مركز جمعة الماجد - وفقه الله - فأضفتها على التفصيل المذكور.

الثالثة: نسخة جامعة الملك سعود:

ورقمها ٦٩٢٨، تقع في ثمانية عشر لوحاً، وهي نسخة ملونة، وخطها نسخ. سقطت خاتمتها ووضع بدلا عنها خاتمة الناسخ، وكان فراغه منها عام ١١٩٦ هـ أي: بعد وفاة المؤلف، وناسخها: خضر بن الحسن، ولم يذكر تاريخ نسخها، وهي نسخة حسنة الخط والترتيب، وفيها أخطاء كثيرة جداً في الآيات، وفي نص المؤلف كما أن فيها سقطاً في مواضع متعددة.

ورمزت لها بالرمز (ج).

الرابعة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم (٤٧٥١٧٣):

وهي نسخة تامة، وتقع في ثمانية عشر لوحاً، وتاريخ نسخها ١١٩٣، ولم يذكر اسم ناسخها.

كتبت بخط فارسي (نستعليق) جيد وواضح، وهي أفضل النسخ بعد نسخة طوكيو ونسخة الحرم. وبينها وبين نسخة الجامعة السابقة تقارب. وقد أشرت لها بالرمز (د).

الخامسة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم (٦١٢٦٦٥):

وهي نسخة ملونة، كتبت بخط فارسي (نستعليق). مأخوذة عن مكتبة أنقرة، تقع في ستة عشر لوحاً، وسقطت خاتمة المؤلف منها، وكان الفراغ من نسخها عام ١١٩٩ هـ، أي بعد وفاة المؤلف، وختمت بكلام الناسخ وبذكر تاريخها واسم ناسخها وهو محمد كرمكي، وهذه النسخة مع تأخرها في النسخ ورداءة خطها فإنها كذلك مشتملة على عدد من الأخطاء التي سببها العجمة، ولذا اكتفيت بما مضى عنها، مع الاستئناس بها عند الحاجة، ورمزت لها بالرمز (هـ).

السادسة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم (٢٥٨٩٣١):

وهي نسخة تامة، كتبت بخط فارسي (نستعليق). تقع في سبعة عشر لوحاً، ولم يذكر تاريخ نسخها ولا ناسخها، وفيها شطب وطمس في مواضع متعددة وكذلك سقط في مواضع يسيرة، وقد جعلتها للاستئناس كذلك عند الحاجة. ورمزت لها بالرمز (و).

السابعة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم (٦٠٨٩١١):

وهي نسخة ملونة خطها نسخ جيد، تقع في واحد وعشرين لوحاً، وسقطت الصفحة الأخيرة منها، ولم يذكر عليها اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها، وقد جعلتها للاستئناس كذلك عند الحاجة. ورمزت لها بالرمز (ي).

كما أني حصلت على مخطوطة ثامنة (مختلفة) من مكتبة مكة المكرمة، كُتِبَ عليها العنوان نفسه، وتقع في ثمانية عشر لوحاً.

مسطرها: ثلاثة وعشرون سطراً، ولم يكتب عليها سنة النسخ.

وبالمقابلة بين هذه المخطوطة وبين النسخ السابقة وجدت ما يلي:

أولاً: اختلاف المضمون في هذه المخطوطة عما في النسخ السابقة فهذه في العشر (الصغرى) والنسخ السابقة في السبع، وكذا اشتملت النسخ السبع السابقة على معلومات كثيرة لا توجد في المخطوطة الثالثة.

ثانياً: جرت عادة المؤلف في كتبه أن يشير في مقدمته إلى اسمه واسم شيوخه واسم مؤلفه وسبب تأليفه، وبعض كتبه، وهذا الأمر لم يتحقق في هذه المخطوطة. وعليه فتعدُّ تصنيفاً مستقلاً عما قبلها، وينتج عن ذلك اختلاف في العبارات

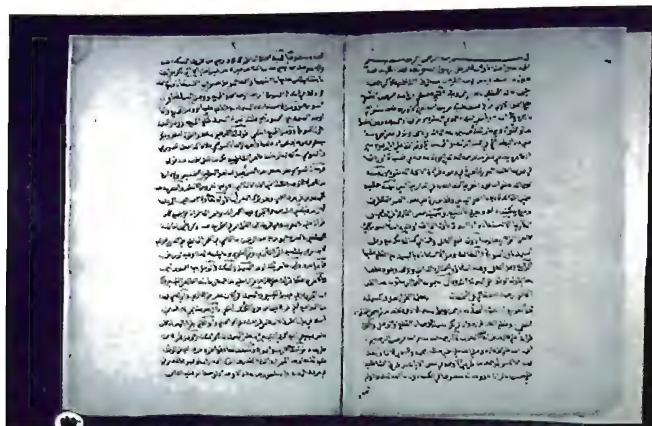
والصبيغ والترتيب.

وبناء على ما سبق فلم أدخل هذه النسخة في المقابلة وجعلتها للاستئناس عند

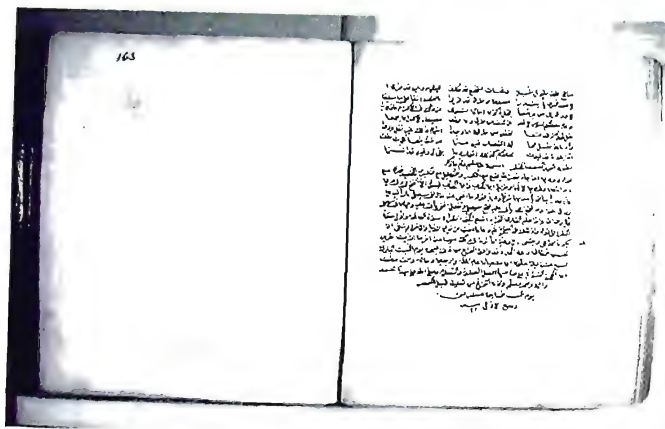
الحاجة.

* * *

نَمَازِجُ مِنَ النُّسَخِ الْخَطِيَّةِ



اللوحة الأولى والأخيرة من نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف المرموز لها بـ (ب)



اللوحة الأولى والأخيرة من النسخة المرموز لها بالرمز (د)



القسم الثاني :

النصّ المحقّق لكتاب

حِصْنِ الْقَارِئِ فِي اخْتِلَافِ الْمَقَارِئِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله^(١)، وبعد:

فهذا تقييدٌ قصدتُ به بيانَ ما اختلفَ فيه من أوجهِ القراءاتِ مِنْ طريقِ (الشَّاطِبِيَّةِ)^(٢). ذَكَرَ بَعْضُهُ شَيْخُنَا خَاتَمَةُ الْمُحَقِّقِينَ بِالْأَيَّامِ الرَّومِيَةِ الشَّيْخُ مُصْطَفَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَنْمَنِ بِفَتْحِ النَّونِ الْأُولَى^(٣)، نَزِيلُ قُسْطَنْطِينِيَّةِ^(٤) حَرْسَهَا^(٥) اللَّهُ تَعَالَى، وَأَوْرَدَهُ بِلَفْظِهِ، مُشِيرًا إِلَى مَا ذَكَرَهُ بِ «قَالَ» ابْتِدَاءً، وَبِ«انْتَهَى» انْتِهَاءً. أَلْفَ فِي الْعَشْرَةِ

(١) سقطت من: (ج).

(٢) المقصود أن هذه التَّحْرِيرَاتِ عَلَى (حَرْزِ الْأَمَانِي وَوَجْهِ التَّهْنَانِي)، المشهورة بِ(الشَّاطِبِيَّةِ) لِلْإِمَامِ الْقَاسِمِ بْنِ فَيْرُوهِ الرُّعَيْنِيِّ الشَّاطِبِيِّ الْمَعْرُوفِ (ت: ٥٩٠هـ).

(٣) تقدمت ترجمته وذكر مؤلفاته عند ذكر شيوخ المؤلف.

(٤) فِي (ب، ج، د): «قُسْطَنْطِينِيَّة» فِي كُلِّ الْمَخْطُوطِ، وَأَمَّا فِي (أ) فَكُتِبَتْ أحيانًا «قُسْطَنْطِينِيَّة»، وَأحيانًا أُخْرَى «قُسْطَنْطِينِيَّة» وَمَا أَثْبَتَهُ أَوَّلَى حَسْبَ ذِكْرِهَا فِي كُتُبِ الْبُلْدَانِ.

والمقصود: مدينة قُسْطَنْطِينِيَّة، ويقال: قُسْطَنْطِينِيَّة بِإِسْقَاطِ ياءِ النِّسْبِ، وَهِيَ دَارُ مَلِكِ الرُّومِ سَابِقًا، عَمَرَهَا مَلِكٌ مِنَ مَلُوكِ الرُّومِ يُقَالُ لَهُ: قُسْطَنْطِينُ فَسُمِّيَتْ بِاسْمِهِ، وَتُسَمَّى الْيَوْمَ: أَصْطَنْبُولَ وَهِيَ بَرْكِيَا. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ: (٤/٣٤٧)، وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا هَذِهِ الْمَدِينَةُ التُّرْكِيَّةُ حَالِيًا لَا الْمَدِينَةُ الْجَزَائِرِيَّةُ أَنَّهُ سَمَّاها قُسْطَنْطِينِيَّةَ الْعَظْمَى فِي مَوْضِعٍ مِنْ كُتَابِهِ وَلَا يُطْلَقُ هَذَا عَلَى غَيْرِهَا، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ شَيْخَهُ الْإِزْمِيرِيَّ وَالْمَنْصُورِيَّ عَاشَا بِتِلْكَ الْمَدِينِ وَقَرِيبًا مِنْهَا وَلَيْسَ فِي الْجَزَائِرِ كَمَا تَقْدَمُ فِي تَرْجُمَتِهِ.

(٥) فِي (أ، د): «حَرْسَه» وَفِي (ج): «حَرَّاسَه»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةِ (ب): لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَدِينَةَ.

وطريقها، والسبعة - وهو^(١) المقصود هنا -، والشواذ، وحجَّ عام ثلاثة وخمسين بعد المائة والألف، وتوفي بمصر المحروسة، حين عادَ إليها من الحجِّ في السنة الرَّابِعة والخمسين.. إلخ، ولم أقف على أيام عُمره، غير أنَّ ظاهره يقتضي صغر سنِّه رَحِمَهُ اللهُ تعالى. وقد مدحته في قصيدة أوردتها في (تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة)^(٢)، وبعضه لكانه هاشم بن محمد المغربي لَطَفَ اللهُ بِهِ^(٣) في الدارين. آمين^(٤). نَبَّهْتُ عليه تَتَمِيمًا للفائدة، مع ما انضمَّ إليه مِنْ وَقْفِ هَمزةٍ على بعضِ الهمزِ المتطريف وغيره، يَنَكْشِفُ ذلك وَيُعرَفُ بالتَّبَعِ. وَسَمَّيْتُهُ: (حِصْنُ الْقَارِي فِي اخْتِلَافِ الْمُقَارِي).

(١) في (ج): «وهي».

(٢) ينظر: مخطوط تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة: (الوح ٣)، وهو مؤلَّف للشيخ في القراءات العشر (الكبرى) وموجود بجامعة أم القرى برقم: (٤٩٧)، وتقدم الكلام عنه عند مؤلفاته.

(٣) في (أ): «بها».

(٤) سقطت من (د).

الاستعاذة

إذا ابتدأ بأول الفاتحة أو غيرها من السور يجيء لكل القراء أربعة أوجه:
الأول: قطع الكل.

والثاني: كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة.

والثالث: وصل الاستعاذة بالبسملة مع القطع عليها.

والرابع^(١): وصل الكل، وهذا خلاف ما اختاره الداني ورجحه، وهو وصلها

معاً لقوله: «الوقف على البسملة أتم»^(٢)، قال ميمون الفخار مدونه هذا الفن الفاسي^(٣)

- رحمه الله تعالى - في التحفة:

(١) في (ب): «الرابع» بدون واو.

(٢) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء للداني: (ص ١٧)، لكنه قال «وعلى آخر التسمية أتم» ونقلها

الإمام ابن الجزري في النشر في القراءات العشر: (ص ١٩٦) عن كتاب (الاكتفاء) للداني بلفظ

«وعلى آخر البسملة أتم»، ومن المحققين من يرى أن كتاب (الاكتفاء) غير كتاب (المكتفى)

ولكنه مفقود والموجود هو (المكتفى) كالدكتور عبد الهادي حيتو في معجم مؤلفات الداني:

(ص ٢٠).

(٣) هو أبو الوكيل ميمون بن مساعد المصمودي مولى العلامة المقرئ أبي عبد الله الفخار، مقرئ

فقيه من أهل فاس بالمغرب، وله تأليف عدة في القراءات منها (التحفة) و(الدرة)، و(المورد

الروي) في النقط، (ت: ٨١٦ هـ)، الأعلام: (٣٤٢/٧)، معجم المؤلفين: (٦٦/١٣).

بِكَلِمَةِ الْقُرْآنِ صَلِّ وَالْبَسْمَلَةَ لَفْظُ تَعَوُّذٍ وَإِنْ شئتَ أَفْصَلَهُ
وَرَجَحْنَهُ وَصَلَهُ مُبْسِلاً وَقَطَعَهُ مَنْ لَمْ يُسْمِلْ فَضِلاً^(١)
انتهى.

وبقطع الكل قرأت، وإن لم تكن بسملة فوجهان: القطع والوصل^(٢)، وبالأول قرأت على كل من قرأت عليه بالمغرب.

قال رحمه الله^(٣): بسم الله الرحمن الرحيم، أحمد الله على كل حال، وصلى الله على خير خلقه، محمد وآله خير الآل، وبعد: فهذا ما تيسر لي جمعه من تحرير الأوجه في بعض الآيات من طريق (الشاطبية) على حسب ما قرأت به ووجدته منصوصاً في الكتب دون ما أخذته لفظاً ولم أجده منصوصاً، فحيث أطلق الناظم الخلاف وصح من طريقه أمسكت عنه، وإلا صرحت بما يصح عنه^(٤) ساكتاً عن غيره، من غير احتياج إلى ذكره. وأتيت بأمثلة يُقاس عليها ما أشبهها، والله الموفق للصواب.

الاستعاذة مع البسملة: في ذلك في ابتداء السورة أربعة أوجه: قطع الجميع، ووصل البسملة بأول السورة، ووصل الاستعاذة بالبسملة مع القطع عليها، ووصل الجميع.

(١) ينظر: مخطوطة تحفة النافع في أصل مقرأ الإمام نافع: (لوح ٤)، وهي أرجوزة طويلة جعلها بمثابة الشرح للدرر اللوامع لابن بري، وهي من أواخر ما نظمته إن لم يكن آخره.

(٢) في (ج، د): «أو الوصل».

(٣) يعني شيخه الإزميري، وهذا منهج المؤلف في جميع الكتاب عند نقل كلام شيخه الإزميري، كما أسلفت.

(٤) في (ج، د): «منه».

وَأَمَّا أَوْجُهُ الْبِسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَثَلَاثَةٌ لَمَنْ لَهُ الْبِسْمَلَةُ: قَطْعُ الْجَمِيعِ، وَوَصْلُ الْبِسْمَلَةِ بِأَوَّلِ السُّورَةِ، وَوَصْلُ الْجَمِيعِ^(١). انتهى.

[سُورَةُ الْفَاتِحَةِ]

قوله تعالى: ﴿الزَّيِّيرُ ۝ تِلْكَ﴾ (الفاتحة ٣، ٤)، و﴿الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ﴾ (القصص: ٥١) و﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (البقرة: ١١٣) ونحوها، يختص إدغامها وإخفاؤها بالسُّوسِيَّ خلافًا لمن جعله للدُّورِيِّ والسُّوسِيَّ معاً كالمغاربية من ظاهر (الشَّاطِيبِيَّة)^(٢)، لكن مَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَهُ عِنْدَ قَوْلِهِ:

وَيُبْدِلُ لِلْسُّوسِيِّ كُلَّ مُسَكَّنٍ مِّنَ الْهَمْزِ...^(٣)

يَحْصُلُ لَهُ مَا هُوَ الْمَطْلُوبُ^(٤) مِنَ التَّخْصِيصِ^(٥).

وَلَا مَانِعَ مِنْ إِجْرَاءِ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ فِيمَا كَانَ كَالْمَثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لِعَرُوضِ الْإِدْغَامِ. وَالْقَصْرُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ فِي حَرْفِ اللَّيْنِ، وَهُوَ تَرَكُّ الْمَدِّ رَأْسًا.

(١) لم أقف للأزميري على كتاب في القراءات السبع، وقد تقدم ذكر مؤلفاته في الدراسة.

(٢) لقول الشاطبي في البيت: (١١٦).

وَدُوْنَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْقُلَا (٣) بيت رقم (٢١٦).

(٤) هكذا في (ب)، وأما في (أ، ج، د) فكتبت: «المط» أ.

(٥) ولعل المراد بذلك: أنه من المتقرر أنه يمتنع وجه الإدغام للدوري والسوسي مع الهمز في الساكن، وهو ما نص عليه ابن الجزري في (الطبية) بقوله في باب الإدغام: لكن بوجه الهمز والمد امتناعا. بيت رقم (١٢٣)، والشاطبي لم يذكر الدوري في الإبدال؛ فوجب أن يكون ممن يهمل، وعلم بناء عليه أنه لا يصح له الإدغام حينئذ على وجه الهمز لما تقدم.

[سُورَةُ الْبَقَرَةِ]

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الفاتحة ٧، البقرة: ١)، مَدَّها لازمٌ فَيَتَعَيَّنُ^(١) إشباعُها ولا تُجْرَى فيها المراتبُ، وبإجرائها قرأتُ على جميع مَنْ قرأتُ عليه بالمغربِ، وهي طريقةُ ابنِ الفحَّامِ^(٢) في (التجريدِ)^(٣) حَسْبَها^(٤) ذكره شيخُنا^(٥) شيخنا خاتمةُ المحققين بالمغربِ أبو زيد عبد الرحمن بنُ القاضي^(٦) في (الفجر الساطعِ على الدرر اللوامعِ)^(٧) لابنِ بَرِّي - بتشديدِ الرَّاءِ - التَّازِي^(٨).

(١) في (ج، د): «فَتَعَيَّنَ».

(٢) هو الإمام: أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الصَّقَلِي المعروف بابن الفحَّام، المقرئ النحوي المحقق نزيل الإسكندرية وشيخها ولد سنة (٤٢٢ أو ٤٢٥)، (ت: ٥١٦هـ). ينظر: التجريد: (ص ١١)، سير أعلام النبلاء (٣٨٧/١٩)، الأعلام (٣١٦/٣).

(٣) ينظر: التجريد لابن الفحَّام: (ص ١٣٧).

(٤) في (ج): «حيثما».

(٥) كلمة «شيخ» سقطت من (ب).

(٦) هو أبو زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي، المكناسي أصلاً الفاسي موطناً، شيخ المغرب الأقصى، ومؤلفاته تزيد على الثلاثين مؤلفاً أشهرها: (الفجر الساطع)، وهو أوسع شروح الدرر. (ت: ١٠٨٢هـ). ينظر: الفجر الساطع (٧٥/١)، الأعلام (٣٢٣/٣).

(٧) ينظر: الفجر الساطع: (٩١/٢).

(٨) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرباطي المعروف بابن بري، عالم بالقراءات، من أهل تازة. من أشهر كتبه عند المغاربة: «الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع»، وعليها عدة شروح مشهورة، (ت: ٥٧٣١هـ). ينظر: الفجر الساطع (٢٣٠/١)، الأعلام (٥/٥).

وفي النُّوِيرِ^(١) ما يَشْهَدُ لهذا^(٢).

(١) هو الإمام أبو القاسم محمد بن محمد النويري الميموني القاهري. ولد سنة (٨٠١هـ) له تصانيف، منها (شرح طيبة النُّشْرِ)، و(شرح الدُّرَّة المضيئة)، توفي سنة ٨٥٧هـ. ينظر: الضوء اللامع (٢٤٦/٩)، الأعلام (٤٨/٧).

(٢) ينظر: شرح طيبة النُّشْرِ في القراءات العشر للنويري: (٣٨٤/١).

ويتلخص من كلام ابن الجزري في النُّشْرِ أن القُرَّاءَ يجمعون على مَدَّة مدّاً مشبَعاً وإن اختلفوا في مقدار ذلك، وأن خلاف العلماء في المد اللازم يكون في مسألتين:

الأولى: في مقدار المد اللازم عموماً: فظاهر عبارة صاحب التجريد أن المراتب تتفاوت فيه كتفاوتها في المتصل وفي تلخيص ابن بليمة ما يشير إليه، والآخِذون من الأئمة بالأمصار على خلافه، نعم اختلفت آراء أهل الأداء في تعيين هذا القدر المجمع عليه فالمحققون منهم على أنَّه الإشباع، والأكثرُونَ على إطلاق تمكين المد فيه، وقال بعضهم: هو دون ما مد للهمز كما أشار إليه السخاوي أي دون أعلى المراتب وفوق التَّوسُط وكل ذلك قريب.

الثانية: في تفاضل بعض أنواع اللازم على بعض فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر من أجل الإدغام لاتصال الصوت فيه وانقطاعه في المظهر، فعلى هذا يزداد إشباع لام على ميم من أجل الإدغام وكذلك دَائِبَةٌ بالنسبة إلى محيائي عند من أسكن، وكذلك الحال في إدغام الصاد في لفظ: (ذكر) في سورة مريم فينقص عند من أظهر بالنسبة لمن أدغم، وهو قول أبي حاتم السجستاني، ومذهب ابن مجاهد فيما رواه عنه الشذائي، ومكي بن أبي طالب، وابن شريح، والدَّانِي، وذهب بعضهم إلى عكس ذلك وهو أن المد في غير المدغم فوق المدغم، وقد ذكره أبو العز في كفايته، وذهب الجمهور إلى التسوية بينهما في ذلك كله، لأن الموجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود فلا معنى للتفصيل بين ذلك.

وقال في التقريب: «واللازم ذهب بعضهم إلى التفاوت فيه أيضاً وهو طريق ابن الفحّام وغيره، والناس قاطبة على خلافه وبه قرأتُ وبه أخذ». ينظر: النُّشْرِ: (ص ٢٤٠)، تقريب النُّشْرِ: (ص

وفيه لورش وأبي عمرو وابن عامر ثلاثة أوجه: البسمة، والسكت، والوصل بين السورتين، وبالأخيرين فقط قرأت على كل من قرأت عليه من المغاربة تبعاً لظاهر التيسير^(١).

قال ابن^(٢) الجزري في (تحرير التيسير):

«وبالبسمة قرأ^(٣) لابن عامر على الفارسي وأبي الفتح، فهذا من المواضع التي خرج فيها عن طرق الكتاب^(٤) انتهى.

قال بعض مشايخي: «لأن الداني أسند^(٥) في بيان الطرق لابن عامر قراءته على أبي الفتح، وأبو الفتح يقرأ بالبسمة لابن عامر فينبغي أن يذكر في (التيسير) لابن عامر البسمة؛ بل ذكر السكت والوصل، فخرج عن^(٦) طريقه». انتهى^(٧).

قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ﴾ (٢)، و﴿الْمَوْتُ﴾ (١٣٣)، وما أشبههما^(٨) مما وقع آخره^(٩)

(١٠٩).

(١) ينظر: التيسير للداني: (ص ١٢٤).

(٢) في نسخة (أ): «ابن ابن الجزري» وهو خطأ؛ لأن التعبير لابن الجزري لا لابنه.

(٣) يعني نفسه أي: ابن الجزري.

(٤) ينظر: تحرير التيسير لابن الجزري: (ص ٣٩).

(٥) في (د): «الداني أخذ». وسقطت كلمة: «لأن».

(٦) في (ج): «على».

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (ب، ج، د): «وشبههما».

(٩) في (ج، د): «قبل آخره».

حرفُ لين، في الوقفِ عليه ثلاثة أوجه^(١)، والمرادُ بالقصرِ هنا تركُ المدِّ رأساً، وليس كالقصرِ في حروفِ المدِّ. انتهى.

والشهورُ من هذه الأوجهِ التَّوسط، نصَّ عليه الدَّاني، المجراؤ^(٢)، وبه قرأتُ على المغاربة^(٣).

قال الإمامُ ابنُ بَرِّي:

«وَقِفْ بِتَخْوِ سَوْفَ رَبِّبَ عَنْهُمَا بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَمَا بَيْنَهُمَا»^(٤)

قوله تعالى: ﴿فِيهِ هَذَى لِّتَشْتَيْنَ﴾^(٥)، يأتي فيه للسُّوسِيَّ على وجهِ الإدغامِ مع الطُّولِ الطُّولُ في^(٦) ﴿تَشْتَيْنَ﴾، وعلى تَوَسُّطِهِ التَّوسطُ، وعلى قَصْرِه القصرُ في ﴿تَشْتَيْنَ﴾، على

(١) وقع خطأ في (ب) فكتبت كلمة: «المجراؤ» هنا بدلاً من مكانها الصحيح وهو بعد عبارة «نص عليه الدَّاني».

(٢) في (أ، د): «الدَّاني المجراؤ». وسقطت «المجراؤ» من (ج). ويبدو أن العبارة فيها خلل، ويمكن أن يكون المراد «الدَّاني والمجراؤ»؛ فقد وجدت في الفجر الساطع النص على أن الدَّاني اختار هذا الوجه، وكذا نقل عن المجراؤ اختياره لهذا الوجه والمقصود بـ«المجراؤ»: هو محمد بن محمد بن عمران السلاوي، المعروف بابن المجراؤ، له شرح على الدرر اللوامع سماه: «إيضاح الأسرار والبدايع وتهذيب الغرر والمنافع» (ت: ٧٧٨ هـ). ينظر: الفجر الساطع: (١/٥٣)، قراءة نافع: (١/٧١٠)، هدية العارفين: (٢/١٦٩).

(٣) وقد نص ابن القاضي علي ذلك فقال: «المختار من هذه الأوجه التَّوسط كما عند الدَّاني وبه الأخذ عندنا في فاس في المهموز وغيره» ونقل عن المجراؤ قوله: «المختار من هذه الأوجه التَّوسط وهو الذي أخذ به الحافظ وكذا عند الشراح». ينظر: الفجر الساطع (٢/٣٠٢)، قراءة نافع (١/٣٣٤).

(٤) في (ب): «نحو». ينظر: الفجر الساطع: (٢/٢٩٧).

(٥) سقطت من (ب).

الصحيح من الأقوال كما أشار إلى ذلك شيخُ شيخنا^(١) المنصوري، نزيلُ قسطنطينية في منظومته بقوله:

«وَسَوَّيْنِ عَارِضَ الإِدْغَامِ بِعَارِضِ الْوُقُوفِ^(٢) فِي الْأَحْكَامِ
عَلَى الصَّحِيحِ دُونَ مَنْ قَدْ وَقَفَا مُتَلَثًّا تَطْوِيلَ مُدْغَمٍ قَفَا^(٣)»

قوله [تعالى]^(٤): ﴿هُدًى﴾ وبأيه، ممَّا إذا كَانَ السَّاكِنُ الَّذِي يَلْقَى الْأَلْفَ^(٥) الْمَالَةَ
تَوْنِيًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَقْصُورَةِ الْوَاقِعَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَهِيَ خَمْسَ عَشْرَةَ^(٦) كَلِمَةً^(٧)، وَقَدْ
جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي بَيْتٍ وَرَبَعَ بَيْتٍ آخَرَ فَقَالَ:

«مُصَلًى أَدَى^(٨) غَزَيَّ عَمَى مُفْتَرَى هَدَى مُسَمًى قُرَى مَثْوَى^(٩) فَتَى وَضَحَى سُدَى
مُصَفًى سَوَى مَوْلَى فَذَى الْقَضْرُ عَمَهَا سِوَاهَا صَحِيحُ اللَّامِ إِعْرَابُهُ^(١٠) بَدَى^(١١)»

(١) في (ب): «مشايخنا».

(٢) في نسخة (ب): «الوقف» وبها يكون في البيت كسر؛ إذ النظم يوافق تفعيلات الرجز.

(٣) ينظر: مخطوط: حل مجملات الطيبة للمنصوري (لوح ٢٠)، إلا أنه كُتِبَ في البيت الثاني هكذا:
«على الصحيح دون من وقفا» بحذف لفظ «قد» والصواب ما أثبتته.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب): «ألف».

(٦) هكذا في (ب)، وفي (أ، ج، د): «خمس عشرة».

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (ب): «اذ» وفي الفجر الساطع «أدى» ص ٢١٨.

(٩) في الفجر الساطع: «فتوى»: (ص ٢١٨).

(١٠) في (ب): «اعرابها».

(١١) الأبيات لابن عاشر (ت ١٠٩٠هـ)، ينظر: دليل الحيران لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد
المارغني (ت ١٣٤٩هـ): (١/٣٠٤)، لكنه لم يذكر «عمى» و«مثنوى»، ونص الدَّانِي على هذه

فيها لورش وجهان وفقاً^(١): الفتح والتَّخْلِيلُ، ما لم تكن رأس آية ك (سدى)، أو ذات راء ك (مفترى)، فليس فيهما^(٢) إلا التَّخْلِيلُ؛ على أَنَّ الخلافَ فيما لم تكن فيه الرَّاءُ من الأسماء المقصورة^(٣)، مُفَرَّغٌ على القولِ بِإِمالةٍ ما ليس فيه الرَّاءُ من ذواتِ الياءِ، وأما على القولِ بفتحه فليس هنا إلا الفتح قولاً واحداً.

قوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ (٦)، وَ﴿أَنْزِلَ﴾ (ص: ٨)، وَ﴿أَيُّكُمْ﴾ (الأنعام: ١٩)، ونحوها، يُمدُّ مَدًّا مُشْبِعاً^(٤) لقالون وأبي عمرو وكذا لهشام، مُطلقاً بقدرِ مراتبهم، وعليه فيُجمع بين المَدِّ وألفِ الإدخالِ على الصحيحِ مِنَ الأقوالِ كما أشارَ إلى ذلك شيخنا ابنُ^(٥) القاضي رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

الخلافات فقال: «فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن هناك». وقال ابنُ الجزري: وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً من ذلك في الوقف عمن آمال، وقرأ بينَ يني حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: وقد فخموا التنوين وفقاً ورققوا وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: وقد فتح قومٌ ذلك كله. (قلت): ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتابٍ من كتب القراءات، وإنما هو مذهبٌ نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية.. وتبعه الخليجي وغيره. ينظر: التيسير: (ص ١٨٨)، النشر: (٧٥/٢)، حل المشكلات: (ص ٦٦)، إبراز المعاني: (ص ٢٥٧)، الفجر الساطع: (٣/٣١٨-٣٢١).

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ج، د): «فيها».

(٣) في (ج): «المصورة»، وفي (د): «المقصورة».

(٤) المقصود أنه يصح من قبيل المد المتصل، وهو قول ابن شريح وغيره.

(٥) سقطت من (ب).

«وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمَدِّ وَالْإِذْحَالِ هُوَ الصَّحِيحُ قُلْ مِنَ الْأَقْوَالِ»^(١)
انتهى.

حاصل الأمر أنَّ المسألة خلافية قديماً وحديثاً، فَمَنْ طَالَعَ نُصُوصَ الْأَثْمَةِ فِي
الْفَجْرِ السَّاطِعِ لابن القاضي^(٢) جَزَمَ بِهَا قَالَهُ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِنُصُوصٍ شَتَّى^(٣)، وَمَنْ لَمْ
يُطَالِعْهَا^(٤) وَقَلَّدَ جَزَمَ بِخِلَافِ مَا قَالَ، وَهُوَ إِنَّمَا يَمُدُّ مَدَّ الصَّيْغَةِ^(٥)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُقْلَدَ
فِي رِبْقَةِ الْجَهْلِ. انتهى^(٦).

(١) ذكر ابن القاضي هذا البيت في كتابه «الجامع المفيد» بمعناه، حيث قال:
والجمع بين المطأ والإلحاق ... هو الذي جاء عن الحدائق. ينظر: الجامع المفيد لابن القاضي:
(ص ١٣٢).

(٢) ينظر: الفجر الساطع: (٣٣١-٣٣٧).

(٣) مما أورده ابن القاضي: قول ابن شريح: «إذا أدخل هشام بين الهمزتين ألفاً مدها للهمزة الثانية
ويلزمه إجراء الخلاف لقالون وأبي عمرو» ينظر: الفجر: (ص ٣٣٤)، النشر: (ص ٢٧٢).

(٤) في (أ): «يطلعه».

(٥) أي: حركتين.

(٦) يتلخص من كلام ابن الجزري في المسألة:

أنه اختلف في (أنتم، أنا، أُنزل) حالة الإدخال عن قالون وأبي عمرو وهشام: فذهب ابن
شريح في الكافي وجماعة ووافقه المالقي في شرح التيسير - وهو الذي قرأ به ابن الجزري من
طريق ابن شريح كذلك - إلى أنه يصير من قبيل المتصل لقوة سببية الهمز ووقوعه بعد حرف
المد من كلمة. وذهب الجمهور إلى المد حركتين، وهو قول ابن مهران، وحكى بعضهم الإجماع
عليه. ورجحه ابن الجزري؛ حيث قال: «وهو الذي يظهر من جهة النظر؛ لأن المد إنما جيء به
زيادة على حرف المد الثابت؛ بياناً له وخوفاً من سقوطه لخفائه، واستعانة على النطق بالهمز بعده
لصعوبته، وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين؛ فصلاً بينهما واستعانة على الإتيان بالثانية،
فزيادتها هنا كزيادة المد في حرف المد، ثم فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا هو الأولى بالقياس

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: سورة البقرة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ (٤) الآية، فيه لقولون أربعة أوجه: القصر والمد، وعلى كلٍّ منهما الإسكان والصلّة. انتهى^(١).
تعرّض لهذه الآية للردّ على مَنْ يقولُ إنّه لا يأتي على القصر إلا الصلّة، وعلى المدّ إلا الإسكان، وله أدلة واهية لا [طائل] ^(٢) تحتها^(٣).

قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ (٨) المجرور، قرأته على المغاربة بالإمالة والفتح لكل واحد^(٤) من الدُّوريِّ والسُّوسيِّ من ظاهر الشَّاطِبيّة^(٥).
قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ الآية، للدُّوريِّ بالإمالة، انتهى.

والأداء، والله تعالى أعلم». النّشر: (٢٦٥، ٢٦٦).

(١) تحريات المنصوري: (ص ٥٢). وسقطت كلمة «الإسكان» من (ب).

(٢) في (أ): «طال».

(٣) ينظر: إرشاد الطلبة للمنصوري: (ص ١١)، حيث ذكر أدلتهم والرد عليها.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) لقول الشاطبي: «وخلفهم في الناس في الجر حصلاً» ونص السخاوي على أن الشاطبي كان يقرئ بالإمالة من طريق الدُّوري وبالفتح من طريق السُّوسي، وذكره ابن الجزري في النشر للدُّوري فقط: فقال: «والوجهان (الفتح والإمالة) صحيحان عندنا من رواية الدُّوري عن أبي عمرو وقرأنا بهما وبهما نأخذ»، وقال الخليجي: «والمقول عنه توزيع الخلاف بين الراويين وهو الذي أخذنا به» وكذا في مختصر بلوغ الأمانة (ص ٢٥٢)، والإمالة رواها الدّاني من طريق أبي طاهر وهو الذي أسند رواية الدُّوري عنه. ينظر: المفردات للداني: (ص ٢٢٨)، النّشر: (ص ٤١٠)، فتح الوصيد: (٢/ ٤٦٥)، إبراز المعاني: (ص ٢٥٥)، حل المشكلات: (ص ٧٥)، التيسير: (ص ١٨٦).

قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ مَا نَصُّهُ: «قلت: يعني من رواية الدُّورِيِّ عنه؛ لَأَنَّهُ تَقَدَّمَ فِي الْأَسَانِيدِ أَنَّهُ قَرَأَ بِروايةِ الدُّورِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو عَلَى الْفَارِسِيِّ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ، وَهَذَا مِنَ الدَّقَائِقِ فَاعْلَمْهُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ^(١)». انتهى.

(١) الكلام موجود بمعناه في النَّسْرِ: (ص ٤١٠).

تنبيه:

إمالة ﴿النَّاسِ﴾ كبرى، و﴿أَعَنَ﴾ في الأوَّل في الإسراء^(١) (٧٢)، و﴿وَنَآ﴾ (الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١) للسُّوسِيّ، على ما ذكره الشاطبي^(٢)، والياء من ﴿كَهَيَعَصَ﴾ (١) له أيضاً، والهاء منها^(٣) ومن ﴿طه﴾ ﴿طه: ١﴾ لأبي عمرو^(٤). قوله: ﴿السُّفَهَاءُ﴾ (١٣) ونحوه: فيه حمزة وهشام وفقاً خمسة أوجه: ثلاثة مع وجه الإبدال، واثنان مع وجه التسهيل، وهما المد والقصر مع الروم، وبالإبدال^(٥) فقط قرأت على المغاربة.

قوله: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (١٤)، فيه حمزة وفقاً ثلاثة أوجه:

الأوَّل: تسهيل الهمزة بينها وبين الواو.

الثاني: إبدالها ياء محضة.

الثالث: حذفها مع ضم الزاي^(٦).

(١) في (أ): «في الإسراء الأول».

(٢) قال الشاطبي: «وأعمى في الاسرا حكم صجبة أولا»

وقوله: «نأى شرع يمن باختلاف وشعبة ... في الاسرا»

والمشهور عن السُّوسِيّ الفتح كما ذكر الشراح. ينظر: فتح الوصيد: (٤٣٧/٢)، وإبراز المعاني: (ص ٢٤٠).

(٣) سقطت من (ج).

(٤) قال الشاطبي: «وكم صجبة يا كاف والخلف ياسر ... وها صف رضا حلوا وتحت جنا حلا»

والوجهان صحيحان عن السُّوسِيّ في (الياء). ينظر: فتح الوصيد: (٩٦٨/٣).

(٥) أي: ثلاثة الإبدال قصراً وتوسطاً وطولاً.

(٦) قال الشاطبي: «وفي غير هذا بينَ بين»، وقال:

وَيَجْرِي مَعَ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ سَكُونُ الْوَقْفِ، وَالْمَقْرُوءُ بِهِ فِي الْمَغْرِبِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ^(١) قِيَاسِيٌّ، وَالْمَقْدَمُ عِنْدَهُمْ مِنْ أَوْجِهِ سَكُونُ الْوَقْفِ الْمُدَّ الطَّوِيلُ، عَمَلًا بِقَوْلِ صَاحِبِ (الدَّرْرِ اللَّوَامِعِ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ):

«وَلِسُكُونِ^(٢) الْوَقْفِ وَالْمُدَّ أَرَى»^(٣).

وَفِيهِ لُورْشٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ بَارِزَةٌ إِذَا انْفَرَدَ^(٤)، وَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ ﴿ءَامَسُوا﴾ (٩) قَبْلَهُ فَلَهُ سِتَّةُ أَوْجِهِ: قَصْرُ الْأَوَّلِ يَأْتِي عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ فِي ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾^(٥)، وَتَوَسُّطُهُ يَأْتِي عَلَيْهِ التَّوَسُّطُ وَالطُّوْلُ، وَطَوْلُهُ يَأْتِي عَلَيْهِ الطُّوْلُ فِي ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾^(٦).

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ تَحْتِهَا أَلَا نَهْزُرُ﴾ (٢٥)، قَرَأَنَاهُ لَخْلَفٍ بِالنَّقْلِ وَالسَكْتِ وَقَفًا، وَلِخِلَافٍ بِالنَّقْلِ وَالسَكْتِ وَتَرْكِهِ عَلَى الْمَغَارِبَةِ، مِنْ ظَاهِرِ (الشَّاطِبِيَّةِ)^(٧).

«وَالْإِخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلًا ... بِيَاءً»، وَقَالَ: «وَمُسْتَهْزِئُونَ الْخُذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ».

يَنْظُرُ: بَيْتُ رَقْمِ (٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧)، النَّشْرُ: (٣٣٠، ٣٣١).

(١) فِي (ج): «إِلَّا أَنَّهُ».

(٢) فِي (ب): «وَسَكُونُ».

(٣) يَنْظُرُ: الْفَجْرُ السَّاطِعُ: (ص ١٤٥).

(٤) الْمَقْصُودُ: أَوْجُهُ الْبَدَلِ الثَّلَاثَةُ.

(٥) فِي (ج، د): «يَسْتَهْزِئُونَ» هُنَا وَبَعْدَهُ.

(٦) يَنْظُرُ: حَلُّ الْمَشْكَلاتِ: (ص ٧٧)، وَهُوَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الثَّانِي مِنَ الْبَدَلَيْنِ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ، وَعَلَى

الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ كَذَلِكَ، فَجُوزُوا فِيهِ مَا تَقْدَمُ؛ لِأَنَّ الْعَارِضَ أَوْجَعُ مِنَ الْبَدَلِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ

يَعْتَدُ بِهِ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ثَلَاثَةُ التَّسْوِيَةِ.

(٧) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَعَنْ هِزَّةٍ فِي الْوَقْفِ خَلْفَ..» إِلَى قَوْلِهِ: «وَشِيءٌ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ». وَالَّذِي عَلَيْهِ

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ فِي الْوَقْفِ لِحَمْزَةِ وَجْهَانِ: النَّقْلُ وَالسَّكْتُ، انْتَهَى.

قَوْلُهُ: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ (٢٥) وَنَحْوَهُ، مِمَّا فِيهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ «أَكْهَر»، فِيهِ لِلْكَسَائِيِّ وَقْفًا الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ^(١)؛ إِلَّا أَنِّي قَرَأْتُهُ عَلَى الْمَغَارِبَةِ بِالْفَتْحِ^(٢) لَا غَيْرَ.

وَالْمَهَالُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ، وَأَمَّا هَاءُ التَّأْنِيثِ فَتُحْمَلُ إِمَالَتُهَا؛ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أُمِيلَ مَا قَبْلَهَا فَلَا بُدَّ أَنْ^(٣) يَصْحَبَهَا فِي صَوْتِهَا مَا مِنْ الضَّعْفِ خَفِيٍّ، يُخَالِفُ حَالَهَا إِذَا لَمْ يُمَلِّ مَا قَبْلَهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَالُ مِنْ جَنْسِ التَّقْرِيبِ إِلَى الْيَاءِ، فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْمَقْدَارُ إِمَالَةً، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ وَالْإِمَامُ^(٤) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الْعَمَلُ السَّكْتُ وَالنَّقْلُ فَقَطْ لِأَنَّ السَّاكِتِينَ فِي الْوَصْلِ مِنْهُمْ مَنْ يَنْقُلُ وَقْفًا وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْرَهُ عَلَى حَالِهِ، وَأَمَّا أَهْلُ التَّحْقِيقِ فَهَمَّ مَجْمَعُونَ عَلَى النَّقْلِ وَقْفًا، وَقَالَ الْإِزْمِيرِيُّ: «وَالأَوَّلَى تَرَكَ الْوَجْهَ الثَّالِثَ لِحَمْزَةِ وَهُوَ عَدَمُ السَّكْتِ». وَوَافَقَهُ الضَّبَاعُ، وَخَالَفَهُ الْمُتَوَلَّى فَذَكَرَ عَدَمَ السَّكْتِ لَخِلَادٍ. يَنْظُرُ: النَّشْرُ: (ص ٣١٨)، بِدَائِعِ الْبَرْهَانِ: (ص ٥٥)، الرُّوضُ النَّضِيرُ: (ص ٥٥)، مُخْتَصَرُ بُلُوغِ الْأَمْنِيَةِ لِلضَّبَاعِ: (ص ٢٢٥).

(١) إِنَّمَا فَتَحَ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْطَبِقْ فِيهِ شَرْطُ إِمَالَةِ حُرُوفِ «أَكْهَر» عَلَى الْمَذْهَبِ التَّفْصِيلِيِّ وَهُوَ أَنْ يَسْبِقَهُ يَاءٌ أَوْ كَسْرَةٌ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْمَقْدَمُ أَدَاءً، وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الثَّانِي فَهُوَ الْمَذْهَبُ الْإِجْمَالِيُّ: وَهُوَ الْإِمَالَةُ مُطْلَقًا سِوَى مَا قَبْلَهُ أَلِفٌ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّاطِبِيُّ بِقَوْلِهِ: «وَبَعْضُهُمْ سَوَّى أَلْفَ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ مِيلًا».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٣) فِي (ج، د): «مَنْ أَنْ».

(٤) لَعَلَّهُ قَصَدَ الشَّاطِبِيُّ وَابْنَ الْجَزَرِيِّ قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوَقُوفِ وَقَبْلَهَا مَعَالِ الْكَسَائِيِّ» بَيْتَ رَقْمِ (٣٣٩)، وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي (طَبِيعَةِ النَّشْرِ): «وَهَاءُ تَأْنِيثٍ وَقَبْلَ مِيلٍ». بَيْتَ رَقْمِ

فَاحْتَلَّ بِذَهْنِكَ أَحْيَلًا^(١).

قوله: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ (٣١)، المقروء به عند المغاربة لقالونَ والبزِّي وأبي عمرو على قصرِ المنفصلِ مَدَّ (أولاء إن) فقط، وعلى مَدَّ مَدَّة^(٢) لقالونَ والدوري، ولورشٍ بإبدالِ الهمزةِ الثانيةِ حرفَ مَدٍّ ولين، ولقنبلٍ بالتسهيلِ فقط.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: ﴿يَاسْمَاءُ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ (٣١)، لقالونَ والبزِّي وأبي عمرو على قصرِ المنفصلِ وجهان في {أولاء إن} المد والقصر، وعلى مَدَّ مَدَّ {أولاء} فقط لقالونَ والدوري، انتهى^(٣).

قوله: ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ (٣٣)، فيه لحمزةً وقفًا وجهان: إبدال الهمزة ياء، مع ضم الهاء وكسرها^(٤)، إلا أني لم أقرأ على المغاربة إلا بالأوّل.

قوله: ﴿فَلَقَى آدَمُ﴾ (٣٧)، المقروء به عند المغاربة التَّخْفِيفُ مع توسطِ البدل، إلا من طريقٍ نافعٍ فبستهٍ أوجه؛ مِنْ ضَرْبٍ وَجْهِي ﴿فَلَقَى﴾ في ثلاثة ﴿آدَمُ﴾؛ عملاً بقول الإمام القيسيّ الفاسيّ^(٥) رَجَمَهُ اللَّهُ:

(٣٢٧).

(١) اقتباس من جزء من بيت في الشَّاطِيبَةِ رَقْمُهُ: (٢٥٨).

(٢) سقطت من (ج).

(٣) وما ذكره عن الإزميري هو الذي وجدته عن الخليلجي: (ص ٧٩)، ورجحه في مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٢١٨).

(٤) كلا الوجهين صحيحان؛ إلا أن ابن الجزري قال: «فضم هذه الهاء أولى وأصل» ينظر: النَّشْر: (ص ٣٢١).

(٥) في (ج): (الفارسي). والصواب ما أثبتته. وهو: أبو عبد الله محمد بن سليمان بن موسى القيسيّ،

«وَمَا لَيْسَ فِيهِ الرَّاءُ يُتْلَى لِيُوزَنَ بِهِمْ بِسْتَةٍ أَوْجُهُ رَوَوْا دُونَ مَا حِجْرٍ»^(١)
 قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قوله: ﴿فَلَقَى آدَمُ﴾، لورشٍ خمسةٌ أوجه: الفتحُ مع ثلاثةِ البدلِ، والتَّخْفِيلُ مع التَّوَسُّطِ والطَّوِيلِ، انتهى.
 وعكسُ هذه الآية: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ إلى ﴿الْكَافِرِينَ﴾ (٣٤)،
 فيأتي على قصرِ البدلِ فتحُ ﴿آدَمَ﴾، وعلى توسُّطِ الفتحِ والتَّخْفِيلِ، وعلى طوله كذلك.
 قوله: ﴿بَارِكُمْ﴾ (٥٤)، لم^(٢) نأخذ إبداله للُسُوسِيِّ على المغاربة فقط^(٣).
 قوله: ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ﴾ (٥٥)، في الوصلِ للُسُوسِيِّ بالإمالةِ فقط مع تفخيمِ لامِ^(٤)
 الجلالة.

شيخ الجماعة بفاس، من أبرز تآليفه: القصيدة الرائية في أحكام الوقف على قراءة الإمام نافع أو
 «الأجوبة المحققة» وهو الأشهر، و«الميمونة الفريدة في الضبط» وغيرهما، (ت: ٨١٠هـ) ينظر:
 قراءة الإمام نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو: (٢٧٤/٢)

(١) هذا البيت من القصيدة الرائية، نقلها كاملة الدكتور عبد الهادي في كتاب: قراءة الإمام نافع عند
 المغاربة لعبد الهادي حميتو: (٧٠٨/٢) وهي كما ذكر جزء من كتاب الأجوبة المحققة للقيسي.
 ينظر: الفجر الساطع: (٢٢٤/٣)؛ إلا أنه قال: «في الرّاء».
 (٢) سقطت من (ج).

(٣) وهو الذي رجحه ابن الجزري، حيث قال: «وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال
 الهمزة من (بارئكم) في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحقا ذلك بالهمز
 الساكن المبدل، وذلك غير مرضي؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفا، فلا يعتد به» وتبعه
 (أعني: بترك إبدالها) الصفاقسي وغيره. النشر: (ص ٢٩٤). غيث النفع: (ص ٣٨٠).

(٤) سقطت من (ب).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿حَتَّىٰ رَأَىٰ اللَّهَ﴾، فِي الْوَصْلِ لِلشُّوسِيِّ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الْفَتْحُ وَلَا تَكُونُ اللَّامُ إِذَا ذَاكَ إِلَّا مَفْخَمَةً، وَالْإِمَالَةُ مَعَ تَفْخِيمِ اللَّامِ^(١) وَتَرْقِيقِهَا. انْتَهَى^(٢).

قَوْلُهُ: ﴿خَسِيسِينَ﴾ (٦٥)، فِيهِ لِحْمَزَةٌ وَقَفًا^(٣) وَجِهَانِ: التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ، وَوَزْنُ قَالَيْنِ، وَيَجْرِي مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا سَكُونُ الْوَقْفِ^(٤)، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَخْذُ بِوَزْنِ قَالَيْنِ عَلَى الْمَغَارِبَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ (٨٣)، فِيهِ لِلشُّوسِيِّ الْإِظْهَارُ وَالْإِدْغَامُ وَالْمَقْرُوءُ بِهِ فِي الْمَغْرِبِ الْإِدْغَامُ فَقَطْ.

وَإِذَا جُمِعَتْ^(٥) مِنْ ﴿يَتَىٰ إِسْرَءِيلَ﴾ إِلَىٰ ﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ فَلَهُ إِدْغَامُ^(٦) الْأَوَّلِ^(٧) مَعَ وَجْهَيْنِ فِي الثَّانِي لِغَيْرِ الْمَغَارِبَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ إِلَىٰ ﴿شَيْءٍ قَلِيلٍ﴾ (١٠٦)، الْمَقْرُوءُ بِهِ عِنْدَنَا لُورْشٍ تَوْسِطَ ﴿آيَةٍ﴾ وَ﴿شَيْءٍ﴾ فَقَطْ، إِلَّا مِنْ طَرِيقِ عَشْرِ نَافِعٍ فَبَسْتَةٍ أَوْجِهٍ.

(١) فِي (د): «تَفْخِيمُهَا».

(٢) وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَنْصُورِيُّ عَنْهُ فِي تَحْرِيرَاتِهِ: (ص ٨٤)، وَالْخَلِيجِيُّ (ص ٨٦).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٤) أَيْ: أَوْجِهَ الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلْسُكُونِ الثَّلَاثَةِ.

(٥) فِي (ج، د): «اجْتَمَعَتْ».

(٦) فِي (ب): «الْإِدْغَامُ». وَفِي (ج): «إِدْغَامُ».

(٧) الْمَقْصُودُ بِالْأَوَّلِ: (إِسْرَءِيلَ لَا) وَبِالثَّانِي: (الزَّكَاةَ ثُمَّ).

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: قَوْلُهُ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ الْآيَةُ، لَوْرَشٍ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ: قَصْرُ ﴿آيَةٍ﴾ مَعَ تَوْسِطِ ﴿شَيْءٍ﴾، وَتَوْسِطُهَا، وَمُدُّ ﴿آيَةٍ﴾ مَعَ تَوْسِطِ ﴿شَيْءٍ﴾، وَمُدَّةٌ. انْتَهَى.

وَعَكْسُ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿لَنْ يَصُرُوا اللهُ شَيْئًا﴾ إِلَى ﴿الْآخِرَةِ﴾ (آل عمران: ١٧٦) فَيَأْتِي عَلَى تَوْسِطِ اللَّيْنِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهُ فِي ﴿الْآخِرَةِ﴾، وَعَلَى طَوْلِهِ الطَّوْلُ. وَفِيهَا مِنَ الْخِلَافِ مَا فِي ﴿الْأَوَّلَى﴾^(١).

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا خَافِيَاتُ﴾ (١١٤)، يُدَالُهُ يَاءُ لَحْمَزَةٍ وَقَفَاءً لَحْنٌ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ مُبَارَكٍ السَّجْلَمَاسِي^(٢) - بِكسْرِ السَّيْنِ، نَسْبَةً إِلَى سِجْلٍ مَاسَّةٍ بِتَشْدِيدِ السَّيْنِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَاسَّةٍ وَذِرْعَةٍ^(٣) - الْفَاسِيَّ بِقَوْلِهِ فِي دَالِيَّتِهِ^(٤) فِي وَقْفٍ هَشَامٍ وَحْمَزَةٍ - وَقَدْ أَجَادَ فِيهَا رَحِمَهُ اللهُ -:

«وَكُلُّ مَا قِيلَ مِنْ إِبْدَالٍ هَمْزِيَّتِهِ»^(٥) بِخَالِصِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَذَلِكَ رَدٌّ
وَعُدُّ لَحْنًا وَلِلْأَبَاطِ نَسْبَتُهُ وَشَدُّ قَوْلِ ابْنِ مِهْرَانَ بِهِ فَعْدٌ^(٦) «^(٧)»

(١) سِيَّاقُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فِي سُورَةِ النَّجْمِ إِنْ شَاءَ اللهُ.

(٢) فِي (ب): «المبارك». هُوَ الْحَافِظُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُبَارَكٍ السَّجْلَمَاسِي إِمَامُ مَسْجِدِ الشَّرَفَاءِ بِفَاسٍ وَمِنْ أَصْحَابِ ابْنِ الْقَاضِي، وَصَاحِبُ الْقَصِيدَةِ «الدَّالِيَّة» فِي الْهَمْزِ (ت ١٠٩٢ هـ)، يَنْظُرُ: قِرَاءَةُ نَافِعٍ: (١١٥٠/١).

(٣) فِي (ج، د): «وزرعة».

(٤) فِي (ب): «والبيته». وَفِي (د): «وداليتيه».

(٥) فِي (د): «همزة».

(٦) فِي الْمَنْظُومَةِ ضَبَطَتْ: (فَعْدٌ)، وَفِي (أ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ.

(٧) مَنْظُومَةُ الدَّالِيَّةِ فِي تَخْفِيفِ الْهَمْزِ لَحْمَزَةُ وَهَشَامٍ لِلْسَّجْلَمَاسِي، مَخْطُوطٌ (لَوْح ٥).

قوله: ﴿مُصَلَّى﴾ (١٢٥)، هو ونظائره من الألفاظ السبعة، وقد جمعها شيخُ شيخنا ابنُ القاضي في قوله:

«مُصَلَّى وَيَصَلَاهَا مَعَانِمٌ قَوْلُهُ يُصَلَّى^(١) سَيَصَلَّى تَصَلَّى يُصَلَّى بِلا امْتِرَا
يَفْتَحِ وَيَقْلِيلُ لِلأَزْرِيقِ قَدْ جَرَتْ كَذَا الْعُقَيْي^(٢) أَيْضاً فَخَذُهُ مُحَرَّرًا^(٣)
فيه لورشٍ وجهان، واعلم أن الوجهين فيه مفرعان على مذهبٍ من يأخذُ في
ذواتِ الإياءِ الخالية من مجاورةِ الرَّاءِ بالإمالة، وأمَّا من يأخذُ فيها بالفتحِ فإنه يفتحُ
ويفتحُ هنا من غيرِ خلاف.

واعلم أن ﴿مُصَلَّى﴾ و﴿يَصَلَّى التَّارِ﴾ (الأعلى: ١٢) خلافتُهما في الوقفِ^(٤)، وأمَّا في

(١) في (ب): «سَيَصَلَّى».

(٢) كذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «العُقَيْي»، وعليها تصويب في الهامش غير واضح، وما أثبتته هو
الموجود في التراجم، والمقصود: أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن العتقي، صاحب الإمام
مالك، راوٍ مشهور بالقراءة متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن ورش، وهو ثالث الرواة عن
ورش عند المغاربة، (ت ٢٣١هـ)، ينظر: غاية النهاية: (٣٨٩/١)، قراءة نافع: (ص ١٣٤٣).

(٣) لم أقف عليه في المصادر المعنية، سواء كتب ابن القاضي نحو: بيان الخلاف والتشهير وما وقع في
الحرز من الزيادات على التيسير لابن القاضي، والجامع المفيد لابن القاضي، وبعض كتبه
الأخرى عن طريق بعض المحققين لها، أو شروح الدرر اللوامع مثل الفجر الساطع لابن
القاضي، و النجوم الطوالع للمارغيني، القصد النافع للشريشي، وتحصيل المنافع للسملالي
الكرامي، وشرح المتتوري. وغير ذلك من ما استطعت الاطلاع عليه من كتب المغاربة، كما لم
أهتد إليه عند أحد ممن له عناية بهذا الفن ممن علمت من المشاركة والمغاربة حتى حين الانتهاء
من البحث في تاريخ ١٧/١/١٤٣٣هـ.

(٤) ينظر: الفجر: (٤٢٩/٣).

الوصل فلا خلاف في تفضيلها للسَّاكن، وإليه أشار ابن عبد الكريم^(١) بقوله:
«سَوَى حَرْفٍ سَبَّحَ مَعَ مُصَلٍّ فَعَلَّظَنَ» لَدَى الْوَصْلِ حَتَّى مَا هُنَاكَ مُنَازَعٌ^(٢)

قوله: ﴿قُلْ أَنْتُمْ﴾ (١٤٠)، فيه لحمزة وقفاً خمسة أوجه:

الأوّل: النّقل مع التسهيل.

الثاني: عدم السكت على اللام مع تسهيل الثانية.

الثالث: كذلك مع تحقيقها.

الرابع: السكت مع تسهيلها.

الخامس: كذلك مع تحقيقها^(٣).

قوله: ﴿يَسَاءُ إِلَيَّ﴾ (١٤٢)، فيه للحرمتين وأبي عمرو تحقيق الأولى وتسهيل الثانية

بينها^(٤) وبين الياء، وعنهم أيضاً إبدالها واواً، وبه الأخذ بالمغرب.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قوله: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (١٨٦)، لقالون بالحدف فيها.

انتهى، وبه قرأت على كل من قرأت عليه بالمغرب.

(١) هو: أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي من المعاصرين لابن بري، له شرح على الدرر

اللّوامع اسمه (الفصول) على ما ذكره د: عبد الهادي حميتو، والشيخ البوشخي، ولم تذكر سنة

وفاته حسب علمي، ولم يشر أحد المؤلفين إلى وجود الكتاب، بل قال: الشيخ البوشخي (محقق

الفجر): «لم أجد لهذا الشرح أثراً»، ينظر: الفجر الساطع: (١/٥٦)، قراءة نافع: (٢/٥٤٢).

(٢) والصواب أن هذه الآيات للإمام أبي عبد الله القيسي ذكرها ضمن كتابه الأجوبة المحققة، كما

نص عليه ابن القاضي في الفجر الساطع: (٣/٤٤٥).

(٣) ووافقه الخليلجي في حل المشكلات: (ص ٨٨).

(٤) في (ب): «بينهما».

قَالَ الْمُحَقِّقُ^(١): «والوجهان صحيحان إلا أن الحذف أكثر وأشهر»^(٢). انتهى.

فإذا رُكِّبَ مع مِيمِ الجمعِ فَيُصَوَّرُ له ستة أوجه؛ باعتبار حذفها وإثباتها مع القصر والمد^(٣)، وأما إذا اعتبرنا حذفها وإثبات الثاني فقط، وإثباتها مع القصر، وحذف الثاني فقط، وإثباتها مع المد وحذف الثاني فقط، فَيُصَوَّرُ له اثنا عشر وجهاً^(٤).

قوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ﴾ إلى ﴿ذِكْرًا﴾ (٢٠٠)، المأخوذُ به عندنا توسطُ البدلِ مع التَّفْخِيمِ إلا من عشرٍ نافع، فبسته أوجه.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ﴾ الآية، لورث خمسة أوجه: قصرُ البدلِ مع تفخيمِ ﴿ذِكْرًا﴾ وترقيقه، وتوسطه مع التَّفْخِيمِ فقط، ومده مع التَّفْخِيمِ والترقيق، انتهى^(٥).

قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْنَاكُمْ﴾ (٢٢٠)، أخذته بالوجهين على كلِّ مَنْ قَرَأَتْهُ^(٦)

(١) يعني: ابن الجزري.

(٢) هكذا في النُّشر: (ص ٤٩٨) ويفهم كذلك من النُّشر جواز الحذف أو الإثبات في أحدهما دون الآخر.

(٣) وذلك أن لك في الميم إسكان وصله وعلى كلِّ منهما قصر وتوسط في (الداعي إذا) فهذه أربعة على وجه إثبات الباء، وأما على حذف الباء فوجهان: الصلة وعدمها ولا مد في الآية حينئذ.

(٤) وهي الستة السابقة إضافة إلى حذف الأول وإثبات الثاني مع الصلة وعدمها فهذان اثنان، وكذلك إثبات الأول مع القصر والتوسط مع حذف الثاني مع الصلة وعدمها فهذه أربعة أوجه، فصار المجموع إلى اثني عشر وجهاً.

(٥) فامتنع التوسط مع التَّرْقِيقِ لعدم وروده. ينظر: أجوبة المسائل المشكلات: (ص ٧٥).

(٦) في (ب) «قرأت».

فظهرَ منه أنَّ التحقيقَ الذي ذكره السَّاطِبِيُّ من الزياداتِ^(٣).

قوله: ﴿وَاللَّهُ يَقْضُ وَيَبْضُ﴾ (٢٤٥) و﴿بَضْطَةً﴾ في الأعراف (٦٩) فيها لابن ذكوان الصَّادُ والسَّيْنُ، إلا أنَّ الصَّادَ خروجٌ عن طرقِ الكتابِ هنا، والسَّيْنُ في ﴿بَضْطَةً﴾ خروجٌ عن طرقِ الكتابِ هناك، قال في (التيسير): «روى النقاش عن الأخفش هنا بالسَّيْنِ، وفي الأعراف بالصَّادِ»^(١) انتهى، وبها قرأتُ على كلِّ من قرأتُ عليه^(٢).

(۱) فی (ب): «اللبزی».

(٢) التَّيسِيرُ: (ص ٢٣٩).

(٢٣) قَالَ ابْنُ الْجَزْزِيِّ: «وَاخْتَلَفَ عَنِ الْبَرْزِيِّ فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ مِنَ (لَأَعْتَكُم) فِي الْبَقَرَةِ، فَرَوَى الْجُمْهُورُ عَنْ أَبِي رِبْعَةَ، عَنْهُ التَّسْهِيلُ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ. وَرَوَى صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَنْهُ التَّحْقِيقَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارَسِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْحَبَابِ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ مَهْرَانَ عَنْ أَبِي رِبْعَةَ سِوَاهُ، وَالْوُجْهَانُ صَحِيحَانِ عَنِ الْبَرْزِيِّ». النَّشْرُ: (ص ٢٩٨).

(۴) سقطت من (ب).

(٥) ينظر: التيسير: (ص ٢٤٠).

(٦) والوجهان ذكرهما ابن الجزري في النُّشْر لكن ليس من التَّبْسِير ولا مِنْ طَرِيقِهِ، يَنْظُر: النَّشْر: (ص)

تنبيه:

ما خرج عن طرق الكتاب^(١) قسمان: قسمٌ مذكورٌ في (الطَّيِّبَةِ)، وقسمٌ غيرٌ مذكورٍ فيها، فإن قُرئَ بالمذكورِ فلا بأس؛ لكن يُنبّه القارئ على أنه ليس من طرق الكتاب. وغير المذكور لا يُقرأ به، كحذفِ الهمزة من: ﴿شُرَكَاءِي﴾^(٢) للبيزِّي، وإدغامِ ﴿وَجِئْتَ جُنُوبَهَا﴾ (الحج: ٣٦) لابنِ ذَكْوَانَ، وإمالةِ ﴿نَحْسَاتٍ﴾ (فصلت: ١٦) للبيزِّي، وإسكانِ التَّاءِ وفتحِ الباءِ وتشديدِ النُّونِ مِنْ ﴿وَلَا نُنَبِّئُكَ﴾ (٨٩) لابنِ ذَكْوَانَ، لقولِ الشَّاطِبِيِّ في الأوَّلِ: هَلْهَلَا، وفي الثَّانِي: يُفْتَلَا، وفي الثَّالِثِ: أُخِلَا، وفي الرَّابِعِ: مَا جَ.

وإمالةِ ﴿وَنَا﴾ في الحرفين^(٣) للُسُوسِيِّ، وكذا الياء من ﴿كَهَيَّعَصَ﴾ (مريم: ١)، والرَّاءِ والهمز من ﴿رَأَى﴾ المجرد من السَّاكنِ، وكذا غيرِ الفتحِ من ﴿رَأَى﴾ قَبْلَ السَّاكنِ كلاهما له، وكذا إمالتُهما لأبي بكرٍ قَبْلَهُ^(٤)، و﴿يَالسُّوقِ﴾ (ص: ٣٣) و﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ (الفتح: ٢٩) بهمزٍ بَعْدَهُ واوٍ لِقَبْلِ، و﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾ (طه: ٧٥) بالقصرِ لهشَامُ^(٥).

قوله: ﴿هُوَ الَّذِي﴾ (٢٤٩) ونحوه، المقرَّو به عندنا الإدغامُ فقط، قال في (التَّيسِيرِ): «واختلفَ أهلُ الأداءِ أيضاً في الواوِ مِنْ ﴿هُوَ﴾ إذا انضَمَّتِ الهاءُ قَبْلَهَا

(١) المراد بالكتاب: كتاب التَّيسِيرِ للداني.

(٢) وقعت في ستة مواضع: موضع في كل من النحل والكهف وموضعين في كل من القصص وفصلت.

(٣) الإسراء: (٨٣)، وفصلت: (٥١).

(٤) أي قبل السَّاكن.

(٥) سيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في موضعه من السُّورة.

ولقيت مثلها، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ (آل عمران: ١٨)، و﴿كَانَ هُوَ وَأُوتَيْنَا الْقِلْعَةَ﴾ (النمل: ٤٢) وشبهه، فكان ابنُ مجاهدٍ يأخذُ بالإظهارِ، وكان غيره يأخذُ بالإدغامِ، وبذلك قرأتُ وهو القياسُ؛ لأنَّ^(١) ابنَ مجاهدٍ وغيره يجمعون على إدغامِ الياءِ [في الياءِ]^(٢) في قوله تعالى: ﴿أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٤)، و﴿نُودِيَ يَمُوسَى﴾ (طه: ١١)، وقد انكسر ما قبلَ الياءِ، ولا فرقَ بينَ البابينِ^(٣)»^(٤).

قوله: ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ (البقرة: ٢٦٤، النساء: ٣٨)، ونحوه: الأخذُ بالإشباعِ عملاً بأقوى السببَيْنِ، وهو المدُّ لأجلِ الهمزِ بعده، ولا يجوزُ فيه القصرُ ولا التوسطُ، لورشٍ إجماعاً.

(١) سقطت من (ب) وأضيفت اللام لـ«ابن».

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (ج): «الياءِ بن».

(٤) التيسير: (ص ١٣١)، وذكر ابن الجزري هذه المسألة في النشر وأجاز الوجهين مع ترجيح الإظهار بقوله: «واختلفوا في مانع الإدغام، فالأكثر مناهم على أن ذلك من أجل أن الواو تسكن للإدغام فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مد ولين في نحو قوله تعالى: آمنوا وعملوا بما لا يدغم إجماعاً من أجل المد، ورد المحققون ذلك بالإجماع على جواز إدغام نحو: (نودي يا موسى) و (أن يأتي يوم) ولا فرق بين الواو والياء مع أن تسكينها للإدغام عارض. وقيل: لقلة حروفه، ورد بها تقدم، والصحيح اعتبار المانعين جميعاً وإن كانا ضعيفين؛ فإن الضعيف إذا اجتمع إلى ضعيف أكسبه قوة، على أن الداني قد قال في جامع البيان: والوجهين قرأت وأختار الإدغام لاطراده وجريه على قياس نظائره». ينظر: جامع البيان: (١/٢٦٨)، النشر: (١/٢٨٣). والوجهان في الشاطبية والطيبة، قال الشاطبي:

«وواو هو المضموم هاء كهو ومن ... فأدغم ومن يظهر فبالمد عللاً» بيت رقم (١٢٩)، (١٣٠)، وقال في الطيبة: «والخلف في واو هو المضموم ها» بيت رقم (١٢٧).

وَأَعْتَبَرُوا الْقُرْآنَ بِالْإِجْمَاعِ السَّبَبَ الْأَقْوَى بِلَا نِزَاعٍ
نَحْوُ رِثَاءٍ وَرَاءَ أَيْدِيهِمْ جَاءُوا أَبَاهُمْ دُونَ خُلْفِ بَيْنَهُمْ
فِي الْوَضْعِ وَالْوَقْفِ^(١) بِمَا تَقَرَّرَا بِمَدٍّ أَوْ قَصْرٍ^(٢) [وَتَوْسِيطٍ]^(٣) جَرًّا

قال التُّوَيَرِي: «وأطلق الخلاف في التيسير له ليجمع بين الروایتين»، وهو مما خرج فيه عن طريقه، وتبعه على ذلك الشَّاطِئِيُّ.

- (١) كلمة «أيديهم» سقطت من (ب).
 (٢) المقصود الوقف على (رأى).
 (٣) في (ب، ج، د): «شيخنا».
 (٤) في الفجر الساطع «والمد».
 (٥) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): (وقصر) وما أثبتته هو الموافق لما في الفجر الساطع، ولتفعيلات بحر الرجز.
 (٦) في (أ، ب): «وتوسط» وفي (ج، د): «توسيط»، والأقرب ما أثبتته كما في الفجر الساطع: (١٨١/٢).
 (٧) ينظر: التيسير: (ص ١٧٣)، وليس فيه: «والإدغام من طريق أبي ربيعة عن البَرْي، وابن مجاهد عن قنبل». وقال في جامع البيان (٤١٩/١): «فأظهر.... وابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل عن القواس، ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة... الخ» ثم ذكر بعد ذلك الوجه الثاني لابن كثير وهو الإظهار.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، لَا بِنِ كَثِيرٍ بِالْإِظْهَارِ. انْتَهَى^(٢١).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ (٢٨٦)، لُورُشٍ بِالْقَصْرِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ^(٢٢).

انْتَهَى^(٢٣).

(١) نص العبارة: «وأطلق الخلاف في التيسير ليجمع بين الرواية وبين ما عليه الأكثرون....». شرح طيبة النشر للنويري: (١/٥٤٦).

(٢) الكلام من بداية «قال رحمه الله...» إلى: «انتهى» سقط من (ب).

(٣) قال أبو شامة: «وقال أبو عمرو الداني في كتاب الإيجاز: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة تمكين في قوله: (يؤاخذكم)...» ثم قال أبو شامة: قلت: فقد نص الداني على أن استثناء (يؤاخذكم) مجمع عليه، فكان يلزمه ذكره في كتاب التيسير...». ينظر: إبراز المعاني: (ص ١٣).

ونص ابن الجزري على استثنائها فقال: «وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير، فإنه اكتفى بذكره في غيره» (يعني الإيجاز وجامع البيان)، ثم قال: «وكان الشاطبي - رحمه الله - ظن بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق، فقال: وبعضهم: يؤاخذكم، أي: وبعض رواة المد قصر «يؤاخذ» وليس كذلك، فإن رواة المد مجمعون على استثناء يؤاخذ فلا خلاف في قصره.. إلى أن قال: كذلك استثنائها في جامع البيان ولم يحك فيها خلافا». ينظر: النشر: (ص ٢٥٦).

(٤) سقطت من (ب).

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ^(١)

قوله: ﴿آلَهُ﴾ (١) ﴿اللَّهُ﴾ (٢)، قرأته على المغاربة فقط بالمد؛ لأنه أقيس، والقصرُ أثر، وعليه عامة أهل الأداء^(٣)، والذي اختاره أبو داود الأندلسي^(٤) المد، قال: «وبه أقول، وبه أقرأ»^(٥).

قال رَحِمَهُ اللهُ: قوله تعالى: ﴿آلَهُ﴾ (١) ﴿اللَّهُ﴾، في الوصل بالمد والقصر انتهى^(٦).
قوله: ﴿التَّوْرَةَ﴾ (٣): فيه لقالون وجهان: الفتح والتقليل، قال في (التيسير): «وقد قرأت لقالون كذلك على أبي الفتح»^(٧). انتهى.

(١) سقط اسم السورة من (ب، ج، د).

(٢) هذا هو قول الداني في إيجاز البيان: «والمذهبان حسنان بالغان، غير أن الأول أقيس، والثاني أثر، وعليه عامة أهل الأداء». نقلا عن كتاب قراءة الإمام نافع: (١/١٦٧٢).

(٣) هو أبو داود سليمان بن نجاح الأندلسي، أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني ولازمه كثيرا وسمع منه غالب مصنفاته، ولد ٤١٣ هـ، من مؤلفاته: التبيين لهجاء التنزيل، والطرر على جامع البيان، أصول الضبط، توفي ٤٩٦ هـ. ينظر: غاية النهاية: (١/٣١٧)، معرفة القراء الكبار: (١/٢٥١).

(٤) الطرر على جامع البيان لأبي داود الأندلسي ونصه: «والى القول الأول أميل. يعني المد. وعليه أعول، وبه أقول وأقرأ وأقري، من أجل أن حركة الميم عارضة، والعارض لا يعتد به». نقلا عن كتاب قراءة الإمام نافع لحميتو: (١/١٦٧٣).

(٥) وهو قول ابن الجزري. ينظر: النشر: (ص ٢٧٠).

(٦) التيسير: (ص ٢٤٩)، ولم يذكر: «على أبي الفتح».

يعني بالفتح لا بالتقليل لأن التقليل للحلواني، والحلواني ليس من طرق الكتاب، وبالفتح فقط قرأت على [كل] من قرأت عليه بالمغرب.

قوله: ﴿قُلْ أُو۟سِتُّكُمْ﴾ (١٥)، فيه حمزة وقفاً عشرة أوجه وهي أصحها:

الأول: التقل مع تسهيل الثانية والثالثة.

الثاني: مثله مع إبدال الثالثة ياء.

الثالث: عدم السكت على اللام مع تسهيل الثانية والثالثة بين بين.

الرابع: مثله مع إبدال الثالثة ياء.

الخامس: عدم السكت على اللام مع تحقيق الهمزة الأولى والثانية وتسهيل الثالثة

بين بين.

السادس: مثله مع إبدال الثالثة ياء.

السابع: السكت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية والثالثة بين بين.

الثامن: مثله مع إبدال الثالثة ياء.

التاسع: السكت على اللام مع تحقيق الثانية المضمومة^(١) مع تسهيل الثالثة بين

بين.

العاشر: مثله مع إبدال الثالثة ياء مضمومة^(٢).

وفيه لأبي عمرو: التسهيل بين بين بلا فصل، ومعه، لكن لم نقرأ بعدم الفصل على

(١) سقطت من (أ، ج، د).

(٢) في (ب): «مضمومة». وفي (ج): «الهمزة الثانية المضمومة».

(٣) نص عليها في النشر: (ص ٣٦٣)، وتابعه الخليلي في حل المشكلات: (ص ١٠١).

المغاربية.

قوله: ﴿وَأَلْ عَمْرَنَ﴾ (٣٣) قرأته على المغاربة بالوجهين لابن ذكوان^(١)، قال في التيسير: «وتفرد ابن ذكوان من قراءتي على أبي الفتح بإمالة الرَاء في قوله: ﴿وَأَلْ عَمْرَنَ﴾»^(٢). انتهى.

قال رحمه الله: قوله: ﴿وَأَلْ عَمْرَنَ﴾ بالفتح. انتهى^(٣).

قال رحمه الله: قوله: ﴿وَيَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ (٤٨)، إلى قوله: ﴿وَأَخِي أَلْمَوْنَ يَأْذِنُ اللَّهُ﴾ (٤٩)، لقالون خمسة أوجه:

فتح ﴿وَالْتَّوْرَةَ﴾ وعليه وجهان: القصرُ مع الصلّة، والمدُّ مع الإسكانِ.

وتقليلُها وعليه ثلاثة أوجه: القصرُ مع الإسكانِ، والمدُّ مع الوجهين.

ولورش ستة أوجه: قصرُ ﴿بِتَايَةِ﴾ وتوسطُ ﴿كَهَيْشَةَ﴾ وفتحُ ﴿أَلْمَوْنَ﴾، وتوسطُهما مع فتحِ ﴿أَلْمَوْنَ﴾ وتقليله، ومدُّ ﴿بِتَايَةِ﴾ وتوسطُ ﴿كَهَيْشَةَ﴾ مع الفتحِ والتقليلِ كذلك، ومدُّهما مع الفتحِ يظهرُ من النّظم، وفيه نظرٌ. انتهى.

(١) يعني: الفتح والإمالة. وقال ابنُ الجزري: «وكلاهما صحيح عن الأخفش وعن ابن ذكوان أيضا وقد ذكرهما جميعا أبو القاسم الشاطبي والصفراوي». ينظر: النَّشر: (ص ١٢٤)، وينظر: الروض النضير: (ص ١٣٨).

(٢) التيسير: (ص ١٨٧)، إلا أنه قال: «بالإمالة في...» الخ ولم يقل: «بإمالة الرَاء في...» الخ.

(٣) سقطت من (د).

والمأخوذ به لقالون ثمانية أوجه، وقد تقدّم أنّ التّقليل ليس من طرق الكتاب، ولورش أنّه يأتي له على قصر ﴿بَيَاقَر﴾ وتوسط ﴿كَهَيْشَق﴾ الفتح، وعلى توسيطهما التّقليل فقط، وعلى طول ﴿بَيَاقَر﴾ وتوسط ﴿كَهَيْشَق﴾ وطولها وجهان على كليهما^(١) كما في بداييه^(٢).

قوله: ﴿هَتَانْتُمْ هَتُولَاءُ﴾ (٦٦)، المقروء به على المغاربة لقالون وأبي عمرو: مدّ الأول وقصر الثاني، أي: المنفصل، ومدّهما [فقط]^(٣)، ومدّهما لابن عامر والكوفيين. قال رَجَمَهُ اللهُ: قوله: ﴿هَتَانْتُمْ﴾، لابن عامر والكوفيين بالقصر والمدّ، ولقالون في ﴿هَتَانْتُمْ هَتُولَاءُ حَجَجْتُمْ﴾ ستة أوجه: قصر ﴿هَتَانْتُمْ﴾ مع وجه الإسكان، وعليه القصر والمدّ في ﴿هَتُولَاءُ﴾ أي: في المنفصل، ومدّ الجميع، ومع وجه الصلّة كذلك^(٤)، وأبو عمرو مثله في أوجه الإسكان خاصة. انتهى.

وفيه لورش وجهان: حذف الألف وبعده همزة مسهلة، وإبدال الهمزة ألفاً مع المدّ الطويل^(٥)، وبهذا الأخير قرأت على المغاربة^(٦).

(١) في (أ): (كليها).

(٢) ينظر: بدائع البرهان للأزميري: (ص ٩٦، ٩٧).

(٣) سقطت من (أ). وسقطت (ومدّهما) الثانية من (ج، ه، و). وبدون واو في (د، ي).

(٤) أي تأتي الثلاثة السابقة مع الصلّة كذلك.

(٥) في (ج، د): (الطول).

(٦) قال الشاطبي رَجَمَهُ اللهُ: «ولا ألف في ها هانتهم زكا جنا... وسهل أخا حد وكم مبدل جلا».

قوله: ﴿هَاتَيْنِ أُولَاءِ﴾ (١١٩)، لِقَالِ لَوْنِ سِتَّةِ أَوْجِهٍ: قَصْرُ وَمُدُّ (ها) ^(١) مَضْرُوبَةٌ فِي ثَلَاثَةِ الْمِيسِ سِتَّةً، وَاحِدٌ مَنُوعٌ وَهُوَ مُدُّ ﴿هَاتَيْنِ﴾ مَعَ قَصْرِ الْمِيسِ خِلَافًا لِمَنْ جَوَّزَهُ ^(٢).
قوله: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ ^(٣) (١٤٣) وَفِي الْوَاقِعَةِ: ﴿فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُوْنَ﴾ (الوَاقِعَةُ ٦٥)، قَرَأْتُمَا بِالْوَجْهِينِ لِلْبَزْيِ ^(٤).

قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «قَالَ أَبُو عَمْرٍو: زَادَ أَبُو الْفَرَجِ النَّجَادُ الْمَقْرِئُ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ ابْنِ بُذْهَنَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الزَّيْنِيِّ عَنْ أَبِي رِبْعَةَ عَنِ الْبَزْيِيِّ مَوْضِعَيْنِ: فِي آلِ عِمْرَانَ ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾، وَفِي الْوَاقِعَةِ ﴿فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُوْنَ﴾ فَشَدَّدَ التَّاءَ فِيهِمَا، وَذَلِكَ قِيَاسُ أَبِي رِبْعَةَ» ^(٥).

قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا ذَكَرَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ سِوَى الدَّانِيِّ مِنْ هَذِهِ ^(٦) الطَّرِيقِ، وَلَوْلَا ثَبُوتُهُمَا فِي التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِطِيَّةِ وَدُخُولُهُمَا فِي ضَابِطِ نَصِ الْبَزْيِيِّ، وَالتَّزَامُنَا ذَكَرَ مَا فِي الْكِتَابَيْنِ مِنَ الصَّحِيحِ لَمَا ذَكَرْنَا هُمَا؛ لِأَنَّ طَرِيقَ الزَّيْنِيِّ لَيْسَتْ فِي كِتَابِنَا، وَذِكْرُ

(١) فِي (ب): «قَصْرُهَا وَمُدُّهَا».

(٢) وَإِنَّمَا جَازَتْ تِلْكَ الْوُجُوهُ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ مُسَهَّلَةً، فَيَجُوزُ قَصْرُهَا مَعَ تَوْسِيطِ الصَّلَةِ، وَمَنْ جَوَّزَ مُدُّ (هَا) فَعَلَى أَنَّ الْهَاءَ مُبَدَّلَةٌ وَلَيْسَتْ لِلتَّنْبِيهِ، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْمَدِّ الْمُتَّصِلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. لِلْإِسْتِزَادَةِ يَنْظُرُ: النَّشْرُ: (ص ٢٩٩).

(٣) فِي (ب، ج، د): بِدُونِ كَلِمَةِ «الْمَوْتُ».

(٤) وَهُوَ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّ كِلَا الْوَجْهِينِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِمَا فِي التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِطِيَّةِ وَالنَّشْرِ.

(٥) الْكَلَامُ بِمَعْنَاهُ فِي التَّيْسِيرِ: (ص ٢٤٤).

(٦) فِي (ب، د): «هَذَا».

الدَّانِي لهما في التَّيسِيرِ اختياراً^(١) والشَّاطِيبِيَّةُ تبع؛ لأنها ليسا من طريق كتابيهما^(٢). انتهى.

قال رَحِمَهُ اللهُ: قوله: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ وفي الواقعة: ﴿فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، للبزِّيِّ بالتحقيق^(٣). انتهى^(٤).

قوله: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ (١٩٣)، مما^(٥) تَكَرَّرَتْ فِيهِ الرَّاءُ: فِيهِ لِحْمَزَةُ الْإِمَالَةِ وَالتَّقْلِيلُ، وَلَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ التَّيسِيرِ^(٦) وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَّا التَّقْلِيلُ، مَعَ أَنَّ الْمَحْضَةَ^(٧) مِنْ طَرَفِهِ.

[سُورَةُ النَّسَاءِ]

قال رَحِمَهُ اللهُ: سُورَةُ النَّسَاءِ. انتهى.

قوله: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتَبْدَالَ﴾ إِلَى ﴿شَيْئًا﴾ (٢٠)، فِيهِ لِلْأَزْرِقِ سَبْعَةُ أَوْجِهٍ: الْأَوَّلُ: قَصْرُ ﴿ءَاتِيْتُمْ﴾ وَفَتْحُ ﴿أَخَذْتُمْ﴾ وَتَوَسُّطُ ﴿شَيْئًا﴾^(٨).

(١) في (ج): «إخباراً».

(٢) النَّشْرُ: (ص ٥٣٦) بمعناه.

(٣) في (ج، د): «بالتخفيف».

(٤) وهو الذي عند الحسيني والضباع. ينظر: مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٢٧٩).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) قال الدَّانِي: «وَقَرَأَ وَرَشَ جَمِيعَ ذَلِكَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَتَابِعَهُ حِزْمَةٌ عَلَى مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ الرَّاءِ فِيهِ مَكْرُورَةً». التَّيسِيرُ: (ص ١٨٥)، وَالْعَمَلُ عَلَى التَّقْلِيلِ فَقَطْ لِحْمَزَةُ وَوَرَشَ كَمَا نَصَّ الشَّاطِيبِيُّ بِقَوْلِهِ: «وَاضْجَاعُ ذِي رَاءٍ بَيْنَ حَجِّ رَوَاتِهِ ... كَالْأَبْرَارِ وَالتَّقْلِيلِ جَادِلٌ فِيصِلَا بَيْتَ رَقْمِ (٣٢٦)، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ. يَنْظُرُ: غَيْثُ النِّفْعِ: (ص ٥٠٢).

(٧) أي: مَعَ أَنَّ الْإِمَالَةَ هِيَ الْمَحْضَةُ مِنْ طَرَفِهِ، كَمَا فِي نَسْخَةِ مَكَّةِ الْمَكْرُمَةِ.

(٨) سقط في (ب) مِنْ بَدَايَةِ قَوْلِهِ: «فِيهِ لِلْأَزْرِقِ..» إِلَى قَوْلِهِ: «وَتَوَسُّطُ شَيْئًا».

الثَّانِي والثَّالِث: تَوْسُطُ ﴿ءَاتَيْنَهُ﴾ وَتَقْلِيلُ ﴿إِخْدَنْهُنَّ﴾ وَفَتْحُهُ وَتَوْسُطُ ﴿شَيْئًا﴾.

الرَّابِعُ والخَامِسُ والسَّادِسُ والسَّابِعُ: طَوَّلُ ﴿ءَاتَيْنَهُ﴾ وَفَتْحُ ﴿إِخْدَنْهُنَّ﴾ وَتَقْلِيلُهُ، وَكُلُّ مِنْهُمَا مَعَ تَوْسُطِ ﴿شَيْئًا﴾ وَطَوَّلِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَأْتِي عَلَى تَوْسُطِ الْبَدَلِ فَتَحُ ﴿إِخْدَنْهُنَّ﴾^(١).

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا مَلَكَتْ

أَيْمَنُكُمْ﴾^(٢٦)، فِيهِ لَوْرُشٍ سِتَّةٌ أَوْجِهٌ: تَوْسُطُ ﴿شَيْئًا﴾ مَعَ فَتْحِ ﴿الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى﴾

و﴿وَالْجَارِ﴾، وَتَقْلِيلُ ﴿وَالْجَارِ﴾ عَلَى فَتْحِ ﴿الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى﴾، وَتَقْلِيلُ الْجَمِيعِ، وَمَدُّ

﴿شَيْئًا﴾ مَعَ فَتْحِ الْجَمِيعِ، وَتَقْلِيلُ ﴿وَالْجَارِ﴾ عَلَى فَتْحِ ﴿الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى﴾،

وَعَكْسُهُ، انْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ تَقْلِيلُهُمَا مِنَ الشَّاطِئَةِ كَمَا فِي بَدَائِعِهِ^(٢).

(١) الْأَثَرُ عَلَى مَنْعِهِ. قَالَ الْإِسْقَاطِيُّ - رَجَمَهُ اللَّهُ -: «وَأَمَّا التَّوَسُّطُ مَعَ الْفَتْحِ فَمَنْعُهُ شَيْخُ مَشَائِخِنَا

الْعَلَامَةُ سُلْطَانُ بْنُ طَرِيقِ الشَّاطِئَةِ؛ مُعَلَّلًا لِذَلِكَ بِأَنَّهُ مِنْ رَوَاهُ لَيْسَ مِنْ طَرَفَيْهَا، وَأَيْدِ ذَلِكَ بِهَا

نَقَلَ عَنِ الْعَلَامَةِ عُثْمَانَ النَّاشِرِي قَالَ أَنْشَدَنِي لِنَفْسِهِ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْجَزْرِي:

كَأَنِّي لَوْرُشِي أَفْتَحُ بِمَدٍّ وَقَصْرِهِ ... وَقَلَّلُ مَعَ التَّوَسُّطِ وَالْمَدِّ مَكْمَلًا

لِحَرْزٍ فِي التَّلْخِصِ فَافْتَحُ وَوَسَطُنْ ... وَقَصِرْ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكْ لِلْمَلَا

وَمَنْعُهُ كَذَلِكَ الْخَلِيجِي. يَنْظُرُ: أَجُوبَةُ الْمَسَائِلِ الْمَشْكَلَاتِ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ: (ص ٦٩)، حُلُّ

الْمَشْكَلَاتِ: (ص ٨٢).

(٢) بَدَائِعُ الْبَرَهَانِ لِلْأَزْمِيرِيِّ: (ص ١١٨).

وإذا ابتداء من قوله: ﴿وَالْأُولَئِينَ إِحْسَنَّا﴾^(١)، فله أربعة أوجه، تُؤخذ من قوله: ﴿تَرْجَى أَوْ﴾ إلى ﴿أَوْجَاءَ أَحَدٌ﴾^(٢) (٤٣)، فمن له فيه الإسقاط وله قصرُ المنفصل ومدّه، وهما قالون وأبو عمرو، فلهما على قصرِ المنفصل: في ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾ القصرُ والمدُّ، وليس لهما على مدِّ المنفصل إلا المدُّ في ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يُقدَّر مُتصلاً إن قلنا بحذفِ الثَّانِيَةِ؛ فلا يجوزُ قصرُها، أو منفصلاً إن قلنا بحذفِ الأولى وهو مذهبُ الجمهور فلا يُمدُّ أحدُ المنفصلين ويُقصرُ الآخرُ. وروايةُ المغاربةِ فيه على قصرِ المنفصل: مدُّ ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾ فقط، وفيه لورشُ تسهيلِ الثَّانِيَةِ بينَ يَين وإبداها ألفاً مع مدِّ الصَّيْغَةِ^(٣)، وإبداها فقط مع التَّوسُّطِ^(٤) روايةُ المغاربةِ.

قوله: ﴿فَقَالَ﴾ (٧٨)، قَالَ الْمُحَقِّقُ: وَالْأَصْحَحُ جَوَازُ الْوَقْفِ عَلَى «مَا»^(٥) للجميع^(٥). انتهى^(٦).

(١) لفظ «إحساناً» سقطت من (ب، ج، د).

(٢) أي حركتين، وتقدم.

(٣) وذلك لأنهم يعدونها من قبيل مد البدل فجيزون فيها الثلاثة، ثم اختاروا التَّوسُّط. وقد منع ابن الجزري -في النُّشْرِ (ص ٢٦٥)- مدها أكثر من حركتين. بل منع ما كان بعده ألف نحو: (جاء عال) كما في النُّشْرِ: (ص ٢٩٢). وهو الذي عليه العمل.

(٤) في (ب): «مال الجميع».

(٥) تقريب النُّشْرِ: (ص ١١٢).

(٦) وقال الخليلجي: «المحرر في المواضع الأربعة أن الوقف جائز على «ما» أو على اللام لكل القراء». ينظر: حل المشكلات: (ص ١٠٧).

...إلخ، حكايةٌ لا روايةٌ، وعليه فهل يُبتدأ باللام أم لا ؟

قَوْلَانِ لِأَشْيَاخِنَا، فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ.

وأما الوقفُ على اللامِ فسائغٌ لغيرِ أبي عمرو، ويجري فيه ما تقدّم من الخلاف في الابتداء به (هؤلاء) ^(٣).

قال في (التقريب): «وأما الوقفُ على اللامِ فمُحتمل لانفصالها خطأ ولم يصحَّ عندنا نصٌّ عن الأئمة. والله أعلم»^(٤).

قوله: ﴿ هَآتَتْهُ هَوْلًا جَدَلَتْهُ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (١٠٩)، فيه لورس أربعة أوجه بارزة، كما في بدايعه^(٦٥).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿هَتَانُتُمْ هُنَا لَكُمْ جَنَازُكُمْ وَآلَكُمْ جَنَازُكُمْ فَاصْلَوْا﴾، لُورِشِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: التَّسْهِيلُ وَعَلِيهِ الْفَتْحُ وَالْقَلِيلُ وَالْبَدَلُ مَعَ الْفَتْحِ فَقَط. انْتَهَى.

قوله: ﴿وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ (١٤٣)، لك فيه حمزة وقفاً تحقيق الحمزة الأولى، وتسهيلها بينها وبين الواو بالمد والقصر. فهذه ثلاثة أوجه، لك مع كل واحد منها خمسة أوجه

(١) وهو الشيخ المنجرة وقد سبقت ترجمته في شيوخ المؤلف.

(٢) في (ج): «فسائغ لأبي».

(۳) لم أعثر على شيء من كتبه.

(٤) تقریب النُّشْر: (ص ١١٢).

(٥) بدائع البرهان: (ص ١٠٠).

(٦) ذكر المنصوري له ستة أوجه: ثلاثة من الشَّاطِيبَةِ والرَّابِعَ محتمل منها فتكون الأربعة كلها جائزة وهي: حذف الألف مع الفتح والتَّخْفِيل، والإبدال مع الفتح والتَّخْفِيل. ينظر: تحريرات المنصوري: (ص ١٦٩).

في الثانية، وهي إبدالها ألفاً مع المدِّ والتَّوسُّطِ والقصرِ، وتسهيلها بينها^(١) وبين الياءِ بالرَّومِ مع المدِّ والقصرِ، صارت خمسةَ عشرَ وجهاً.

قال ابنُ الجزري: «لكن يمتنعُ منها وجهان في بينَ بين وهما: مدُّ الأولِ وقصرُ الثاني، وقصرُ الأولِ ومدُّ الثاني، فترجعُ إلى ثلاثةَ عشرَ وجهاً»^(٢).

قوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مَيْثَقَهُمْ﴾ إلى ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١٥٥)، قرأته لخلاصٍ بأربعةِ أوجهٍ على كُلِّ مَنْ قرأتُ عليه^(٣).

قال رَحِمَهُ اللهُ: قوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مَيْثَقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ الآية، خلاصٌ وجهان: تركُ السكتِ مع وجهِ الإدغام، والسكتُ مع الإظهار.

[سُورَةُ الْمَائِدَةِ]

قال رَحِمَهُ اللهُ: سورةُ المائدة. انتهى^(٤).

قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (١٧٦) إلى ﴿إِلَّا مَا يَتْلُو عَلَيْكُمْ﴾ (١)، يأتي فيه للأزرقِ على توسطِ ﴿شَيْءٍ﴾ البسملَةُ مع قصرِ البدلِ والفتحِ، ومع توسطِ البدلِ والتَّقليلِ^(٥)، ومع طولِ البدلِ والفتحِ والتَّقليلِ.

(١) في (ب): «بينها».

(٢) النَّشْرُ: (ص ٣٦١).

(٣) وهي: التحقيق والسكت في (الأنبياء) مع الإظهار والإدغام في: (بل طبع)، لقول الشاطبي:

وبل في النسا خلاصهم بخلافه. رقم (٢٧٢). ينظر: البدائع: (ص ١٢٧)، الروض النضير:

(ص ١٥٣).

(٤) سقطت من (د).

(٥) في (ب): «والنقل» وهو خطأ من الناسخ.

والوصلُ بين السورتين مع القصرِ والفتحِ، ومع التوسطِ والتقليلِ ومع الطُولِ والفتحِ والتقليلِ، وعلى طُولِ ﴿سُورَةُ﴾ البسملةِ والسكتِ والوصلِ بين السورتين^(١) كلها مع طُولِ البدلِ والفتحِ والتقليلِ، تسعةٌ منها من ظاهرِ الشَّاطِئِيَّةِ، وهي... الخ.

قوله: ﴿أَبْتَوُا اللَّهَ﴾ (١٨) ونحوها - مما وقعت الهمزة فيها متطرفة مضمومة مصورة وواو قبلها ألف غير مرسومة وبعد الواو ألف مرسومة زائدة لمعنى بخلاف في بعضها^(٢) اللاتي أشار إليهما أبو عبد الله الخزاز^(٣) نزيل فاس المحروسة في مورد الظمان بقوله:

«فَضْلٌ وَفِي [بَعْضٍ]»^(١) الَّذِي تَطَرَّقَا فِي الرَّفْعِ وَأَوَّثُمَ زَادُوا أَلْفًا»
ثم قال بعد عدّها:

«وَلَيْسَ قَبْلَ الْوَائِ فِيهِنَّ أَلِفٌ»^(٦)

(١) من قوله: «مع القصر..» إلى «السورتين» سقطت من (ب).

(۲) فی (د): «موضعها».

(۳) فی (ب): «الخرازی».

(٤) هو الإمام المقرئ: أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي، المشهور بالخراز، كان بارعاً في مقراً نافع، متقناً للرسم والضبط، من مصنفاته: شرح العقيلة، شرح الدرر اللوامع، مورد الظمان، (ت: ٧١٨هـ). ينظر: غاية النهاية: (٢/٢٣٧)، دليل الحيران: (١/١٩).

(هـ) هكذا في (ب، ج، د)، وأما في (أ) فكتبت: «البعض»، وما أثبتته أولى للوزن.

(٦) ينظر: مورد الظمان: رقم البيت (٣١٠، ٣٢٢).

- فيها حمزة وقفاً اثنا عشر وجهاً^(١).

أولها^(٢): ﴿أَبْتُوا اللَّهَ﴾ (١٨) في العقود بخلاف عن الشيخين أبي عمرو وأبي داود الأندلسيين، و﴿جَزَأُوا﴾ الأولان في العقود ﴿وَذَلِكَ جَزَأُ الظَّالِمِينَ﴾ (٢٩) ﴿إِنَّمَا جَزَأُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (٣٣)، ﴿وَجَزَأُوا سِنِينَ سَنَتُهُ مِنْهَا﴾ (٤٠) في الشورى، ﴿وَذَلِكَ جَزَأُ الظَّالِمِينَ﴾ (١٧) في الحشر بخلاف عن أبي عمرو فقط، و﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ في الكهف (٨)، ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى﴾ (٧٦) في طه، و﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٣٥) في الزمر (٣٤، ٣٥)، الثلاثة بخلاف عن الشيخين^(٣).
و﴿أَبْتُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ في الأنعام (٥) والشعراء (٦) على خلاف في الأخير لأبي داود^(٤).

و﴿شُرَكَاؤُا لَقَدْ تَقَطَّعَ﴾ في الأنعام (٩٤)، و﴿شُرَكَاؤُا شَرَعُوا﴾ في الشورى (٢١).

و﴿أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِكَ مَا نَشَاءُ﴾ (٨٧) في هود.

(١) وهي خمسة القياس (الإبدال مع ثلاثة المد، والتسهيل مع القصر والمد) إضافة إلى سبعة الرسم (إبدالها واو ساكنة مع ثلاثة المد، وكذلك مع الإشمام، والروم مع القصر).

(٢) أي المواضع المختلف فيها.

(٣) يعني: أبا عمرو وأبا داود، ينظر: المقنع لأبي عمرو: (ص ٤١٠)، مختصر التبيين لأبي داود: (ص

٤٤٠).

(٤) وذكر فيه ستة أوجه، ينظر: مختصر التبيين: (ص ٤٤٢).

﴿عَلَّمْتُمُو ابْنِي إِسْرَءِيلَ﴾ في الشعراء (١٩٧)، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ في فاطر (٢٨)، ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَّ الْبُتْلَاءُ أَلَمِينَ﴾ المقروء بالالف واللام في الصّافات (١٠٦).

﴿وَأَيِّنَّاهُمْ مِنَ الْآيَاتِ مَا فِيهِ بَلَاغٌ مُبِينٌ﴾ في الدخان (٣٣).

﴿إِنَّا بَرَاءٌ وَإِذَا مِنْكُمْ﴾ في الممتحنة (٤)؛ إلا أنَّ معرفة رسم هذه الأشياء متوقفة على معرفة رسم المصحف. ومعرفة الرسم متأكدة في حقِّ القراء^(١)؛ لأنَّ مَنْ لم يعرف رسم المصحف العثماني لا يعرف وقف حمزة على الهمزة.

قوله [تعالى] (١٧): ﴿وَأَحْبَبْتُكُمْ﴾، فيه حمزة اثنا عشر وجهاً وقفاً، أربعة مجمعٍ عليها، وثمانية مختلفٍ فيها. فالأربعة المجمعُ عليها: تحقيقُ الأولى وتسهيلُها؛ لأنها متوسطةٌ بزائد، وكلُّ منهما مع تسهيلِ الثانيةِ مع المدِّ والقصر؛ لأنه حرفٌ مدٌّ قبلَ همزٍ مُغَيَّرٍ، وكلُّها مع الوقفِ بالسُّكونِ.

(١) من قوله: «المقروء» إلى «الطُّول» سقط من (ب). وفي (ج): «ذي الطُّول».

(٢) في (ج، د): «القرأة». وكذا وقع الخلاف في غيرها من المواضع. وكلاهما جمع صحيح للقارئ.

(٣) سقطت من (أ).

والثمانية المختلف فيها: هذه الأربعة مع الوقف بالروم والإشمام؛ إذ لا تأتي إلا على مذهب من يميزهما^(١) في هاء الضمير. وما سوى هذه الاثني عشر لا يصح ولا تجوز القراءة به. واتباع الرسم فيه حاصل بين بين. وإلى هذا أشار بعضهم بقوله:

أَحْبَاؤُهُ^(٢) مِنْ بَعْدِ وَأَوَّلِ حِمْرَةٍ لَدَى وَقْفِهِ ثِنْتَانِ زَادَتْ عَلَى عَشْرِ
فَوَجَّهَانِ فِي الْأَوَّلَى فَحَقَّقَتْ وَسَهَّلَنْ وَثَانِيَةً^(٣) سَهَّلَ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ
فِيهَا^(٤) أَرْبَعُ مَضْرُوبَةٍ فِي ثَلَاثَةِ سُكُونٍ وَإِشْمَامٍ وَرَوْمٍ أَخَا الْقَصْرِ^(٥)

انتهى.

ومما يتأكد في حق القراءة أيضاً أن يعرفوا ما كُتِبَ بالتاء من هاء التانيث كـ ﴿نَعِمْتَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ﴾ (١١) هنا، ليقف عليها اختباراً^(٦) بالهاء المرموز^(٧) له في قول الإمام الشاطبي (بـحق رضا)، وهي المذكورة في مورد الظمان للإمام الخزاز، ونصه:

(١) في (ب): «يميزهما».

(٢) في (ب): «وأحباؤه».

(٣) في (د): «فها». وهو الموافق لما في غيث النفع للصفاسي: (ص ٥٤٧).

(٤) في (ب): «وثانيه».

(٥) الأبيات من نظم الإمام: أبي الحسن علي بن سالم الصفاسي (ت ١١١٨هـ)، ينظر: غيث النفع:

(ص ٥٤٧). والكلام المتقدم بنصه موجود في غيث النفع ٥٤٧.

(٦) في (ج): «اختياراً».

(٧) في (ج، د): «للمرموز».

«وَهَآكَ مَا الظَّاهِرُ أَضَفْنَا
وَرَحْمَةً بِالتَّاءِ فِي الْبِكْرِ وَفِي
مَعَاوِي فِي هُوْدَ أَتَتْ وَمَرِيَمَا
كَذَابِمَا رَحْمَةً أَيْضاً ذُكِرَتْ
ثُمَّ قَالَ:

«فَضَّلْ وَنَعِمْتَ بِالتَّاءِ عَشْرَةَ
وَأَلْ عَمْرَانَ تُعَدُّ وَاحِدَةً
ثُمَّ بِإِبْرَاهِيمَ أَيْضاً حَرْفَانِ
ثُمَّ ثَلَاثُ التَّحْلِ أَعْنِي الْآخِرَا
نِعْمَةً رَبِّي عَنْ سُلَيْمَانَ رِيسَمِ
ثُمَّ قَالَ:

«فَضَّلْ وَسُنَّتْ ثَلَاثُ فَاطِرِ
وَقَبْلُ فِي الْأَنْفَالِ ثُمَّ غَافِرِ
ثُمَّ قَالَ:

«فَضَّلْ وَأَحْرَفْ كَذَلِكَ^(١) رُيسَمَتْ
وَأَمْرَاتٌ سَبْعَتُهَا وَقُفِّرَتْ
ثُمَّ فَتَجْعَلُ لَعْنَتَ وَلَعْنَتْ

مِنْهَا ابْنَتْ وَفِي الدُّخَانِ شَجَرَتْ
عَيْنِ كَذَا بَقِيَّتْ وَفُطِرَتْ
فِي النُّورِ قُلْ وَالْمُزْنُ فِيهَا جَنَّتْ

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ب) ومكانها بياض.

(٣) في (أ): كذا.

وَمَعْصِيَتْ مَعَا فِي الْأَغْرَافِ كَلِمَتٌ جَاءَتْ عَلَى خِلَافٍ
فَرَجَّحَ التَّنْزِيلُ^(١) فِيهَا الْهَاءَ وَمُقْنِعٌ حَكَاهُمَا سَوَاءً^(٢)
واعلم أنَّ بعضَ الكلماتِ اختلفَ فيها بينَ الأفرادِ والجمعِ؛ فتكتبُ بالتَّاءِ مُطلقاً
على اختلافٍ في اثنين منها:

أولها: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ بالأنعام (١١٥)، فيوقف عليها للكسائي بالهاء
مع الإمالة.

ثانيها وثالثها: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ كلاهما بيونس (٣٣، ٩٦) على اختلافٍ في الثاني
منهما، كما قالَ في الإعلان^(٣)، ونصُّه:

«كَلِمَتُ الثَّانِي يُوْثِسُ هُمَا بِالتَّاءِ وَفِي الْعِرَاقِ بِالْهَاءِ اِرْتِسَامًا»^(٤)
فيوقف عليها بالهاءِ لا (حق رضا).

رابعها وخامسها: ﴿ءَايَتٌ لِّلسَّالِطِينَ﴾ بيوسف (٧)، و﴿ءَايَتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾
بالعنكبوت (٥٠)، فيوقف عليها بالهاءِ لابن كثير.

(١) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «فرجحت تنزيل» والمثبت أقرب للصواب.

(٢) ينظر: مورد الظمان: رقم البيت: (٤٣٤ وما بعده).

(٣) هو كتاب الإعلان بتكميل مورد الظمان وهو نظم وله شرح اسمه تنبيه الخلان وكلاهما لأبي
محمد عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري الأندلسي الفاسي، (ت: ١٠٤٠هـ)، ينظر:
الأعلام: (١٧٥/٤)، معجم المؤلفين: (٢٣/١).

(٤) في (ب): «ارتما». وفي (ج): «ارسما»، وفي (د): «ارسمتها». والمثبت هو الموافق لما في تنبيه
الخلان.

(٥) ينظر: الإعلان بتكميل مورد الظمان لابن عاشر: (رقم البيت ٢٢).

سادسها وسابعها: ﴿عَبَّيْتُ﴾ (يوسف: ١٥، ١٠)، فيُوقف عليها بالهاء (لحق رضا).

ثامنها: ﴿فِي الْغُرَفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ (سبا: ٣٧)، فيُوقف [عليها]^(١) بالتاء لحمزة.

تاسعها: ﴿فَهُمْ عَلَى بَيِّنَاتٍ مِّنْهُ﴾ (فاطر: ٤٠)، فيُوقف عليها بالهاء (لحق).

عاشرها: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ (غافر: ٦) في الطَّوْل على اختلاف بين المصاحف فيها، إلا أنَّ القياس يقتضي كَتَبَهَا بالتاء فيُوقف عليها بالهاء (لحق رضا).

حادي عشرها: ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ (فصلت: ٤٧)، فيُوقف عليها بالهاء (لحق رضا).

ثاني عشرها: ﴿بِمَلَكُوتٍ صُغُرٍ﴾ (المرسلات: ٣٣)، فيُوقف عليها بالهاء (لرضا) مع الإماله.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُورِي﴾ و﴿فَأُورِي﴾ (المائدة: ٣١)، لِلدُّورِي عَنْ الْكَسَائِيِّ بِالْفَتْحِ. انتهى.

قَالَ فِي التَّيْسِيرِ: «وَرَوَى الْفَارِسِيُّ»^(٢) عَنْ أَبِي طَاهِرٍ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ عَثْمَانَ^(٣) الضَّرِيرِ عَنْ أَبِي عَمْرِو^(٤) عَنْ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ أَمَالَ ﴿يُورِي﴾ و﴿فَأُورِي﴾ فِي الْحَرْفَيْنِ فِي

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ب): «الفاسي». وفي (ج، د): «وروى لي الفارسي».

(٣) في التَّيْسِيرِ «عبد الرحيم» بدلا عن «عثمان».

(٤) في (د): «عمرو».

المائدة، ولم يروه غيره عنه، وبذلك أخذ أبو طاهر من هذا الطريق، وقرأت من طريق ابن مجاهد بالفتح، وهو طريق الكتاب^(١). انتهى^(٢).

لأن إمالة ﴿يُورِي﴾ و﴿فَأُورِي﴾ لا تصح إلا مع عدم الغنة في الباء.
قوله: ﴿وَقَفَيْنَا عَلَى آثَرِهِمْ يَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ إلى ﴿التَّوْرَةِ﴾ (٤٦)، المأخوذ به لقالون ثمانية أوجه في هذه الآية^(٣)، وفي قوله: ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ﴾ (٦٨).

قال رحمه الله: قوله: ﴿وَقَفَيْنَا عَلَى آثَرِهِمْ يَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾، لقالون الخمسة المتقدمة: على القصر وجهان: الإسكان مع التقليل، والصلة مع الفتح، وعلى المد ثلاثة: الإسكان مع الفتح والتقليل، والصلة مع التقليل فقط، وكذلك قوله: ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ﴾.

(١) نص العبارة في التيسير (ص ١٨٢): «وبذلك أخذ من هذه الطريق وقد قرأتهما من طريق ابن مجاهد بالفتح».

(٢) وذكر الشاطبي الوجهين بقوله: «يوارى أواري في العقود بخلفه». رقم (٣٢٩). ونص على الأخذ بها تلميذه السخاوي في فتح الوصيد: (٤٦١/٢)، وينظر: للاستزادة: إبراز المعاني: (ص ٢٥٤). وبحث الدكتور سامي عبد الشكور المسمى: «مازاده الإمام الشاطبي في حرز الأمان على التيسير» (ص ٦٢).

(٣) وهي: قصر ونوسط المد، وعلى كل منها إسكان وصلة، وعلى كل من الإسكان والصلة فتح وتقليل في التوراة.

وَأَمَّا ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْبَةَ وَالْإِنْحِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ (٦٦)، فله على الإسكان ثلاثة أوجه: التَّخْلِيلُ مع القصرِ والمدِّ، والفتحُ مع المدِّ فقط، وعلى الصلوة وجهان: الفتحُ مع القصرِ، والتَّخْلِيلُ مع المدِّ. انتهى.

والمأخوذُ به له الثمانية المتقدمة.

قولُه: ﴿وَالصَّادِثُونَ﴾ (٦٩)، فيه حمزة وقفاً ثلاثة أوجه ظاهرة^(١).

(١) هي: الإبدال والتسهيل والحذف، مثل كلمة: (مستهزءون).

[سُورَةُ الْأَنْعَامِ]

قوله: ﴿مِنْ نَّبَائِ﴾ (٣٤)، فيه لحمزةٌ وقفًا: إبدالُ الهمزةِ حرفَ مدٍّ، سواء كان الألفُ صورةَ الهمزةِ أو الياءِ. وتسهيلُها كالياءِ مع الرومِ كذلك، والكلُّ على القياسِ.

وعلى الرَّسمِ: إسكانُ الياءِ^(١)؛ على أنَّ الألفَ زائدةٌ، ويجوز رومُها إلا أنَّ الزائدَ منهما تلزمُه الدَّائرةُ من فَوْقِه؛ علامةٌ على زيادته، كما قال في ذيلِ الخَرَّازِ^(٢):

«فَدَاةٌ تُلْزَمُ^(٣) ذَا الْمِزِيدَا عَلَامَةٌ مِنْ فَوْقِه أَنْ زِيدَا»^(٤)

انتهى.

وكذا يقال في كل زائد لمعنى في كل القرآن.
قال رحمه الله: سورة الأنعام. انتهى.

فائدة:

إذا وقفت على ﴿أَرَأَيْتَ﴾ في رواية البذلّ لورث فإنك تعدّ الألف مدّاً مُشبعاً، والياء بالتوسط^(١)، فتفتنّ له؛ فإنه قلّ مَنْ يجد له خبرة^(٢)، وأشار إليه شيخُ شيخنا ابنُ القاضي بهذا اللُّغز:

(۱) سقطت من (ب).

(٢) مطبوع باسم: الطراز في شرح ضبط الخراز.

(۳) فی (ب) «تلمذہ».

(٤) ينظر: الطراز في شرح ضبط الخراز للإمام التنسي: (ص ٤٠٦)، إلا أنه قال: «من فوفقه علامة».

(٥) لأن المقصود تمكين حرف المد، ولعله ليرقى بالقصر حتى لا يظن أنه كالقصر في اللين الموصول

«أَلَا فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدَّرَازِيَةِ وَالذُّكُرِ
فَمَا كَلِمَةٌ فِي الْوَصْلِ طُوْلًا لِيُورِثَنَا
وَقَالَ بِتَوْسِيطٍ بَغِيرٍ^(١) إِطَالَةً
وَذَا عَجَبٌ فِي الْوَصْلِ أَشْبَعَ مَدَّهُ
وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْوَقْفِ قَدْ يُرَى^(٢)
وَقَالُونَ فِي وَصْلِ بَقْصَرٍ^(٣) يُرَى لَهُ
الجواب:

رَأَيْتَ^(٤) فِي الْاسْتِفْهَامِ إِنَّ سُؤَالَكُمْ
لِيُورِثَ عَلَى الْمَشْهُورِ قَالَ أَبُو عَمْرٍو^(٥)»

وهو عدم المد رأساً، وسيأتي رأي ابن الجزري آخر المسألة.

(١) ما تقدم موجود بنصه في الفجر الساطع: (٤/ ١٢٠).

(٢) في الفجر الساطع «بعيد»، وهو أظهر.

(٣) في الفجر الساطع «بدا».

(٤) في الفجر الساطع: «يقصر».

(٥) في (ج): «للحصر». وتحتل من (أ). والمثبت الموافق لما في الفجر الساطع.

(٦) الواو سقطت من (أ)، وكذلك في الفجر الساطع (٤/ ١٢٠) بلا واو.

(٧) في (ب) «نُقِر»، وفي الفجر الساطع «في الوقوف به نُقِر» وهي أقرب لوزن البيت. وفي (د):

«وبه».

(٨) في الفجر الساطع «ووسط».

(٩) بالالف في (ب)، وفي (أ، ج، د): «مد»، والمثبت الموافق لما في الفجر الساطع.

(١٠) في (ب): «أرأيت».

(١١) الواو سقطت من (أ)، وفي الفجر الساطع هكذا:

والمقروء به في المغرب الإبدال فقط، مع أنَّ صاحبَ (التيسير) لم يذكر فيه إلا التسهيل فقط، ونصّه قال: «نافع ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و﴿أَفَرَأَيْتَ﴾ وشبهه، إذا كان قبلَ الرَّاءِ همزةً بتسهيلِ الهمزة التي بعد الرَّاءِ»^(١). انتهى^(٢).

قوله: ﴿حَيْرَانَ﴾ (٧١)، لورثٍ بالترقيق فقط للمغاربة مع أنَّ التريقَ خروجٌ عن طريقِ الكتاب^(٣).

قوله: ﴿رَمَا كَوَكَبًا﴾ (٧٦)، قرأته للسُّوسِيَّ على المغاربة بالوجهين في الرَّاءِ^(٤) مع أنَّ إمالة الرَّاءِ ليست من طريقِ الكتاب، قال في (التيسير): «وأبو عمرو بإمالةِ الهمزة فقط».

«أرأيت بالاستفهام فإن سؤلكم ... لورثي على المشهور في القف والمر»

ينظر: السؤال وجوابه في الفجر الساطع: (١٢١/٤).

(١) التيسير ٢٧٥ بمعناه.

(٢) والحاصل أن لورثٍ التسهيل والإبدال كما نص في الشاطبية، ولكن ترك الإبدال أولى في حالة الوقف حتى لا تجتمع ثلاثة سواكن. ينظر: النشر: (٣٠٤).

(٣) قال الشاطبي: «وحيران بالتفخيم بعض تقبلاً» رقم ٣٤٧، وأمّا نص الداني في التيسير فبترقيقها ولم يذكر خلافاً. (ص ١٩٢)، وذكر الوجهين في جامع البيان (ص ٥٠٠)، وذكر ابن الجزري في الطيبة الوجهين فقال «وخلف حيران». بيت رقم (٣٣٤)، وكذا المنصوري في تحريراته: (ص ١٨٢).

(٤) المراد بالوجهين: فتح الرَّاءِ مع إمالة الهمزة، وإمالتها مع كحمزة. وما يؤيد ما قرأ به المؤلف على المغاربة أن الوجهين نص عليهما الداني في التيسير، ونص عليها كذلك الشاطبي بقوله: وفي الرَّاءِ يمتلا بخلف. رقم (٦٤٦). وبينهما السخاوي بقوله: «وإنما قال: يمتلا؛ لأنه لم يوضح ذلك في التيسير لأنه قال...» فتح الوصيد: (٨٨٧)، ولا شك أن السخاوي أعلم بمراد شيخه من غيره من المحررين، وهو مذهب من يأخذ بظاهر الشاطبية كما قال الخليجي. وللإستزادة.

وقد روى عن أبي شعيب مثل حمزة^(١)، يعني: من طريق أبي بكر القرشي عنه، وليست في هذا الكتاب.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾، لِلشُّوسِيِّ بِفَتْحِ الرَّاءِ. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ (٧٧)، قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «وقد روى خلف عن يحيى عن أبي بكر، وغير واحد عن أبي شعيب بإمالة فَتَحَةِ الرَّاءِ والهمزة في ذلك^(٢) كَالأَوَّلِ أيضًا. قَالَ أَبُو عمرو: وقد قرأتُ بذلك في روايتهما^(٣) - يعني من غير طريق هذا الكتاب^(٤) -، وروى أبو حمدون وأبو عبد الرحمن عن اليزيدي بإمالة فَتَحَةِ الهمزة في ذلك كَالأَوَّلِ^(٥)، وكلُّ صحيحٍ معمولٌ به^(٦)». انْتَهَى.

وَبِمَا ذُكِرَ مِنْ إِمَالَةِ فَتَحَةِ الرَّاءِ والهمزة مع أَنَّهَا ليست مِنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ، قَرَأْتُ لِلشُّوسِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ^(١) عَلَى الْمَغَارِبَةِ مع زِيَادَةِ إِمَالَةِ فَتَحَةِ الرَّاءِ فَقَطْ لِأَبِي بَكْرٍ، الَّتِي هِيَ

يَنْظُرُ: النُّشْرُ: (٣٩٩)، مَازَادَهُ التَّيْسِيرُ عَلَى الشَّاطِبِيَةِ لِلدُّكْتُورِ سَامِي ٦٤، وَذَهَبَ الْإِسْقَاطِي وَغَيْرُهُ إِلَى مُوَافَقَةِ الْإِزْمِيرِيِّ بِفَتْحِ الرَّاءِ فَقَطْ. وَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي (نُشْرِهِ) بِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيَةِ وَلَا مِنْ طَرِيقِ (الطَّبِيَةِ) وَإِنْ حَكَاهُ بِقِلِيلٍ آخَرِ (الطَّبِيَةِ). يَنْظُرُ: أَجُوبَةُ الْمَسَائِلِ: (ص ٩٨)، حُلُّ الْمَشْكَلاتِ: (ص ١١٣)، مُخْتَصَرُ بُلُوغِ الْأُمْنِيَةِ: (ص ٢٣٦).

(١) التَّيْسِيرُ: (ص ٢٧٧).

(٢) فِي التَّيْسِيرِ (ص ٢٧٨): «ذَلِكَ كُلُّهُ».

(٣) فِي التَّيْسِيرِ: «رَوَايَتُهُمَا».

(٤) الْجُمْلَةُ - - مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ وَلَيْسَتْ فِي التَّيْسِيرِ.

(٥) فِي التَّيْسِيرِ: «كَالْأَوَّلِ أَيْضًا».

(٦) التَّيْسِيرُ: (ص ٢٧٨).

مِنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ، وَرَوَى عَنِ الْيَزِيدِيِّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ السُّوسِيِّ وَالْدَوْرِيِّ إِمَالَةَ الرَّاءِ وَفَتْحَةَ الْهَمْزَةِ، وَهِيَ طَرِيقُ ابْنِ سَعْدَانَ وَابْنِ جَبْرِ^(١)، [ذَكَرَهُ الدَّانِي]^(٢) فِي (الْمَوْضُحِ)^(٣).

فَتَحَصَّلَ لِلسُّوسِيِّ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، وَالرَّابِعُ فَتْحُهُمَا، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى ابْنِ غَلْبُونَ^(٤). قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾، لَهُ أَيْضاً بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ جَمِيعاً، وَلِأَبِي بَكْرٍ فَتْحُ^(٥) الْهَمْزَةِ فَقَط. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: ﴿فِيهِدْتُهُمْ أَقْتَدَةَ﴾ (٩٠)، الْآيَةُ قَرَأْتُهُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ بِالْوَجْهِينِ لِابْنِ ذَكْوَانَ، قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «ابْنُ ذَكْوَانَ ﴿فِيهِدْتُهُمْ أَقْتَدَةَ﴾ بِكَسْرِ الْهَاءِ وَصَلَتْهَا بَيَاءً»^(٦)، انْتَهَى، فَظَهَرَ مِنْ نَصِّ التَّيْسِيرِ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ

(١) يَعْنِي: شُعْبَةُ.

(٢) يَعْنِي: مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَانَ، وَأَحْمَدُ بْنُ جَبْرِ. يَنْظُرُ: فَتْحُ الْوَصِيدِ: (ص ٨٨٦).

(٣) كَذَا فِي (ج، د، هـ، ي)، وَسَقَطَتْ كَلِمَةُ: (ذَكَرَهُ) مِنْ (أ)، وَفِي (ب): (الدَّانِي ذَكَرَهُ)، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) يَنْظُرُ: الْمَوْضُحُ لِلدَّانِي: (ص ١٦١).

(٥) وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الشَّاطِبِيِّ لِقَوْلِهِ:

وَقَبْلَ السَّكُونِ الرَّاءُ أَمَلٌ فِي صِفَائِهِ ... بِخَلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خَلْفٌ يَبْقَى صَلَا. بَيْتٌ رَقْمٌ (٦٤٨). وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَالَّتِي قَبْلُهَا فَمَنْ أَخَذَ بِظَاهِرِ الشَّاطِبِيِّ قَرَأَ بِهَا كَالْمَغَارِبَةِ، وَمَنْ نَظَرَ لَطَرُهَا لَمْ يَقْرَأْ بِهَا. وَلَيْسَ هُوَ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيِّ وَلَا النُّشْرِ وَإِنْ حَكَاهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ بِقِيلِ آخِرِ الْبَابِ فِي الطَّيْبَةِ. يَنْظُرُ: أَجْوِبَةُ الْمَسَائِلِ: (ص ٩٩)، غَيْثُ النِّفْعِ: (ص ٥٨٠).

(٦) هَكَذَا فِي (ب، ج، د)، وَفِي (أ): «فَتْحَةٌ».

(٧) التَّيْسِيرُ لِلدَّانِي: (ص ٢٧٩).

خروج عن طرق الكتاب، ولذا قال رحمه الله: «ومُدَّ بِخُلْفٍ مَاجٍ». انتهى^(١).

قال رحمه الله: قوله: ﴿فِيهِدَهُمْ أَفْصَدَةَ﴾ الآية، لابن ذكوان بإشباع كسرة الهاء. انتهى.

قوله: ﴿شُرْكُوًا﴾ (٩٤)، لدى^(٢) الوقف عليه لحمزة اثنا عشر وجهاً: بإبدالِ الهمزة ألفاً مع الثلاثة، وتسهيلها كالواو، ومع رَوَمِ حركتها مع المدِّ والقصرِ فهذه خمسة على التَّخْفِيفِ القياسي^(٣).

وعلى الرَّسْمِ تأتي سبعة: إبدالُ الهمزة واواً ساكنةً، ويجوزُ رومُها وإشمامُها، ويأتي على كُلِّ مِنَ السُّكُونِ والإشمامِ الثلاثة، وعلى الرَّوَمِ القصرُ فقط، فهذه السبعة مع الخمسة المتقدمة اثنا عشر.

قوله: ﴿قُلْ أَلَذَّكَرَيْنِ﴾ إلى ﴿صَدَقَيْنِ﴾ (١٤٣)، فيه لورشي ستة أوجه: على كُلِّ مِنَ الإبدالِ والتَّسْهِيلِ ثلاثة في ﴿نَيْفُونِي﴾، وبها قرأتٌ من طرقٍ نافع، وبالإبدالِ فقط والتَّوَسُّطِ مِنْ طَرِيقِ (الشَّاطِبِيَّة) على المغاربة.

(١) قال الشاطبي: واقتده حذف هائه ... شفاء وبالتحريك بالكسر كفلاً.

..... ومد بخلف ماج. بيت رقم (٦٥٢).

وأشار الشاطبي إلى الخلاف بقوله «ماج» أي: اضطرب، والمشهور عنه هو المد فقط وهو طريق الحرز وقد نص عليه المنصوري وغيره؛ لأن الاختلاس من طريق الرمي وهو ليس من طرق التيسير. ينظر: تحريرات المنصوري: (ص ١٨٢)، حل المشكلات: (ص ١١٦)، النشر: (ص ٤٦٨).

(٢) سقطت من (ب، د).

(٣) في (د): «والقياس».

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: قَوْلُهُ: ﴿قُلْ مَا أَلْكَزَكَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْتَيْنِ﴾ الآية، لورشٍ خمسة أوجه: الإبدال مع الثلاثة في ﴿نِيَّوْنِي﴾، والتسهيل مع التوسط والطول. انتهى. وفي بدايعه^(١) ستة أوجه.

قَالَ المنصوريُّ نزيل قسطنطينة وبها توفي: «يَمْتَنِعُ مع وجه التَّسْهِيلِ القصر؛ لأنَّ رِوَاةَ القصرِ فيه، وهم: صاحبُ (التَّذْكَرَةِ) و(التَّبَصُّرَةِ) وابنُ بليمة كُلُّهُمْ أصحابُ بدل»^(٢). انتهى.

قَالَ بعض مشايخي: «وَلَا وَجْهَ لِمَنْعِهِ»^(٣).

قَوْلُهُ: ﴿وَحَيَايَ﴾ (١٦٢)، فيه لورش وجهان، إلا أنَّ وجهَ الفتح غيرُ مأخوذٍ به عند المغاربة من طرق السبعة؛ لِضَعْفِهِ، كما أشار إليه العالمُ العلامةُ ابنُ غازي الفاسيُّ رَحِمَهُ اللهُ في (تفصيل عقد الدرر) بقوله: «لَكِنَّ يَوْسُفَ لَهُ بِفَتْحَةٍ وَجْهٌ يَضَعُفُ»^(٤). انتهى.

وَلَا تَجْرِي فِيهِ أوجهُ سكُونِ الوقفِ مع وجهِ الإسكان^(٥)؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْمُسْتَثْنَايَا^(٦).

(١) أي: بدائع البرهان: (ص ١٤٧).

(٢) تحريات المنصوري: (ص ١٨٨).

(٣) هذا نص عبارة شيخه الإزميري في البدائع: (ص ١٤٧).

(٤) ينظر: كتاب قراءة نافع، منظومة تفصيل عقد الدرر لابن غازي: (١/١١٦٥).

(٥) فلا يصح مع الإسكان في المد إلا الإشباع؛ للزوم السكون عند من يسكن، وأما المحرك فله الثلاثة وقفا. ينظر: حل المشكلات: (ص ١١٧).

(٦) ذكر المنصوري فيه أربعة أوجه للأزرق: إسكان الباء مع الفتح والتَّخْفِيل، وفتح الباء معها كذلك. ينظر: تحريات المنصوري: (ص ١٩١)، وتبعه الإزميري في بدائعه: (ص ١٤٩).

[سُورَةُ الْأَعْرَافِ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ الْأَعْرَافِ. قَوْلُهُ: ﴿لِيُذَيِّدَ لَهَا مَا وُورِيَ عَنْهَا مِنْ سَوَاءٍ تَيْهَمًا وَقَالَ مَا نَهْنَكُمَا﴾ الْآيَةُ (٢٠)، لَوْ رُشِ سِتَّةُ أَوْجِهٍ: الْقَصْرُ^(١) مَعَ الْفَتْحِ، وَتَوْسُطُ الْبَدَلِ مَعَ الْفَتْحِ وَالتَّقْلِيلِ، وَمُدَّهُ كَذَلِكَ، وَتَوْسِيطُهُمَا^(٢) مَعَ التَّقْلِيلِ. انْتَهَى.

وَيَأْتِي فِيهِ مِنْ ظَاهِرِ (الشَّاطِبِيَّةِ) تَوْسُطُ الْمُنْبَتِّ وَالْمُعَيَّرِ مَعَ قَصْرِ الْوَائِ وَالتَّقْلِيلِ وَالتَّرْقِيقِ، وَلَكِنَّهُ مُنْقَطِعُ السَّنَدِ؛ لِأَنَّ سَنَدَ الشَّاطِبِيِّ مِنْ^(٣) طَرِيقِ الْأَزْرَقِيِّ يَنْتَهِي إِلَى الدَّائِي وَلَيْسَ لَهُ قَصْرُ الْوَائِ إِلَّا مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى ابْنِ غَلْبُونٍ وَلَا يَجِيءُ الْفَتْحُ، خِلَافًا لِمَنْ قَرَأَ بِهِ.

وَلَيْسَ فِيهِ لِلْمَغَارِبَةِ إِلَّا تَوْسُطُ الْوَائِ وَالهَمْزَةُ مَعَ التَّقْلِيلِ؛ إِلَّا مِنْ عَشْرِ نَافِعٍ فَلَهُ تِسْعَةُ أَوْجِهٍ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ سَيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ^(٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى الرِّوَايَةِ بِقَوْلِهِ:

(١) أَي: فِي الْبَدَلِ فِي كَلِمَةِ: (سَوَاءٍ تَيْهَمًا)

(٢) أَي: تَوْسُطُ اللَّيْنِ وَالبَدَلِ فِي كَلِمَةِ: (سَوَاءٍ تَيْهَمًا).

(٣) فِي (ب): «فِيهِ» بِدَلَا مِنْ: «مِنْ». وَفِي (ج): «فِي».

(٤) يَنْصَرِفُ الْاسْمُ إِلَى أَحَدِ عِلْمَيْنِ: الْأَوَّلُ: الْإِمَامُ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ التَّمَلِي السُّوسِي الْمَرَاكِشِي مِنْ رِجَالِ مَشْيَخَةِ الْإِقْرَاءِ بِفَاسَ، وَمِنْ شَيْوْخِ ابْنِ الْقَاضِي، (تُوفِيَ ١٠٤٨ هـ)، الثَّانِي: الْإِمَامُ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ التَّرْغِي (تُوفِيَ ١٠٠٩ هـ) وَهُوَ مِنْ شَيْوْخِ التَّمَلِي، وَالَّذِي تَرَجَّحَ عِنْدِي أَنَّهُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ عِدَّةُ مَوْفَلَاتٍ فِي هَذَا الْعِلْمِ: كَالْقَصِيدَةِ اللَّامِيَّةِ وَاسْتِدْرَاكَاتٍ عَلَى تَفْصِيلِ الدُّرَرِ، وَرِسَائِلَ أُخْرَى، أَمَّا التَّرْغِي فَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ سِوَى عِنَايَتِهِ بِوَقْفِ الْقُرْآنِ لِلْهَيْطِيِّ. يَنْظُرُ (قِرَاءَةُ نَافِعٍ ١٥٠٠، ١٣٥٧)، الْقِرَاءَةُ وَالْقِرَاءَاتُ بِالْمَغْرِبِ لِسَعِيدِ أَعْرَابِ: (ص ٨٥-٨٧).

«وَوَسْطَنَ الْوَاوِ مِنْ سَوَاتٍ تَوْسُطَ طُولٍ وَقَصْرَاتٍ
 فِي^(١) هَمْزِهِ، وَالْوَاوُ بِالْإِشْبَاعِ أَيْضاً مَعَ الثَّلَاثِ لَا نِزَاعٍ
 فِي هَمْزِهِ، وَالْوَاوُ بِالْقَصْرِ وَرَدَّ أَيْضاً مَعَ الثَّلَاثِ ذِي تِسْعٍ فَقَدْ^(٢)
 انتهى.

والصحيح من طريق (السبعة) أربعة أوجه إذا فُقد المأل، وهي: قصر الواو مع
 الثلاثة في الهمزة، والرابع التوسط فيهما.
 وقد نظم المحقق^(٣) الأربعة فقال:
 «وَسَوَّاتٍ قَصْرُ الْوَاوِ وَاهْمَزٌ ثَلَاثُ^(٤) وَوَسْطُهُمَا فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادِرِ^(٥)
 قوله: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ (٦٩)، قرأته بالفتح والإمالة في ﴿وَزَادَكُمْ﴾
 لابن ذكوان على كلِّ مَنْ قرأت عليه، كلُّ منهما مع الصَّادِ وَالسَّيْنِ في ﴿بَصْطَةً﴾ مع أنَّ
 السَّيْنَ لا يجيء إلا مع الإمالة في ﴿وَزَادَكُمْ﴾، وتقدَّم أنه ليس من طرق الكتاب.

(١) سقطت من (ب).

(٢) لم أعثر على هذه الأبيات في شيء من الكتب.

(٣) يعني ابن الجزري.

(٤) هكذا في (ب، د)، وفي (أ، ج): «ثلاثين».

(٥) ينظر: النَّشْر: (ص ٢٦١)، إلا أنه قال «ثلاثاً»، ونقلها ابن القاضي في الفجر الساطع: (٢/٢٥٩)،

إلا أنه قال: «ثلاثاً». وإنما امتنع الطُّول في كلمة (سواءت) لأن رواية الإشباع في مد اللين
 مجمعون على استثنائها، فعلى هذا يكون الخلاف فيها دائراً بين القصر والتوسط فحسب. ينظر:

أجوبة المسائل المشكلات: (ص ١٠١).

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَعْضَةً﴾، لَا بِنِ ذِكْوَانٍ بِالصَّادِ. انتهى^(١).

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً﴾ إِلَى ﴿شَيْءٍ﴾ (١٤٥)، تَوْسُطُ الْأَوَّلِ لِلْأُزْرَقِ يَأْتِي عَلَيْهِ تَوْسُطُ الثَّانِي وَطُولُهُ؛ لِسُكُونِ الْوَقْفِ، وَالطُّولُ يَأْتِي عَلَيْهِ الطُّولُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ إِلَى ﴿شَيْءٍ﴾ (١٥٦) وَ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتُ﴾ إِلَى ﴿شَيْءٍ﴾ (بِس: ١٢) وَ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ إِلَى ﴿شَيْئًا﴾ (الْمُجَادَلَةُ ١٠)، فِيهَا لِلْأُزْرَقِ سَبْعَةُ أَوْجِهٍ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ﴾ إِلَى ﴿قَوْمَ سَوَاءٍ﴾ (الْأَنْبِيَاء: ٧٧)، لَا يَأْتِي فِيهِ لَهُ إِلَّا سِتَّةُ أَوْجِهٍ: ثَلَاثَةٌ عَلَى فَتْحِ الْمَالِ^(٣)، وَهِيَ: الْقَصْرُ فِي الْبَدَلِ مَعَ تَوْسُطِ اللَّيْنِ، وَمَعَ الطُّولِ فِي الْبَدَلِ [التَّوَسُّطُ]^(٤) وَالطُّولُ فِي اللَّيْنِ، وَثَلَاثَةٌ عَلَى التَّقْلِيلِ: أَحَدُهَا: تَوْسُطُ الْبَدَلِ وَاللَّيْنِ^(٥).

(١) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: وَفِي الْخَلْقِ بَسْطَةً ... وَقُلْ فِيهَا الْوُجْهَانِ قَوْلًا مُوَصَّلًا. رَقْم (٥١٥).

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ الْوُجْهَيْنِ فِي الطَّيْبَةِ فَقَالَ:

«وُخِلِفَ عَنْ قَوِي زَنْ مِنْ بَصَرٍ ... كِبْسُطَةُ الْخَلْقِ». بَيْت رَقْم (٥٠٢).

(٢) وَهِيَ: الْفَتْحُ مَعَ الْقَصْرِ فِي الْبَدَلِ وَعَلَيْهِ التَّوَسُّطُ فِي اللَّيْنِ، وَالْفَتْحُ مَعَ الطُّولِ فِي الْبَدَلِ وَعَلَيْهِ الطُّولُ وَالتَّوَسُّطُ فِي اللَّيْنِ، وَالْفَتْحُ مَعَ التَّوَسُّطِ وَعَلَيْهِ التَّوَسُّطُ، وَالتَّقْلِيلُ مَعَ التَّوَسُّطِ وَعَلَيْهِ التَّوَسُّطُ، وَالتَّقْلِيلُ مَعَ الطُّولِ فِي الْبَدَلِ وَعَلَيْهِ الطُّولُ وَالتَّوَسُّطُ فِي اللَّيْنِ. وَقَدْ سَبَقَ نَظِيرُهَا.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٤) فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ زِيَادَةُ وَاو: «وَالتَّوَسُّطُ»، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةٌ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ: «وَمَعَ الطُّولِ فِي الْبَدَلِ التَّوَسُّطُ وَالطُّولُ فِي اللَّيْنِ»، كَمَا فِي نَسْخَةِ مَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ.

(٥) وَالْوُجْهَانِ الْآخَرَانِ: الطُّولُ فِي الْبَدَلِ مَعَ التَّوَسُّطِ وَالطُّولُ فِي اللَّيْنِ، كَمَا فِي نَسْخَةِ مَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ.

قوله: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ (١٦٥)، قرأته على كلِّ مَنْ قرأتُ عليه لأبي بكر بالوجهين، إلا أنَّ ﴿بَئِيسٍ﴾ [مثل] ^(١) رَيْئِيسٌ قد صَعَفَهُ في (التَّيسِيرِ) ^(٢).
قال رَحِمَهُ اللهُ: قوله: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾، لأبي بكر بتقديم الياءِ [مثل] ^(٣) خَيْعَلٍ ^(٤).
انتهى.

قوله: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِذْ أَنَا إِلَّا﴾ (١٨٨)، فيه لقالون ستة أوجه: ثلاثة مع وجه التَّسْهِيلِ، وثلاثة مع وجه الإبدال ^(٥).

قال رَحِمَهُ اللهُ: قوله: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِذْ أَنَا إِلَّا﴾، لقالون ثلاثة أوجه: التَّسْهِيلُ وعليه حذف الألف وإثباتها مع القصر، والإبدال مع إثبات الألف ومدّها. انتهى.

وإذا وقفت على ﴿السُّوءُ﴾ لهشام وحزرة فيأتي لكل واحدٍ منهما خمسة أوجه: ثلاثة مع الإدغام، [واثنان] ^(٦) مع التَّخْفِيفِ بالنقل، وهما: السُّكُونُ والرَّوْمُ، ولا يجوز الإشمام مع النَّقْلِ لعدم سكون الواوِ إثر ضمة، فافهم، قاله شيخُ شيخنا ابنُ القاضي رَحِمَهُ اللهُ!.

(١) سقطت من (أ).

(٢) رواه بصيغة التضعيف في التَّيسِيرِ: (ص ٢٩٥).

(٣) سقطت من (أ).

(٤) في (ج): «عَيْتَلٍ».

(٥) المقصود أن فيها التَّسْهِيلَ والإبدال وعلى كلِّ منهما حذف الألف وإثباتها مع القصر والتَّوَسُّطَ.

(٦) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «والاثنان».

(٧) لم أعثر عليه.

قوله: ﴿ثُمَّ كِيدُونُ﴾ (١٩٥)، الحُلُونِي له الإثباتُ في الحالين، قَالَ في (التَّيسِيرِ):
«وَأُثْبِتَ ابْنُ عَامِرٍ في رِوَايَةِ هِشَامِ الْبَاءَ في الحالين في قوله: ﴿ثُمَّ كِيدُونُ﴾ في
الأعراف»^(١). انتهى.

وَالدَّاجُونِي له الإثباتُ وصلاً والحذفُ وقفاً؛ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ^(٢).

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: وقوله: ﴿ثُمَّ كِيدُونُ﴾، هِشَامُ بِإِثْبَاتِ الْبَاءِ في الحالين. انتهى.

[سُورَةُ الْأَنْفَالِ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: وقوله في سورة الأنفال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ (٤١) الآية،
لورِشٍ سبعةً أوجه: توسطُ حرفي اللَّيْنِ مع فتح ﴿الْقُرْنِ وَالْيَتَمَى﴾ وقصرِ البدلِ،
وتوسيطُ الثلاثة مع [وجهي]^(٣) الفتح والتَّخْفِيلِ، ومثله مع مدِّ البدلِ فقط، ومع مدِّ
الثلاثة كذلك. انتهى.

(١) نص عبارة الداني في التَّيسِيرِ: «ثم كيدون فلا» أثبتتها في الحالين هِشَامُ بخلاف عنه. انتهى. قال
الصفافسي: هذا لا دليل فيه؛ لأن الداني كثيراً ما يذكر الخلاف على سبيل الحكاية، وإن كان هو
لا يأخذ به وليس من طريقه، وهذا منه، ويدل على ذلك قوله في المفردات بعد أن ذكر الخلاف
له: «وبالإثبات في الوصل والوقف أخذه». ينظر: التَّيسِيرِ: (ص ٢٢١)، مفردة ابن عامر: (ص
١٣٧)، غيث النفع: (ص ٦٥٠).

(٢) لأن إسناده الدَّانِي في التَّيسِيرِ عن الحُلُونِي وليس عن الداجوني. وهذا خلاف ما ذكره الشاطبي،
حيث قال: «وتثبت في الحالين دراً لوامعا بخلف». رقم ٤٢١، وقال أيضاً: «وكيدون في
الأعراف حجج ليحملاً بخلف». رقم (٤٣٢). وهو خروج عن طريقه. ينظر: النشر:
(ص ١١٧)، غيث النفع: (ص ٦٤٩)، حل المشكلات: (ص ١١٩).

(٣) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «وجه» وما أثبتته أصح.

[سُورَةُ التَّوْبَةِ]

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ^(١) يَكِلُ شَيْءًا عَليْمٌ﴾ (الأنفال: ٧٥) ﴿بَرَاءَةٌ﴾^(٢) (١)، فيه حمزة الوقف والوصل فقط.

قوله: ﴿أَيِّمَّةَ الْكُفْرِ﴾^(٣) (١٢)، فيه هشام الفصل وعدمه، قال في (التيسير): «وأدخل هشام من قراءتي على أبي الفتح بينهما ألفاً». انتهى^(٤).

قال رحمه الله: وقوله في سورة التوبة: ﴿فَقَاتِلُوا أَيْمَّةَ الْكُفْرِ﴾، هشام بترك الفصل^(٥).

[سُورَةُ يُونُسَ]

قال رحمه الله: سورة يونس. انتهى.

قوله: ﴿مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾^(١) (١٥)، فيه حمزة وقفاً تسعة أوجه^(٢)، وهذا على القول بأنَّ الهمزة مُصَوَّرُ الْيَاءِ^(٣)، وأما على القول بزيادة الياء على ما درج عليه في المورد^(٤) في أحد الوجهين فليس له إلا خمسة أوجه.

(١) هكذا في (ب)، وفي (أ، ج، د): «والله بكل...» وهو خطأ ظاهر.

(٢) التيسير: (ص ٣٠٢)، وهذا يقتضي أن يكون قد قرأ من طريق ابن مجاهد بعدم الإدخال فصار له وجهان: الإدخال وعدمه، وتبعه الشاطبي فقال: «وأئمة بالخلف قد مد وحده». رقم (١٩٩).

(٣) في (ب): «الهمزة».

(٤) وهي خمسة القياس، وأربعة على الرسم. ينظر: البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص ١٧٨).

(٥) في (ب، ج، د): «ياء».

(٦) ينظر: مورد الظمان: (رقم البيت ٣٥١)، قطوف البستان: (ص ٢٠٤)، قال الخراز: «فصل وياء

ولورش أربعة عشر وجهاً:

الثالث: توسط ﴿ءَامَنُكُمْ﴾ مع مَدِّ (ءال) وتوسط (لأن).
الرابع: توسط الأول مع مَدِّ الوسط وقصر الثاني.
الخامس: توسط الثلاثة.

السادس: توسطُ الأوّلين مع قصر الأخير^(١).

زيد من تلقائي»، وهذا اشارة منه إلى اتفاق الشيوخ في زيادة الياء فيه.

(١) یعنی: فی (ءأل).

(٢) أى المد المنفصل.

(٣) مسألة (الآن) من المسائل المشكلة في التحريات عند الأزرق عن ورش لاسيا إذا ما رُكبت مع غيرها من الكلمات المائلة في الحكم، ومن أفردها بالتصنيف الإمام ابن الجزري في رسالته: الإعلان، والإمام الرميلي (١١٣٠هـ) في كتابه الدرر الحسان في حل مشكلات (النن). ينظر: مجلة الدراسات القرآنية: العدد الثامن.

(٤) في (أ، ب، ج، د، هـ، ي): «قصر (عامتكم مع قصر (ءال) و (لان) ولعل الصواب ما أثبتته، لأن هذا الوجه هو الثاني. وهو المذكور في البدائع للإزميري وتقرين الطلبة للمؤلف، ونسخة مكتبة مكة للمؤلف. وأما في نسخة (و) فكتب الوجه الأول كباقي النسخ المعتمدة؛ لكن الوجه الثاني: قصر عامتكم مع مد (ءال) وقصر (لان).

السَّابِعُ: تَوْسُطُ الْأَوَّلِ مَعَ قَصْرِ الْأَخِيرِينَ^(١).

الثَّامِنُ وَالنَّاسِعُ: التَّسْهِيلُ مَعَ تَوْسِيطِ (لَان) وَقَصْرِهِ.

الْعَاشِرُ: مَدُّ «ءَامَنْتُمْ» مَعَ مَدِّ (ءَال) وَ(لَان).

الْحَادِي عَشَرَ: مَدُّ الْأَوَّلِينَ مَعَ قَصْرِ الْأَخِيرِ.

الثَّانِي عَشَرَ: مَدُّ الْأَوَّلِ مَعَ قَصْرِ الْأَخِيرِينَ.

الثَّلَاثُ عَشَرَ وَالرَّابِعُ عَشَرَ: التَّسْهِيلُ مَعَ مَدِّ (لَان) وَقَصْرِهِ. انْتَهَى.

زَادَ فِي (الْبَدَائِعِ)^(٢) لَهُ: عَلَى قَصْرِ «ءَامَنْتُمْ» مَدُّ (ءَال)^(٣) فَقَطْ مِنْ (الشَّاطِبِيَّة).

انْتَهَى.

وَإِذَا جُمِعَتْ «ءَالَتَنْ» [فَقَطْ]^(٤) فَلَهُ سِتَّةُ أَوْجِهٍ: الْأَوَّلُ: مَدُّ الْأَوَّلِ عَلَى لَزُومِ الْبَدَلِ

- وَأَخَذْنَا فِيهِ بِالطَّوِيلِ أَوْ جَوَازِهِ، وَلَمْ نَعُدْ بَعَارِضَ النُّقْلِ، فَهُوَ كـ «ءَأَنْدَرْتَهُمْ» - وَمَدُّ

الثَّانِي عَلَى عَدَمِ الْاِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ.

الثَّانِي: مَدُّ الْأَوَّلِ وَتَوْسِيطُ الثَّانِي لَمَّا تَقَدَّمَ فِيهِمَا.

الثَّلَاثُ: مَدُّ الْأَوَّلِ وَقَصْرُ الثَّانِي.

الرَّابِعُ: تَوْسِيطُ الْأَوَّلِ وَتَوْسِيطُ الثَّانِي.

(١) فِي (ب): «الْأَخِيرِينَ».

(٢) الْوَجْهُ السَّابِعُ سَقَطَ كَامِلًا مِنْ ب.

(٣) بَدَائِعُ الْبَرَهَانِ: (ص ١٧٥).

(٤) فِي (ب): «لَان» بَدَلًا عَنْ: «ءَال»، وَهُوَ خِلَافُ مَا فِي الْبَدَائِعِ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

الخامس: توسط الأول وقصر الثاني.

السادس: قصرهما معاً، فتحصل من هذا أنَّ المدَّ في الأوَّل يأتي عليه في الثاني الثلاثة، والتَّوسط فيه يأتي عليه في الثاني القصر والتَّوسط، والقصر في الأوَّل لا يأتي عليه في الثاني إلا القصر^(١).

(١) نظم هذه الأوجه ابن الجزري بقوله:

لِلأَزْرَقِ فِي الْآنَ سِتَّةُ أَوْجِهٍ... عَلَى وَجْهِ إِبْدَالٍ لَدَى وَضْلِهِ تَجْرِي

فَمُدٌّ وَتِلْكَ ثَانِيًا ثُمَّ وَسْطَنُ... بِهِ وَيَقْصُرُ ثُمَّ بِالْقَصْرِ مَعَ قَصْرِ. ينظر: النشر: (١/٣٥٩).

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْآتِيَةُ عَلَى التَّسْهِيلِ فَكُلُّهَا جَائِزَةٌ، وَقَدْ نَظَّمَ ذَلِكَ ابْنُ أَسَدٍ^(١) فَقَالَ:

«وَفِي وَجْهِ تَسْهِيلٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجِيهِ بِثَانٍ فَقَطَّ مَعَ قَصْرِ أَوَّلِهِ فَادِرٍ»^(٢)

وَإِذَا جُمِعَتْ ﴿ءَالَتْنِ﴾ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴿٩١﴾ إِلَى ﴿ءَايَةٍ﴾ ﴿٩٢﴾، فَلَكَ عَلَى وَجْهِ قَصْرِ

(ءال) و(لان) مَعَ الْإِبْدَالِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِيهِ فِي ﴿ءَايَةٍ﴾، وَعَلَى طَوْلِ الْأَوَّلِ وَقَصْرِ الثَّانِي

ثَلَاثَةٌ أَيْضًا، وَعَلَى تَوْسِطِ الْأَوَّلِ وَقَصْرِ الثَّانِي وَتَوْسِطِهِ وَطَوْلِ الْأَوَّلِ وَتَوْسِطِ الثَّانِي

تَوْسِطُ ﴿ءَايَةٍ﴾، وَعَلَى مَدِّهِمَا مَدُّ ﴿ءَايَةٍ﴾، وَمَعَ التَّسْهِيلِ وَقَصْرِ (لان) ثَلَاثَةٌ أَوْجِيهِ فِي

﴿ءَايَةٍ﴾، وَمَعَ تَوْسِطِ (لان) تَوْسِطُ ﴿ءَايَةٍ﴾، وَمَعَ طَوْلِ (لان) طَوْلُ ﴿ءَايَةٍ﴾، فَهِيَ

خَمْسَةٌ عَشَرَ وَجْهًا بِزِيَادَةِ طَوْلِ (ءال) مَعَ قَصْرِ (لان) وَ﴿ءَايَةٍ﴾ مِنْ (الشَّاطِئِيَّةِ) عَلَى مَا

فِي (الْبَدَائِعِ).

وَإِذَا وَقِفْتَ عَلَى ﴿ءَالَتْنِ﴾ مَعَ تَرْكِيبِهَا مَعَ ﴿ءَامَنُتُمْ﴾ فَالْقَصْرُ^(٣) فِي ﴿ءَامَنُتُمْ﴾ عَلَيْهِ

سِتَّةٌ فِي ﴿ءَالَتْنِ﴾: ثَلَاثَةٌ فِي (لان) عَلَى قَصْرِ (ءال)، وَثَلَاثَةٌ عَلَى مَدِّهَا.

(١) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ أَسَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَمِيوطِيِّ وَيَعْرِفُ بِابْنِ أَسَدٍ، إِمَامٌ مَقْرَأٌ فَقِيهٌ، وَلَدَ
بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ سَنَةَ ٨٠٨ هـ، وَأَخَذَ عَنْ ابْنِ الْجَزَرِيِّ وَغَيْرِهِ، وَلَهُ شَرْحٌ عَلَى الشَّاطِئِيَّةِ، وَأُلْفَ فِي
عُلُومٍ أُخْرَى، تُوُفِيَ سَنَةَ ٨٧٢ هـ. يَنْظُرُ: الضَّوءُ اللَّامِعُ: (١/٢٢٧)، مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ: (١/١٦٢)،
هِدَايَةُ الْقَارِي: (٢/٧٨٧).

(٢) ذَكَرَ هَذَا الْبَيْتَ عَنْهُ الصَّفَاقْسِيُّ فِي غَيْثِ النِّعَمِ: (ص ٦٩٧)، وَذَكَرَهُ الرَّمْلِيُّ نَثْرًا عَنْهُ فِي الدَّرَرِ
الْحَسَنِ. يَنْظُرُ: مَجْلَةُ الدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ: الْعَدَدُ الثَّامِنُ: (ص ٧٧).

(٣) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ؛ إِلَّا (أ) فَكُتِبَتْ: «فِي الْقَصْرِ» وَلَعَلَّهُ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ.

والتوسط في ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ عليه تسعة^(١) في ﴿ءَأْتَنَ﴾؛ حاصلة من ضرب ثلاثة في (لان) على كل من قصر (ءال) وتوسطها ومدها.

والمد في ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ عليه ستة في ﴿ءَأْتَنَ﴾: ثلاثة في (لان) على قصر (ءال)، وثلاثة على مدها، فالجملة أحد وعشرون على وجه البديل.

ويمتنع التسهيل على قصر ﴿ءَامَنْتُمْ﴾.

وعلى كل من توسطها ومدها ثلاثة في (لان) فهي ستة، وأجازه^(٢) بعضهم، وهو المعتمد، وعليه فترقي^(٣) الوجوه إلى تسعة^(٤).

وإذا لم تركب ووقف^(٥) عليها فيأتي اثنا عشر وجهاً^(٦). والله أعلم.

وإذا وقفت على ﴿بِهِءَأْتَنَ﴾ لحمزة فله خمسة أوجه:

أولها وثانيها: التحقيق في المد مع الإبدال والنقل مع القصر والمد^(٧).

(١) في (ب): «سته» وهو خطأ؛ لأن الأوجه المذكورة تسعة.

(٢) يعني قصر (ءامنم) مع التسهيل (ءال) وعليه ثلاثة العارض.

(٣) في (ب، د): «فترقي» في الموضعين. وسيأتي الثاني.

(٤) فتصبح الوجوه ثلاثين وجهاً، ووافقه الخليجي: (ص ١٢٥)، وخالف في ذلك القاضي في

البدور: (ص ١٧٨)، وجعلها سبعة وعشرين.

(٥) في (أ): «وقف» بواو واحدة.

(٦) وهي: القصر والتوسط والطول والتسهيل وعلى كل ثلاثة العارض. ووافقه الخليجي في حل

المشكلات: (ص ١٢٥)، وخالفه القاضي في البدور الزاهرة: (ص ١٧٨)، حيث حذف الإبدال

مع التوسط وعليه الثلاثة.

(٧) أي في: (ءال).

ثالثها: الإبدال مع السَّكَبِ، رابعها: التَّسْهِيلُ مع النَّقْلِ، خامسها: التَّسْهِيلُ مع السَّكَبِ، وإذا اعتبرتْ سكونَ الوقفِ العارضِ فيأتي على كُلِّ مِنَ الخَمْسَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ؛ فترقى الوجوه إلى خَمْسَةَ عَشَرَ وَجْهًا.

قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ (٥٠) إلى ﴿عَلَّاهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ (٥٩)، يأتي للأزرق على كُلِّ مِنَ التَّسْهِيلِ وَالْإِبْدَالِ فِي ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ وَجْهَانِ فِي ﴿عَلَّاهُ﴾. قاله الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَنْصُورِيُّ^(١)، نزيل قسطنطينة.

وقال صاحبُ (العمدة)^(٢) و(البدايع)^(٣): ويختصُّ إبدالُ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ بإبدالِ^(٤) ﴿عَلَّاهُ﴾.

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأَى الْأَلْبَابَ﴾ (٨١): كـ ﴿عَلَّاهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ (الأنعام: ١٤٣) لأبي عمرو.

قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ (٨٩)، تقدَّم أنَّ سكونَ التَّاءِ وفتحَ الباءِ وتشدُّدَ النُّونِ ليس مِنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ، قالَ في (التَّيْسِيرِ): «ابن ذكوان بتخفيفِ النُّونِ، والباقون [بتشديدها ولا خلافَ في تشديدِ التَّاءِ]^(٥)»^(٦).

(١) تحريات المنصوري: (ص ٢٠٧).

(٢) في (ب): «المعتمدة». والمقصود بـ«العمدة»: عمدة العرفان في أوجه القرآن للأزميري وقد شرحه في بدائع البرهان.

(٣) بدائع البرهان: (ص ١٧٨).

(٤) في (ب): «إبدال آل».

(٥) هكذا في (ب، ج، د)، وأما في (أ) فكتبت: «والباقون بتشديدها ولا خلاف في تشديدها».

(٦) التَّيْسِيرِ: (ص ٣١١)، وقد عبَّرَ عنه الشاطبي بـ«ماج» أي: اضطرب؛ دلالة على عدم الأخذ به.

قوله: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ (٩٠)، فيه للأزرق وقفاً: على كُلِّ مِنَ الْقَصْرِ وَالتَّوَسُّطِ وَالتَّطَوُّلِ فِي ﴿آمَنَتْ﴾ ثَلَاثَةٌ فِي ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ لِسُكُونِ الْوَقْفِ. قاله الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَنْصُورِيُّ^(١).

[سُورَةُ هُودٍ]

قوله تعالى: ﴿قَالَ يَفْقَهُمْ أَرْءَيْتُمْ﴾ إِلَى ﴿وَأَنبِئِي﴾ (٢٨)، يختصُّ إِبْدَالُ ﴿أَرْءَيْتُمْ﴾ وَتَوَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَجْهِ التَّقْلِيلِ فِي ﴿وَأَنبِئِي﴾ لِلأَزْرَقِ، فَلهُ تَسْعَةُ أَوْجِهٍ، كَمَا فِي (عُمْدَةِ الْمُؤَلِّفِ) وَ(بَدَائِعِهِ)^(٢).

قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ وَ﴿جَنِّيزٍ﴾، لَا رَوْمَ فِيهَا وَقْفاً بِخِلَافِ ﴿هَتُولَاءِ﴾ وَ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [و﴿عَوَاشٍ﴾]^(٣) (٤).

قال ابنُ الجَزَرِيِّ: «وانفرد ابنُ مجاهدٍ عن ابنِ ذَكْوَانَ بِتَخْفِيفِ التَّاءِ الثَّانِيَةِ سَاكِنَةً وَفَتْحَ الْبَاءِ مَعَ تَشْدِيدِ التَّوْنِ، وَكَذَا رَوَى سَلَامَةُ بْنُ وَهْرَانَ أَدَاءً عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، قَالَ الدَّانِي: وَذَلِكَ غَلْطٌ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وَمِنْ سَلَامَةَ لِأَنَّ جَمِيعَ الشَّامِيِّينَ رَوَوْا ذَلِكَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنِ الْأَخْفَشِ سَاعِياً وَأَدَاءً بِتَخْفِيفِ التَّوْنِ وَتَشْدِيدِ التَّاءِ، وَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، وَكَذَلِكَ رَوَى الدَّاجُونِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَهْشَامٍ، جَمِيعًا. النُّشْرُ: (٢٨٦/٢). وَكَلَامُ الدَّانِي فِي جَامِعِ الْبَيَانِ: (٣١٠/٢).

(١) تَحْرِيرَاتُ الْمَنْصُورِيِّ: (ص ٢١٣).

(٢) يَنْظُرُ: بِدَائِعِ الْبَرَهَانَ: (ص ١٨٢)، عُمْدَةُ الْعُرْفَانِ: (ص ٣١). وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَصْرَ مَعَ التَّقْلِيلِ مَحْتَمَلٌ كَمَا عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ وَالْإِزْمِيرِيِّ.

(٣) هَكَذَا فِي (ب، ج، د)، وَفِي (أ): «وَنَحْوُ».

(٤) قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «لِأَنَّ كَسْرَةَ الذَّالِ إِنَّمَا عَرَضَتْ عِنْدَ لِحَاقِ التَّنْوِينِ فَإِذَا زَالَ التَّنْوِينُ فِي الْوَقْفِ

قوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءَ إِسْحَقَ يَعْقُوبُ﴾ (٧١) قَالَتْ يُونُسَ ءَالِدُ ﴿(٧٢)﴾، فِيهِ لِلْأُزْرَقِ بِحَسَبِ التَّرَكِيبِ ثَمَانِيَةُ أَوْجِهٍ، يَمْتَنِعُ [مِنْهَا] ^(١) وَجْهٌ وَاحِدٌ وَهُوَ: إِبْدَالُ ﴿وَرَاءَ إِسْحَقَ﴾ مَعَ تَقْلِيلِ ﴿يُونُسَ﴾ وَتَسْهِيلِ ﴿ءَالِدُ﴾.

وَإِذَا وَصَلَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ فَلَهُ بِحَسَبِ التَّرَكِيبِ سِتَّةَ عَشَرَ وَجْهًا، يَصْحُ مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ وَجْهًا:

الْأَوَّلُ إِلَى السَّابِعِ: تَسْهِيلُ ﴿وَرَاءَ إِسْحَقَ﴾ مَعَ فَتْحِ ﴿يُونُسَ﴾ وَتَسْهِيلِ ﴿ءَالِدُ﴾ وَتَوْسِطِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَمَعَ طَوْلِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَمَعَ إِبْدَالِ ﴿ءَالِدُ﴾ وَتَوْسِطِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَمَعَ طَوْلِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَمَعَ تَقْلِيلِ ﴿يُونُسَ﴾ وَتَسْهِيلِ ﴿ءَالِدُ﴾ وَتَوْسِطِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَمَعَ طَوْلِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَمَعَ إِبْدَالِ ﴿ءَالِدُ﴾ وَتَوْسِطِ ﴿شَيْءٌ﴾.

وَالثَّامِنُ إِلَى الثَّانِي عَشَرَ: الْإِبْدَالُ فِي ﴿وَرَاءَ إِسْحَقَ﴾ مَعَ فَتْحِ ﴿يُونُسَ﴾ وَتَسْهِيلِ ﴿ءَالِدُ﴾ وَتَوْسِطِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَمَعَ طَوْلِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَمَعَ إِبْدَالِ ﴿ءَالِدُ﴾ وَتَوْسِطِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَمَعَ طَوْلِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَمَعَ تَقْلِيلِ ﴿يُونُسَ﴾ وَإِبْدَالِ ﴿ءَالِدُ﴾ وَتَوْسِطِ ﴿شَيْءٌ﴾.

وَيَمْتَنِعُ مِنْهَا عَلَى تَقْلِيلِ ﴿يُونُسَ﴾ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ: الْأَوَّلُ: تَسْهِيلُ ﴿وَرَاءَ إِسْحَقَ﴾ مَعَ الْإِبْدَالِ فِي ﴿ءَالِدُ﴾ وَطَوْلِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَالثَّانِي: إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ فِيهَا مَعَ طَوْلِ ﴿شَيْءٌ﴾، وَالثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ إِبْدَالُ ﴿وَرَاءَ إِسْحَقَ﴾ وَتَسْهِيلُ ﴿ءَالِدُ﴾ مَعَ الْوَجْهَيْنِ فِي

رَجَعْتُ الذَّلَالُ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ السَّكُونِ...». النُّشْرُ: (ص ٤٥٣).

(١) هَكَذَا فِي (ب، ج، د)، وَفِي (أ): «فِيهَا».

﴿شَيْءٌ﴾.

قال رَجَمَهُ اللهُ: قوله في سورة هود: ﴿قَالَتْ يَنْوِلْنِي أَيْدِي وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ (٧٢) الآية،
لورشِ ستَّة أوجهٍ: فتحُ ﴿يَنْوِلْنِي﴾ مع وجهِ التَّسْهِيلِ، وعليه تَوْسُطُ ﴿شَيْءٍ﴾ ومُدَّة،
ومع وجهِ البَدَلِ [كذلك، والتَّقْلِيلُ مع وجهِ التَّسْهِيلِ وعليه مَدُّ ﴿شَيْءٍ﴾ فقط. زاد في
بدايعه: تَوْسُطُ ﴿شَيْءٍ﴾ ومع وجهِ البَدَلِ^(١) وعليه تَوْسُطُ ﴿شَيْءٍ﴾ فقط. انتهى.
وإذا وَقَفَ على ﴿أَيْدِي﴾ فله أربعة أوجهٍ^(٢).

قوله: ﴿أَرْهَطِي أَعَزُّ﴾ (٩٢)، اختلف فيه عن هشامٍ فَقَطَعَ الجمهورُ له بالفتح، وبه
قرأ الدَّانِيُّ على شيخه أبي الفتح، ولم يذكره في (التَّيْسِيرِ) مع^(٣) أنه مِنْ طَرِيقِهِ^(٤).

(١) ما بين المعكوفتين كله سقط من (أ).

(٢) وهي: الفتح و التَّقْلِيلُ مع التَّسْهِيلِ والإِبْدَالِ.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) وتبعه على ذلك الشاطبي حيث قال: «أرهطي سما مولى»، أي: بالإسكان. وقال في مفردة ابن
عامر (ص ٣٦٥): «بإسكان الياء، وفي ذلك خلاف عنه وبالإسكان آخذ»، وقال الداني في جامع
البيان (ص ٣٢٦): «وقد روى لي أبو الفتح عن قراءته في رواية هشام عن ابن عامر فتحها،
وعلى الإسكان العمل في روايته»، وقال ابنُ الجزري بعد ذكر الخلاف فيه: «وهو اختيار الدَّانِي
وقال: إنَّه هو الذي عليه العمل»، أي: الإسكان، ثم قال: «والوجهان صحيحان والفتح أكثر
وأشهر». النَّشْرُ: (ص ٤٨٥). لكن الذي عليه العمل من طريق الشاطبية هو اتباع قول
الشاطبي.

[سُورَةُ يُوسُفَ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سورة يوسف، قوله تعالى: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ (١١)، لجميع القراء وجهان: الإخفاء والإدغام مع الإشمام. انتهى.

فيشير إلى ضمِّ النُّونِ المدغمة بعد الاستكمال، وقال قوم: قبله، وإلى هذا أشار الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْمَغْرِبِيُّ^(١) بقوله:

«فِي نُونٍ تَأْمَنَّا وَإِلَا دَغَامٍ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مَعَ الْإِشْمَامِ
لَكِنْ سَرَى^(٢) الْخِلَافُ فِي الْإِشْمَامِ أَيْنَ مَحَلُّهُ مِنَ الْإِدْغَامِ
قَالَ أَنَاسٌ بَعْدَ الْاسْتِكْمَالِ وَهُوَ الَّذِي يَسْهُلُ عِنْدَ التَّالِ
وَقَالَ قَوْمٌ قَبْلَهُ يُشِيرُ^(٣) وَذَا فِي الْاسْتِعْمَالِ قُلَّ عَسِيرُ^(٤)»

انتهى.

وهذا الإشمام كالإشمام في المرفوع.

(١) أبو محمد علي بن عبد الجبار الصبحيني المغربي، ولم أجد ترجمته كاملة. ينظر: قراءة نافع:

(١١٠٦/١)، القراء والقراءات بالمغرب: (٦٣، ٨٣).

(٢) في (د): «يرى».

(٣) سقط هذا الشطر والذي قبله كذلك، وكذا السين في «أناس» من (ج).

(٤) ينظر: قراءة نافع - أرجوزة ابن عبد الجبار في الإشمام وأحكام مالك لا تأمنا: (١١٠٨/١)،

الفجر الساطع: (١١٧/٤)

وَأَمَّا الْإِخْفَاءُ فَحَقِيقَتُهُ: أَنْ تُضَعَّفَ الصَّوْتُ بِحَرَكَةِ التَّوْنِ بِحَيْثُ أَنْكَ لَا تَأْتِي إِلَّا بِبَعْضِهَا، وَبِهِ رَوَايَةُ الْمَغَارِبِيَةِ فَقَطْ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَرْتَعُ وَتَلْعَبُ﴾ (١٢)، لِقَبْلِ بِحَذْفِ الْيَاءِ. انْتَهَى.
وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي (التَّيْسِيرِ)، وَإِبْثَاتُهَا خُرُوجٌ عَنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ^(١)، وَبِالْوَجْهِينِ قَرَأْتُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأْتُ عَلَيْهِ^(٢).

قَوْلُهُ: ﴿تَبْشُرِي﴾ (١٩)، أَوْجَهَ أَبِي عَمْرٍو ثَلَاثَةً:
الْأَوَّلُ: الْفَتْحُ. قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «وَبِذَلِكَ يَأْخُذُ عَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وَبِهِ قَرَأْتُ، وَبِهِ وَرَدَ النَّصُّ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الشُّوسِيِّ وَغَيْرِهِ»^(٣). انْتَهَى.

ثَانِيهَا: الْإِمَالَةُ، وَهِيَ رَوَايَةُ الْمَغَارِبِيَةِ. ثَالِثُهَا: التَّقْلِيلُ^(٤).

(١) التَّيْسِيرُ: (ص ٣٢٠).

(٢) ذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ الْوَجْهَيْنِ فَقَالَ: «وَفِي نَرْتَعِي خَلْفَ زَكَاءَ» رَقْم (٤٤١)، وَكَذَا ابْنُ الْجَزَرِيِّ قَالَ: «وَبِرْتَعِ يَتَقِي يَوْسُفُ زَنْ خَلْفًا» رَقْم ٤٠٩ وَقَالَ فِي النَّشْرِ: «وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا صَحِيحَانِ عَنْ قَبْلِ، وَهُمَا فِي التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْإِبْثَاتُ لَيْسَ مِنْ طَرِيقَيْهَا». النَّشْرُ: (ص ٥٠١).

(٣) التَّيْسِيرُ: (ص ٣٢١)، وَنَصَّهُ: «وَبِذَلِكَ قَرَأَ عَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَجَاهِدٍ وَبِهِ قَرَأْتُ وَبِذَلِكَ وَرَدَ النَّصُّ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي شُعَيْبِ الشُّوسِيِّ عَنِ الْبُزِيدِيِّ وَغَيْرِهِ».

(٤) قَالَ الشَّاطِبِيُّ:

وَبَشْرَايَ حَذَفَ الْيَاءَ ثَبَتَ وَمِيلًا

شَفَاءً وَقَلَّلَ جِهِيذًا وَكَلَاهَا عَنْ ابْنِ الْعَلَا وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفْضِيلًا. رَقْم (٧٧٥).

وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَذَكَرَ الثَّلَاثَةَ الْأَوْجَهَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَبِهَا قَرَأْتُ غَيْرَ أَنْ الْفَتْحُ أَصَحُّ رَوَايَةٍ وَالْإِمَالَةُ أَقْبَسُ عَلَى أَصْلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ» النَّشْرُ: (ص ٣٩٥)، وَوَافَقَهُمُ الْحُسَيْنِيُّ

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ (٢٣)، لَهُشَامُ بِفَتْحِ التَّاءِ. انْتَهَى.

قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ صَمُّ التَّاءِ»^(١). انْتَهَى.

فَضَعَفَهُ بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ لِخُرُوجِهِ عَنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ^(٢).

قَوْلُهُ: ﴿أَبَاءَ آيٍ﴾ (٣٨)، أَوْجُهُ الْأَزْرَقِ ثَلَاثَةٌ وَقَفًّا، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْعَالِمُ الشَّيْخُ

مَسْعُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ جُمُوعُ^(٣) الْفَاسِيَّ^(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ:

«دُعَانِي وَأَبَائِي كَذَلِكَ تَبَوُّءًا»^(٥) لَدَا الْوَقْفِ ثَلَاثُنَ لِأَزْرَقِ الْمِصْرِيِّ^(٦)»^(٧)

وَأَمَّا ﴿وَقَبَّلَ دُعَاءً﴾ (٤٠)، وَصَلًا، فَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «لَمْ أَجِدْ نَصًّا وَالْقِيَاسُ

فِي تَحْرِيرَاتِهِ: (ص ٢٨٧). وَهَذِهِ لَفْتَةٌ نَفِيسَةٌ مِنْ ابْنِ الْجَزَرِيِّ فِي وَصْفِ مَنْهَجِ الشَّاطِبِيِّ.

(١) التَّيْسِيرِ: (ص ٣٢١).

(٢) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: وَهِيَ بِكسْرِ أَصْلٍ كَفُوْ وَهْمَزُهُ لِسَانٌ وَضُمُّ التَّاءِ لَوْ أَخْلَفَهُ دَلَا. رَقْم (٧٧٧).

وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ لَهُشَامَ: «وَلِذَلِكَ جَمَعَ الشَّاطِبِيُّ بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ عَنْ هَشَامٍ

فِي قَصِيدَتِهِ فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ لِتَحْرِيرِ الصَّوَابِ». النَّشْرُ: (ص ٥٧٧).

(٣) فِي (ب): «الْمَجْمُوعُ» وَلَعَلَّهُ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ لِأَنَّهُ أَثْبَتَهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بَنَحُو مَا فِي النُّسخَةِ (أ)

كَمَا سَيَأْتِي.

(٤) هُوَ: مَسْعُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ جُمُوعِ السَّجْلَمَاسِيِّ، مَقْرَأٌ فَقِيهٌ مُحَدِّثٌ، لَهُ شَرْحٌ عَلَى الدُّرَرِ اللَّوَامِعِ،

وَأَخَرٌ عَلَى تَفْصِيلِ عَقْدِ الدُّرَرِ، وَكِلَاهُمَا مَخْطُوطٌ (تُوفِيَ سَنَةَ ١١١٩ هـ). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ:

(٢٢٩/١٢).

(٥) هَكَذَا فِي (ب، د)، وَفِي (أ، ج) هَكَذَا: «كَذَلِكَ تَبَوُّءًا»، وَمَا أَثْبَتَهُ أَقْرَبُ لَوْزَنِ الْبَيْتِ.

(٦) فِي (ب): «الْمِصْرِيِّ» بِيَاءٍ.

(٧) لَمْ أَعْثَرِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ كِتَابِهِ. وَلَا مَنْقُولًا عَنْهُ.

يَقْتَضِي جريانَ الثلاثِ؛ لأنَّ حذفَ حرفِ [المدِّ] ^(١) عارضٌ حالةَ الوقفِ اتباعاً للرَّسمِ، فكان كـ ﴿مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾، وكذلك أخذته أداءً عن الشيوخ في ﴿دُعَاءَ﴾ إبراهيم ^(٢).
قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: قوله: ﴿يَأْتِسُوهُ إِلَّا﴾ ^(٣)، لقالونَ و البزِّي: الإدغامُ والتَّسهيلُ وجهان. انتهى.

قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا ابْنُ الْقَاضِي: «وهذا الإدغامُ في حرفي الأحزابِ و[حرفِ] ^(٤) الصَّدِيقِ؛ بل وكذا بابُ اجتماعِ الهمزتين إنَّما هو في الوصلِ خاصَّةً، والوقفُ بالهمزِ من غيرِ خلافٍ عندَ أحدٍ من القراءِ» إلى أن قال: «قلت مشيراً إلى ذلك هذه الأبيات:

وَالسُّوءُ فِي الصُّدِّيقِ، وَالنَّبِيِّ	مَعَالِدَي الْأَحْزَابِ يَا صَفِيِّ
بِالْهَمْزِ فِي الْوَقْفِ لِقَالُونَ وَرَدَّ	فَاقْرَأْ بِهِ وَرَدَّ قَوْلَ مَنْ جَعَدَ
وَلَا تَضَعْ فِي ضَبْطِهَا شَدًّا وَلَا	شَكْلًا لِفَقْدِ مُدْغَمٍ فِيهِ جَلَا
وَجُودُهُ لَدَى النَّبِيِّ ^(٥) حَتَّى	شَكْلًا وَشَدًّا مُطْلَقًا فَرَّقَ سَاءَ

انتهى.

(١) سقطت من (أ).

(٢) الكلام بمعناه في النشر: (ص ٢٥٩)، والمقصود أن ورثا ثبت الباء في الوصلِ فهي عنده بمنزلة الأصلية وحذف حرف المد عارض وقفاً اتباعاً للرسم فلذا أجريت فيها أحكام البدل الثلاثة. والله أعلم.

(٣) كتبت في كلا النسختين (حرفي)، والصواب ما أثبتته؛ لأن الذي في سورة الصديق (يوسف) موضع واحد فقط، وهذا هو الموافق لما في الفجر الساطع: (٣٨٧/٢).

(٤) هكذا في الفجر الساطع وهو الظاهر من نسخة أ، وأمَّا في (ب) فكتبت «النسيء».

وكذا تسهيلُ ﴿يَا سُوَيْدُ إِلَّا﴾ لهما إنما هو في الوصلِ خاصَّةً، والوقفُ بالهمزِ من غيرِ خلافٍ، قالَ ابنُ القاضي:

وَمَا سَهَّلُوهُ أَوْ أَبْدَلُوهُ^(١) بِوَصْلِهِمْ فَحَقَّقَهُ^(٢) وَقَفًا ثُمَّ بَدَأَ بِبَلَا امْتِرَا^(٣)

انتهى. نقل من الفجر الساطع لشيخ شيخنا ابن القاضي^(٣) رَحِمَهُ اللهُ^(٤).

قالَ [رَحِمَهُ اللهُ]^(٥): وقوله: ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا﴾ (٥٣) و﴿أَسْتَيْسَ﴾ (١١٠)، للبرزيِّ بالقلبِ والإبدالِ. انتهى.

قالَ في (التيسير): «الْبَرْزِيُّ من قراءتي على ابنِ خواستي^(٦) الفارسيِّ عن النَّقَّاشِ عن أبي^(٧) ربيعة عنه، ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا﴾، ﴿وَلَا تَأْنِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْنِسُ﴾ (٨٧) و﴿حَتَّى إِذَا أَسْتَيْسَ الرُّسُلُ﴾، وفي الرعدِ ﴿أَفَلَمْ يَأْنِسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (٣١) بالألفِ وفتحِ الياءِ من غيرِ همزٍ في الخمسة. والباقون بالهمزِ وإسكانِ الياءِ من غيرِ أَلِفٍ^(٨)،

(١) في (ج): «وما سهلوا او». وفي (د): «وما سهلوا وأبدلوه».

(٢) في (ب): «محققة».

(٣) سقطت كلمة «القاضي» من ب.

(٤) الفجر الساطع: (٣٨٧/٢).

(٥) سقطت من (أ).

(٦) في (أ) تحتل «خواشي» «خواستي». وفي (ب، ج، د): «حواش». والمثبت الصواب. كما في التيسير: (ص ٣٢٣) وغاية النهاية: (١/ ٣٩٢) إذ هو: عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن خواستي بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة أبو القاسم الفارسي ثم البغدادي يعرف بابن أبي غسان. (ت: ٤١٢).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) التيسير: (ص ٣٢٣).

فظهر من نصِّ (التَّيسِيرِ) أَنَّ الوجهَ الثَّانِي [الذي]^(١) ذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ مِنَ الزِّيَادَاتِ^(٢).
 قَوْلُهُ: ﴿يَكْأَسْفَى﴾ (٨٤)، قَرَأْتُهُ عَلَى الْمَغَارِبَةِ لِدُورِيِّ أَبِي عَمْرٍو بِالتَّقْلِيلِ
 كـ[أَخَوَاتِهِ]^(٣). وَالْمَفْهُومُ مِنَ (التَّيسِيرِ) الْفَتْحُ^(٤)، قَالَ ابْنُ الْقَاصِحِ^(٥): «وَلَمْ يَذْكُرْ فِي
 (التَّيسِيرِ) الْإِمَالَةَ، وَذَكَرَهَا الشَّاطِبِيُّ»^(٦)، وَصَرَّحَ فِي الطَّبِيعَةِ بِالْخِلَافِ فِيهِ وَفِي أَخَوَاتِهِ^(٧).
 أَخَوَاتِهِ^(٨).

(١) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

(٢) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَيَأْسُ مَعَ اسْتِيَأْسٍ اسْتِيَأْسُوا وَتَبَدَّلُوا... أَسْوَأُ أَقْلَبَ عَنِ الْبَرْزِيِّ بِخَلْفٍ وَأَبْدَلًا».
 وَأَبْدَلًا. رَقْم (٧٨٢).

وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: وَبَابُ يَأْسٍ أَقْلَبَ أَبْدَلَ خَلْفَ هَب. رَقْم (٢٢٥)، فَلَا مَانِعَ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهِ
 عَلَى قَاعِدَةِ الْمُؤَلَّفِ فِيمَا خَرَجَ عَنِ التَّيسِيرِ وَذَكَرَ فِي الطَّبِيعَةِ.
 (٣) هَكَذَا فِي (ب، ج)، وَفِي (أ، د): «كَالْمَغَارِبَةِ» وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الْأَقْرَبُ.

(٤) التَّيسِيرُ: (ص ١٧٩).

(٥) فِي (د): «ابْنُ الْقَاضِي».

(٦) سَرَّاجُ الْقَارِي لِابْنِ الْقَاصِحِ: (ص ١٢٧)، وَنَصَّهُ: «وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ إِمَالَةً (أَسْفَى) وَنَبَهُ النَّازِمَ عَلَيْهِ
 عَلَيْهِ بِتَأْخِيرِهَا وَوَصَفَهَا بِالْإِرْتِفَاعِ لِتَقْدِمِهَا فِي التَّلَاوَةِ وَلَيْسَتْ رَمَازًا فِي: الْعِلَالِ».

(٧) قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي الطَّبِيعَةِ (أَبْيَاتٌ رَقْم (٢٩٨-٣٠٠)):

... وَكَيْفَ فَعَلَى مَعَ رُؤُوسِ الْإِي حَدِّ

خَلْفَ سَوَى ذِي الرَّا وَأَنْتَى وَبَلَّتَى... يَا حَسْرَتَى الْخَلْفَ طَوَى قَبِلَ مَتَى

بَلَى عَسَى وَأَسْفَى عَنْهُ نَقَلَ... وَعَنْ جَمَاعَةٍ لَهُ دُنْيَا أَمَلْ.

[سُورَةُ الرَّعْدِ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿أَءَدَا﴾ ﴿أَءَنَّا﴾ (٥): الاستفهامُ في الأوَّل والخبرُ في الثَّاني لِنافعِ والكسائيِّ. وعكسُهُ لابنِ عامِرٍ. والاستفهامُ فيهما لِمَنْ بقي. وكذلك في سورةِ الإسراءِ والمؤمنون والسجدة والصفات، وهشامٌ بالفصلِ في هذا الباب. انتهى^(١).

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ إِلَى ﴿مَنَاقِبِ﴾ (٢٩): أَوْجُهُ الْأَزْرَقِ وَقَفَاً تِسْعَةً^(٢) أَوْ سَبْعَةً^(٣)، وَأَوْجُهُ الْوَقْفِ بِالرَّومِ خَمْسَةً فَنَأْمَلُ^(٤).

(١) قال الشاطبي: «وما كرر استفهامه نحو آثذا ... أثنا فذوا استفهام الكل أولا

سوى نافع في التمل والشام مخبرٌ ... سوى النازعات....» إلى أن قال:

«وهو في الثَّاني أتى راشدا ولا»، ثم قال: «وهم على أصولهم وامتدد لوا حافظ بلا». آيات رقم (٧٨٩-٧٩٣).

(٢) وهي قصر البدل مع فتح «طوبى» مع الثلاثة في البدل الموقوف عليه، وتوسط البدل مع الفتح والتقليل في «طوبى» وعلى كُلٍّ منهما التَّوسط والطُّول، وطول البدل مع الفتح والتقليل وعلى كُلٍّ منهما الطُّول.

(٣) وذلك بحذف التَّوسط في البدل مع الفتح في «طوبى» مع توسط وطول في البدل الموقوف عليه، وهذا القول المعتبر عند كثير من المحققين، أي أن الفتح في ذات الياء يأتي معه قصر وطول، والتقليل يأتي عليه التَّوسط والطُّول، وأمَّا الفتح مع التَّوسط فليس من طريق الحرز بل من النشر كما في حل المشكلات: (ص ٨٢)، والمؤلف يخالف في هذا كما هو واضح من منهجه.

(٤) لأنَّه يعامل معاملة الموصول فيسوّى بين البدلين؛ لأن الروم له حكم الوصل.

قوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِنِيسَ الَّذِيكَ ءَامَتُوا﴾ (٣١): أوجهُ الأزرقِ أربعة: توسطُ ﴿يَأْتِنِيسَ﴾ يأتي عليه ثلاثة في البدل، والطول يأتي عليه الطول.

[سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قوله في سورة إبراهيم: ﴿فَأَجْعَلْ أَفْنِدَةً مِّنَ النَّاسِ﴾ (٣٧)، هشام بالياء. انتهى.

قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «هشام من قراءتي على أبي الفتح ﴿أَفْنِدَةً مِّنَ النَّاسِ﴾ بالياء^(١) بعد الهمزة، وكذلك نَصَّ عليه الخُلَوَانِيُّ^(٢)». انتهى. فظهر من نَصِّه أَنَّ الوجهَ الثَّانِي الذي ذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ مِنَ الزِّيَادَاتِ^(٣).

قوله: ﴿وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (٣٨) إِلَى ﴿يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ (٤١): أوجهُ ورشٍ سبعة^(٤).

(١) فِي (ب، ج، د): «بياء»، وهو الموافق لما فِي التَّيْسِيرِ.

(٢) التَّيْسِيرِ: (ص ٣٣١)، وزاد فِيهِ: «عنه، وبه أَخَذَ».

(٣) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَأَفْنِدَةً بِالْيَا بِخَلْفِ لَهُ وَلَا». رَقْم (٨٠٠).

(٤) وَهِيَ: الْفَتْحُ فِي (يَخْفَى) مَعَ التَّوَسُّطِ فِي (شَيْ) وَعَلِيهِ الثَّلَاثَةُ فِي (دَعَاءِي)، وَالْفَتْحُ مَعَ الطُّوْلِ وَعَلِيهِ الطُّوْلُ، وَالتَّقْلِيلُ مَعَ التَّوَسُّطِ وَعَلِيهِ تَوَسُّطُ وَطُولُ، وَالتَّقْلِيلُ مَعَ الطُّوْلِ وَعَلِيهِ الطُّوْلُ.

[سُورَةُ الْحَجَرِ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْحَجَرِ: ﴿فَلَمَّا جَاءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ (٦١)، يَخْتَصُّ وَجْهَ الْإِبْدَالِ لُورِشٍ وَقَبْلَ بِالْقَصْرِ وَالْمَدِّ^(١)، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ فِي الْقَمَرِ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ (القمر ٤١). انتهى.

وَلَا مَانِعَ مِنَ التَّوَسُّطِ رَغِيًّا لِلْجَانِبَيْنِ كَمَا الْمَغَارِبَةُ.

وَإِذَا جُمِعَتْ لُورِشٍ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا ءَالَ لُوطٍ﴾ (٥٩) إِلَى ﴿جَاءَ ءَالَ لُوطٍ﴾^(٢) فَيَأْتِي عَلَى قَصْرِ ﴿إِلَّا ءَالَ﴾: تَسْهِيلُ ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ مَعَ الْقَصْرِ، وَإِبْدَالُهُ مَعَ الْقَصْرِ وَالْمَدِّ، وَعَلَى تَوَسُّطِ ﴿إِلَّا ءَالَ﴾ تَسْهِيلُ ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ مَعَ التَّوَسُّطِ، وَإِبْدَالُهُ مَعَ الْقَصْرِ وَالْمَدِّ، وَعَلَى مَدِّ ﴿إِلَّا ءَالَ﴾ تَسْهِيلُ ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ مَعَ الْمَدِّ، وَإِبْدَالُهُ مَعَ الْقَصْرِ وَالْمَدِّ فَهِيَ تِسْعَةٌ أَوْجُهُ.

وَأَمَّا: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾ (القمر ٤١) إِلَى ﴿يَتَايَنِينَ﴾ (القمر ٤٢) فَتَأْتِي أَوْجُهُ فِي سُورَتِهِ.

(١) فِي (أ)، (د) زِيَادَةُ كَلِمَةِ «يَخْتَصُّ»؛ لَكِنِّهَا لَمْ تَنْقُطْ فِي (أ). وَالْمَقْصُودُ أَنَّ لُورِشٍ التَّسْهِيلَ مَعَ ثَلَاثَةِ الْبَدَلِ وَلَهُ الْإِبْدَالُ، لَكِنِ عَلَى وَجْهِ الْإِبْدَالِ فِي (ءَالِ) يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ، فِيمَا أَنَّ يَحْذِفُ أَحَدُهُمَا فَيَكُونُ الْمَدُّ حَرَكَتَيْنِ، لِأَنَّ اللَّامَ بَعْدَهُ مَتَحَرِّكَةٌ، وَإِنَّمَا أَنَّ يَزَادُ فِي الْمَدِّ فَيَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِالْفِ مِمْدَ سِتْ حَرَكَاتٍ حِينَئِذٍ. وَزَادَ الْمُؤَلِّفُ التَّوَسُّطَ رَغِيًّا لِلْجَانِبَيْنِ. وَأَمَّا (جَاءَ أَهْلُ): فَالْمَدُّ حَالُ الْإِبْدَالِ سِتْ حَرَكَاتٍ لَا غَيْرَ. إِضَافَةً إِلَى التَّسْهِيلِ.

(٢) سَقَطَتْ «جَاءَ ءَالَ لُوطٍ» مِنْ (ج).

وإذا وصلت إلى ﴿وَجَاءَ أَهْلُ﴾ (٦٧) فيأتي له على قصر ﴿إِلَّاءَ آلٍ﴾ تسهيلُ الهمزة الثانية فيهما، أي: في ﴿جَاءَ آلٍ﴾ و﴿وَجَاءَ أَهْلُ﴾ مع قصرِ البدلِ في ﴿جَاءَ آلٍ﴾. وإبدالُ ﴿جَاءَ آلٍ﴾ و﴿وَجَاءَ أَهْلُ﴾ مع مدِّهما. ومع قصرِ الأوَّلِ ومدِّ الثاني.

وعلى التَّوسُّطِ في ﴿إِلَّاءَ آلٍ لُوطٍ﴾ تسهيلُ الثانية فيهما مع توسُّطِ البدلِ في ﴿جَاءَ آلٍ﴾، وإبدالُ ﴿وَجَاءَ أَهْلُ﴾ فقط، والإبدال فيهما مع مدِّهما، ومع قصرِ الأوَّلِ ومدِّ الثاني^(١).

وعلى الطُّولِ في ﴿إِلَّاءَ آلٍ لُوطٍ﴾ تسهيلُ الثانية فيهما مع الطُّولِ في المغيَّرِ، وإبدالُ ﴿وَجَاءَ أَهْلُ﴾ فقط، والإبدال فيهما مع مدِّهما، ومع قصرِ الأوَّلِ ومدِّ الثاني.

وإذا ابتدأت من: ﴿جَاءَ آلٍ لُوطٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ﴾ (٦٧) فالتسهيلُ في ﴿جَاءَ آلٍ﴾ مع القصرِ يأتي عليه تسهيلُ ﴿وَجَاءَ أَهْلُ﴾، ومع توسُّطِهِ وطولِهِ يأتي على كليهما تسهيلُ ﴿وَجَاءَ أَهْلُ﴾ وإبداله، والإبدالُ في ﴿جَاءَ آلٍ﴾ مدًّا وقصرًا يأتي عليه إبدالُ ﴿وَجَاءَ أَهْلُ﴾.

وفيه لقنبلٌ ثلاثة أوجه: التَّسهيلُ فيهما وإبدالُ الأوَّلِ مع المدِّ والقصرِ وإبدالُ الثاني.

وفي ﴿جَاءَ آلٍ لُوطٍ﴾ للسُّوسِيَّ وجهان: الإظهارُ والإدغامُ.

(١) من قوله «وعلى التَّوسُّطِ...» إلى هنا سقطت من (ج).

[سُورَةُ النَّحْلِ]

قوله: ﴿شُرَكَاءَ ع﴾ (٢٧)، لا يُقْرَأُ لِلْبَرِيِّ بِتَرْكِ الْهَمْزَةِ لَا مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيَّةِ لِقَوْلِهِ فِيهَا: الْخُلْفُ فِي الْهَمْزِ هَاهُنَا^(١)، وَلَا مِنْ طَرِيقِ (الطَّيْبَةِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا لَشَدَوِذِهَا، وَقَرَأَ بِهَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ كَمَا فِي (الإفَادَةِ الْمُقْنَعَةِ فِي قِرَاءَةِ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ)^(٢).
قوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ إِلَى ﴿الْأَعْلَى﴾ (٦٠)، فِيهِ لِلْأَزْرِقِ سِتَّةُ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: تَوْسُطُ الْبَدَلِ وَاللَّيْنِ مَعَ تَقْلِيلٍ ﴿الْأَعْلَى﴾ فَقَطْ^(٣).

وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى ﴿السَّوَاءِ﴾ فَيَأْتِي عَلَى كُلِّ مِنْ قَصْرِ الْبَدَلِ وَتَوْسُطِهِ تَوْسُطُ اللَّيْنِ، وَعَلَى طَوْلِ الْبَدَلِ وَجِهَانِ فِي اللَّيْنِ.

قوله: ﴿وَلَيْسَ آيٍ﴾ (٩٠)، فِيهِ لَحْمَزَةٌ ثَمَانِيَّةٌ عَشْرٌ وَجِهًا: إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مَعَ الْمَدِّ وَالتَّوَسُّطِ وَالْقَصْرِ، وَالتَّسْهِيلِ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَإِسْكَانِ الْيَاءِ مَعَ الثَّلَاثَةِ، وَرُومِ حَرَكَتِهَا مَعَ الْقَصْرِ، فَهَذِهِ تِسْعَةٌ تَأْتِي مَعَ كُلِّ مِنْ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وَتَحْقِيقِهَا؛ لِتَوْسُطِهَا بِزَائِدٍ.

(١) قَالَ الشَّاطِئِي: «وَفِي شُرَكَائِ الْخُلْفِ فِي الْهَمْزِ هَاهُنَا» رَقْم (٨٠٨).

(٢) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْإِفَادَةِ الْمُقْنَعَةِ لِلْمُؤَلَّفِ: (لَوْح ١٠٠).

(٣) وَهِيَ، قَصْرُ (الْآخِرَةِ) مَعَ تَوْسُطِ (السَّوَاءِ) مَعَ فَتْحِ (الْأَعْلَى)، تَوْسُطُهَا مَعَ التَّقْلِيلِ، الطُّوْلُ فِي (الْآخِرَةِ) مَعَ التَّوَسُّطِ وَطَوَّلُ فِي (السَّوَاءِ) وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا الْفَتْحُ وَالتَّقْلِيلُ فِي (الْأَعْلَى). وَقَوْلُهُ: مَعَ تَقْلِيلِ (الْأَعْلَى) فَقَطْ، لِإِخْرَاجِ الْفَتْحِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ.

ويوافقه هشامٌ في تسعةٍ منها، وهذا على القولِ بأنَّ الياءَ صورةٌ للهمزةِ فيها، وأمَّا على القولِ بزيادتها لمعنى فليسَ له إلا عشرةٌ أوجهٍ، وهشامٌ خمسةٌ أوجهٍ^(١).

[سُورَةُ الْإِسْرَاءِ]

قوله: ﴿الْأَقْصَا﴾ (الإسراء: ١)، فيه للأزرقِ وقفًا وجهان^(٢).

قوله تعالى^(٣): ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ إلى ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ﴾ (٦٠)،
(٦٢)، فيه للأزرقِ تسعةٌ أوجهٍ: قصرُ ﴿لِآدَمَ﴾ وتوسطُه وطولُه، يأتي على كُلِّ منها ثلاثةٌ أوجهٍ في ﴿أَسْجُدُ﴾ و﴿أَرَأَيْتَكَ﴾: تسهيلُها، وإبدالُ الأوَّلِ مع وجهين في الثاني، كُلُّها من (السَّاطِبة).

قالَ رَجَمَهُ اللهُ: قوله في الإسراء: ﴿وَنَنَا بِحَابِدَةٍ﴾ (الإسراء: ٨٣)، وجُهْ إمالته عن السُّوسِيَّ ضَعِيفٌ، وكذلك حرفُ فصلت^(٤). انتهى.

قالَ في (التَّيسِيرِ): «وقد رُوي عن أبي شُعَيْبٍ مَثَلُ ذَلِكَ»^(٥). انتهى.
يعني: بالإمالةِ فضَعَّفَها بصيغةِ المجهولِ^(٦).

(١) وأوجه حمزة هي: الخمسة القياسية الأولى، مع تحقيق الهمزة الأولى، ثم مع تسهيلها. ويوافقه هشام في الخمسة التي مع التحقيق فقط.

(٢) هما: التَّقْلِيلُ والْفَتْحُ.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أي: قوله تعالى: (أعرض ونا) (٥١).

(٥) التَّيسِيرُ: (ص ٣٤٤).

(٦) ووافقه في ترك الإمالة، وأنَّ ذكر الداني للإمالة إنما هو على سبيل الحكاية فقط لا الأخذ:

[سُورَةُ الْكَهْفِ]

قوله: ﴿كَلِمَاتٍ﴾ (٣٣)، لا إمالة فيه لأحدٍ مِنَ السَّبْعَةِ وَقَفَا؛ نعم فيه الفتح والتَّخْفِيلُ^(١) وَقَفَا مِنْ عَشْرِ نَافِعٍ فَقَطْ^(٢).

وإليه أشار الشَّيْخُ المَحْدَثُ مَسْعُودُ جُمُوعٍ رَحِمَهُ اللهُ بِقَوْلِهِ:

«كَلِمَاتُ الدِّيِّ الْوَقْفِ وَأَوْ كَلِمَتَاهُمَا بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيلِ قُلُهُ فِيهِمَا^(٣)
لِلْأَرْزَقِ الْمِصْرِيِّ ثُمَّ مَنْ بَقِيَ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ فَذَا قَدْ اقْتَضَى^(٤)»

الحسيني في تحرياته: (ص ٢٣٧)، والخليجي كذلك: (ص ١٣٧). والشاطبي أعلم بمراد الداني من غيره، ولذا ذكر فيها الوجهين بقوله: «تناشرع يمن باختلاف». رقم (٣١٢)، وتبعه الشراح بإثباتها، قال القاسي: «وأشار بظاهر اللفظ إلى أن إضجاعه طريق يمن لصحة نقله وظهور حجته»، وقال الموصلي: «مدح الإمالة بأنه محل يمن وبركة»، وخالف في ذلك المحررون المتأخرون. ينظر: فتح الوصيد: (ص ٤٣٧)، زيادات الشاطبية على التيسير للدكتور سامي: (ص ٨٦)، اللآلئ الفريدة للقاسي: (١/ ٤٠٧). شرح شعلة على الشاطبية (كنز المعاني): (ص ١٦٨).

(١) سقطت من (ب).

(٢) رجح ابن الجزري الفتح فيها للجميع، وقال: «والقراء وأهل الأداء على الأول»، يعني أن ألفها للثنية وليست للتأنيث، ثم قال: «والوجهان جيدان ولكنني إلى الفتح أجنح...». ينظر: النشر: (ص ٤٢٣)، حل المشكلات: (ص ١٣٨)، البدور الزاهرة: (ص ٢٤٠).

(٣) في (ب): «كلنا لدى الوقف واو كلاهما قله فيها».

(٤) لم أقف على البيت.

وَأَمَّا ﴿رَحَى﴾ (الرحمن ٥٤) و﴿أَقْصَا﴾ (القصص: ٢٠، يس: ٢٠) و﴿طَفَا الْمَاءُ﴾ (الحاقة ١١) وقفاً، فأشار إليها شيخُ شيوخنا ابنُ القاضي رَحِمَهُمَا اللهُ تعالى بقوله:
 جَنَّا وَالْأَقْصَا مَعَ طَفَى الْمَاءِ رُقِقَتْ فِي وَفِيهِمْ كَلْنَا بِفَتْحٍ شُهِرَتْ^(١)
 وقال غيره:
 «تَرَاءَ جَنَّا أَقْصَا طَفَى الْمَاءِ كُلَّهَا تُمَالُ لِيُورِثَ حَالَةَ الْوَقْفِ فَأَعْقِلَا»^(٢)
 انتهى.

ويجري له فيها ما يجري في ذواتِ الباءِ مِنْ طريقِ (السَّبْعَةِ).
 قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: قوله في الكهف: ﴿قَالَ أَتُؤْتِي﴾ (٩٦)، لأبي بكر بوصلِ الهمزة.
 والابتداءُ بها مكسورة. انتهى^(٣).
 والمأخوذ به وجهان.

[سُورَةُ مَرْيَمَ]

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: سورةُ مريم: قوله: ﴿كَهَيَّعَ﴾ (١)، للسُّوسِيِّ بفتحِ الباءِ.
 انتهى.

(١) الفجر الساطع: (٣/٣٠٩).

(٢) الأبيات لأبي عبد الله محمد بن علي الجزولي الأنسوي (١٠٠٩هـ)، ينظر: قراءة نافع: (١٣٦٥/١).

(٣) قال الشاطبي: «... والثاني فشا صف بخلفه ... ولا كسر وابدأ فيها الباء مبدلاً وزد قبل همز الوصل والغير فيها ... بقطعها والمد بدءاً وموصلاً». بيت رقم (٨٥٦)، وما بعده.

قَالَ فِي (التَّيْسِ): «وَكَذَا قُرِئْتُ فِي رَوَايَةِ أَبِي شُعَيْبٍ عَنْ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ قِرَاءَتِهِ» إِلَى أَنْ قَالَ «وَأَبُو عَمْرٍو بِإِمَالَةِ الْهَاءِ وَفَتْحِ الْيَاءِ». انْتَهَى.

يعني: قرأ في رواية أبي شعيب عن فارس بإمالة الهاء والياء جميعاً، ثم قال: «ونافع: الهاء والياء [بينَ بين]»^(١) «^(٢)». انْتَهَى.

ولم يذكر الفتح لقالون مع أنه من طريق الكتاب.

قوله: ﴿لَا هَبَ لَكِ﴾ (١٩)، المأخوذ به لقالون وجهان^(٣)، قَالَ فِي (التَّيْسِ): «وَكَذَا»^(٤) رَوَى الْخُلَوَانِيُّ عَنْ قَالُونَ^(٥). انْتَهَى.

يعني: بالإبدال مع أَنَّ [الإبدال]^(٦) ليس من طريق الكتاب [لأنه]^(٧) للحلواني.

(١) كذا في (ب)، وهو الموافق لما في التَّيْسِ، وسقطنا من (أ، ج، د).

(٢) التَّيْسِ: (ص ٣٥٦)، وتبعه على ذلك الشاطبي فقال: «بينَ بين ونافع لدى مريم ها يا». وأما إمالة الياء للسُّوسِيَّ فقال فيها: وكم صحبة يا كاف والخلف ياسر. رقم (٧٣٩). وقال ابنُ الجوزي: «يا عين صحبة كسا والخلف قل لثالث» رقم (٣١٨). قال المنصوري: «وإمالة الياء للسُّوسِيَّ ليست من طريق الشَّاطِبِيَّة ولا التَّيْسِ ولا الطَّيْبَةِ»، وقد ذكر الدَّانِي الإمالة في الجامع ولكنها من غير طريق التَّيْسِ ثم ذكرها في التَّيْسِ دون ذكر الطريق فأوهم أنها من طريق الكتاب وليس كذلك وتبعه عليه الشاطبي. ينظر: النَّشْر: (ص ٤١٥)، تحريات المنصوري: (ص ٢٣٨).

(٣) قال الشاطبي: «وهزأ به بالياء جرى حلو بجره ... بخلف». رقم (٨٦٢).

(٤) في (ب): «وكذلك».

(٥) التَّيْسِ: (ص ٣٥٧).

(٦) هكذا في (ب، ج، د). وأما في (أ) فكتبت «الابتداء»، ولعله خطأ من الناسخ.

(٧) سقطت من (أ).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿لَا هَبَ لَكَ﴾، لِقَالُونَ بِالْهَمْزَةِ. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: ﴿لَقَدْ جِئْتَ﴾ (٢٧)، فِيهِ لِلْسُّوسِيِّ وَجْهَانِ: الْإِظْهَارُ وَالْإِدْغَامُ، قَالَ فِي

(التَّيْسِيرِ): «وَأَقْرَأَنِي أَبُو الْفَتْحِ ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ بِالْإِدْغَامِ لِقَوَّةِ الْكُسْرَةِ، وَقَرَأْتُهُ

أَيْضًا بِالْإِظْهَارِ لِأَنَّهُ مَنْقُوصُ الْعَيْنِ»^(١). انْتَهَى.

وَبِالْإِدْغَامِ فَقَطَّ قَرَأْتُهُ عَلَى الْمَغَارِبَةِ.

(١) التَّيْسِيرُ: (ص ١٣٨)، وَتَبِعَهُ الشَّاطِبِيُّ فَقَالَ: «وَفِي جِئْتَ شَيْئًا أَظْهَرُوا لِحُطَابِهِ

وَنَقْصَانِهِ وَالْكَسْرَ الْإِدْغَامَ سَهْلًا». بَيْت رَقْم (١٤٨).

[سُورَةُ طه]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ طه: مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ مِنْ رُؤُوسِ الْآيِ فِي أَخَوَاتِهَا الْعَشْرِ مَقْلَلٌ لُورَشٍ.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: ﴿لِنُجْزِي﴾ (١٥) و﴿قَالَ لَهُمُ مُوسَى﴾ (٦١) و﴿إِلَى مُوسَى﴾ (٧٧) و﴿وَالَهُ مُوسَى﴾ (٨٨) و﴿وَعَصَى﴾ (١٢١) و﴿الَّذِي أُعْطِيَ﴾ (٥٠) و﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ (١٢٥)، لَيْسَتْ مِنْ رُؤُوسِ الْآيِ. انْتَهَى.

ذَكَرَ سَبْعَةَ وَبَقِيَ سِتَّةٌ. وَقَدْ أَشَارَ شَيْخُ شَيْخِنَا إِلَى الْكُلِّ بِاعْتِبَارِ أَبِي عَمْرٍو فِي ضَمْنِهِ وَرُشٍّ - وَمَعْلُومٌ أَنَّ وَرْشًا [لَه] ^(١) فِي غَيْرِ رُؤُوسِ الْآيِ وَجِهَانٌ - بِقَوْلِهِ:

وَهَاكَ مَا يُفْتَحُ لِلْبَصْرِ
مُتَنَسِّبًا بِالْآيِ يَاصَفِي
نُجْزَى وَأَعْطَى فَتَوَلَّى بِالْفَا
أَلْقَى بِقَيْدِ السَّامِرِيِّ يَلْقَا
يُقْضَى تَعَالَى ^(٢) وَعَصَى وَأَعْمَى
وَقَبْلَ وَبَلْكُمْ وَغَضِبَانَ وَرَدَّ
وَفَنَسَى كَحَشَوَهَا تَجَ فَقَدْ ^(٣)

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِمْ مُؤْمِنًا﴾ (٧٥)، لَا خِلَافَ عَنْ هِشَامٍ فِي إِشْبَاعِ كَسْرَةِ الْهَاءِ كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ. انْتَهَى ^(٤).

(١) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

(٢) فِي (ب): «مَعَا» بَدَلًا مِنْ «تَعَالَى» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) لَمْ أَعَثِرْ عَلَى الْآيَاتِ.

(٤) وَسَبَبُ ذَلِكَ التَّوَهَّمُ أَنَّ الشَّاطِبِي قَالَ: «وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانَهُ ... بِخِلَافِ..»

قَالَ فِي (التَّبْسِيرِ) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَنْ لَهُ الْخِلَافُ بَيْنَ الْإِخْتِلَاسِ وَالْإِشْبَاعِ وَالْإِسْكَانِ:
«وَالْبِقَارُونَ بِإِشْبَاعِهَا»^(١). انْتَهَى، وَمِنْ جَمَلَةِ الْمَشْبَعِينَ هَشَامٌ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمِنْ أَنَايَ﴾ (١٣٠)، لِحَمْزَةٍ سَبْعَةٍ وَعَشْرُونَ وَجْهًا وَقَفًا كُلُّهَا صَحِيحَةٌ:
فَفِيهِ الْبَدَلُ مَعَ الْمَدِّ وَالتَّوَسُّطِ وَالْقَصْرِ، وَالتَّسْهِيلُ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَابْدَالُ الْهَمْزَةِ
يَاءً سَاكِنَةً مَعَ الثَّلَاثَةِ، وَرَوْمُ الْحَرَكَةِ مَعَ الْقَصْرِ، فَهَذِهِ تِسْعَةٌ مَضْرُوبَةٌ فِي النَّقْلِ وَالسَّكَنِ
وَعَدَمِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْيَاءَ صَوْرَةٌ لِلْهَمْزَةِ. وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا زَائِدَةٌ -
وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ وَلَهَا وَجْهٌ فِي كِتَابِ الرَّسْمِ - فَلَهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ وَجْهًا، وَأَوَجُّهُ هَشَامٌ بَارِزٌ.

[سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ]

قَوْلُهُ: ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلَاءَ﴾^(٢) إِلَى ﴿الْعُمُرُ﴾ (٤٤): الْمَأْخُودُ بِهِ لِلْأَزْرِقِ سِتَّةُ
أَوْجُهٍ^(٣).

رَقْمُ (١٦٣).

فَظَاهَرَ الْعِبَارَةَ يَوْهَمُ أَنَّ لَفْظَ «يَأْتُهُ» الْمُتَقَدِّمُ دَاخِلٌ فِي الْخِلَافِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ لَهُ
الْقَصْرَ فِيهِ، وَالشَّاطِئِي إِنَّمَا أَرَادَ الْأَلْفَاظَ السِّتَةَ مِنْ يُوْدُهُ... يَتَقَهُ، وَلَعَلَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى الشَّهْرَةِ فِي ذَلِكَ
مِنْ عَدَمِ إِدْخَالِ يَأْتُهُ فِيهَا. يَنْظُرُ: إِبْرَازُ الْمَعَانِي: (ص ١٢٦)، حُلُّ الْمَشْكَلَاتِ: (ص ١٤١)، مُخْتَصَرُ
بُلُوغِ الْأَمْنِيَّةِ: (ص ١٦٧)، بَحْثُ زِيَادَاتِ الشَّاطِئِيَّةِ عَلَى التَّبْسِيرِ: (ص ٣٨).

(١) التَّبْسِيرِ: (ص ٣٦٤).

(٢) فِي (أ، ب، ج): «بَلْ مَتَّعْتُ» وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي فِي (ج). وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٣) وَهِيَ ثَلَاثَةُ الْبَدَلِ فِي (آبَانِهِمْ) مَعَ تَغْلِيظِ اللَّامِ وَتَرْفِيقِهِ فِي (طَال).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿بَلْ مَنَعْنَا هَؤُلَاءِ وَءَابَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾، لُورِشٍ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ، قَصْرُ الْبَدَلِ مَعَ تَرْقِيقِ اللَّامِ فَقَطْ، وَتَوْسُطُهُ مَعَ التَّفْخِيمِ وَالتَّرْقِيقِ، وَمُدُّهُ كَذَلِكَ. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ﴾ إِلَى ﴿وَالْمُتَّقِينَ﴾ (٤٨)، فِيهِ لِلْأُزْرِقِ سَبْعَةُ أَوْجِهٍ: قَصْرُ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ وَالْفَتْحُ فِي ﴿مُوسَى﴾ مَعَ تَفْخِيمِ ﴿ذِكْرًا﴾ وَتَرْقِيقِهِ. ثَالِثُهَا: تَوْسُطُ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مَعَ التَّقْلِيلِ وَتَفْخِيمِ ﴿ذِكْرًا﴾. رَابِعُهَا: مَدُّ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مَعَ فَتْحِ ﴿مُوسَى﴾ وَتَفْخِيمِ ﴿ذِكْرًا﴾. خَامِسُهَا: مَا ذُكِرَ مَعَ التَّرْقِيقِ. سَادِسُهَا وَسَابِعُهَا: مَدُّ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مَعَ تَقْلِيلِ ﴿مُوسَى﴾ وَتَفْخِيمِ ﴿ذِكْرًا﴾ وَتَرْقِيقِهِ. زَادَ بَعْضُهُمْ ثَامِنًا وَهُوَ تَوْسُطُ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مَعَ الْفَتْحِ فِي ذَاتِ الْبَاءِ وَتَفْخِيمِ ﴿ذِكْرًا﴾ وَبِهِ أَخَذْتُ. انْتَهَى.

[سُورَةُ الْحَجِّ]

قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْلُوا﴾^(١) (٢٣)، فِيهِ لِحْمَزَةُ وَقْفًا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ:
الْأَوَّلُ: إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ وَآوًا سَاكِنَةً بَعْدَ تَقْدِيرِ إِسْكَانِهَا، وَفِيهِ مُوَافَقَةُ الرَّسْمِ.
الثَّانِي: تَسْهِيلُهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ مَعَ الرَّوْمِ، وَحُكِّي تَسْهِيلُهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْمَعْصُلُ.
وَيَجُوزُ إِبْدَالُهَا وَآوًا مَكْسُورَةً.

(١) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ بِأَلْفِ التَّنْوِينِ. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِرِسْمِ الْمُصْحَفِ، وَقِرَاءَةُ حِمْزَةٍ وَمِنْ مَعَهُ (لَوْلُوا) بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ، فَلِذَلِكَ أَتَتْ فِيهَا هَذِهِ الْأَوْجُهَةُ، وَقُرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ بِالنَّصْبِ: (وَلَوْلُوا). قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَمَعَ فَاطِرِ انْصَبْ لَوْلُوا نَظِمَ أَلْفَةً» رَقْمُ (٨٩٥).

فإن وقفت بالسكون فهو كالأول لفظاً وإن اختلفا تقديرًا، وإن وقفت بالروم^(١) فهو الوجه الثالث، وهشام مثله^(٢).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قوله في سورة الحج: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ (٣٦)، لابن ذكوان بالإظهار. انتهى.

وبه أخذت فقط على المغاربة، والإدغام ليس من طرق الكتاب، ولذا قال الشاطبي: «يقتلا»^(٣).

[سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ]

قوله: ﴿تَنَزَّلَا﴾ (٤٤) المقروء به على المغاربة الإمالة.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قوله في سورة المؤمنون^(٤): ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا تَنْزِيلًا﴾، لأبي عمرو بالفتح. انتهى^(٥).

(١) أي بإبدالها مع الروم.

(٢) نص على هذه الأوجه: ابن الجزري في النشر: (٣٤٩، ٣٥٠). ولا خلاف في إبدال الأولى منها.

(٣) قال الشاطبي: «وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا» بيت (٢٦٩)، وردَّ ابنُ الجزري هذا الوجه

بقوله: «لا وجبت وإن نقل». رقم (٢٦١)، ووافقه الخليجي في حل المشكلات: (ص ١٤٢).

(٤) في (ج، د): «المؤمنين».

(٥) ورجحه المنصوري والخليجي، ينظر: حل المشكلات: (١٤٣).

[سُورَةُ النَّوْرِ]

قوله: ﴿عَلَى الْإِلَهِ إِنْ أَرَدَنْ﴾ (٣٣)، لورشٍ عدمُ الاعتدادِ، وعليه الإشباعُ كـ ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ (البقرة: ٣١)، والاعتدادُ وعليه القصرُ كـ ﴿السَّمَاءُ إِلَهُ﴾ (الزخرف: ٨٤).

قال ابنُ أجروم^(١) في [فوائده]^(٢): «إِنْ حُرِّكَ مَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ [الثَّانِيَةِ]^(٣) بَعَارِضٍ نَحْوِ ﴿الْإِلَهِ إِنْ أَرَدَنْ﴾ فَمَنْ اعْتَدَّ^(٤) جَوَزَ الثَّلَاثَةَ^(٥)، وَمَنْ لَمْ يَعْتَدَّ أَشْبَعَ لَا غَيْرَ^(٦)». انتهى، والتَّوَسُّطُ رَوَايَةُ الْمَغَارِبَةِ.

(١) في (ب): «ابن الجروم». والمقصود هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي نحوي لغوي مقرئ، ولد ٦٧٢ هـ، ألف: الأجرومية في النحو، وفرائد المعاني في شرح الشَّاطِبِيَّة وأرجوزة في قراءة نافع (ت: ٧٢٣ هـ). ينظر: قراءة نافع: (١/٣٧٥)، الأعلام: (٧/٣٣).
(٢) هكذا تبدو في جميع النسخ، والصواب - والله أعلم - «فرائده» نسبة إلى كتابه: فرائد المعاني؛ إلا أن يكون له كتاب في الفوائد لا أعلمه.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) في (ب، د): «اعتد به».

(٥) وهي القصر والتَّوَسُّط والطُّول، فتصبح من قبيل البذل، فإذا جمعت مع التسهيل وإبدالها ياء مكسورة أصبحت خمسة، والذي عليه العمل أربعة: التسهيل وإبدالها ياء مكسورة، وإبدالها حرف مد مع القصر - نظرا لتحرك ما بعده - أو إبدالها مع الطُّول على عدم الاعتداد بالعارض، ينظر: البدائع: (٢٤٩)، حل المشكلات: (ص ١٤٤).

(٦) فرائد المعاني لابن أجروم: (٦٨٦، ٦٨٧)، والكلام بمعناه، وذكره صاحب قراءة نافع: (١٦٥٠).

وإذا جمعت له من ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ﴾ إلى ﴿عَلَى الْيَغْلَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾؛ فيأتي له على قصر البدل مع الفتح ثلاثة أوجه في ﴿الْيَغْلَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ من (الشَّاطِيبِيَّةِ)، وعلى توسطه مع الفتح تسهيلُ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ وإبدالها ياءً مكسورةً، كلاهما من تلخيصِ ابنِ بَلِيْعَةَ. ومع التَّقْلِيلِ ثلاثة أوجه من (الشَّاطِيبِيَّةِ)، وعلى طوله الفتحُ والتَّقْلِيلُ كلاهما مع الثلاثة^(١).

وفيه لقنيل: تسهيلُ الثَّانِيَةِ، وإبدالها طولاً.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وقوله في سورة التَّوْرَةِ: ﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ﴾، لابنِ ذَكْوَانَ بالفتح. انتهى.

وقال في (بدايعه): «ومع إمالة ﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾ من (الوجيز) و(التَّجْرِيدِ)^(٢) و(التَّيْسِيرِ) و(الشَّاطِيبِيَّةِ)^(٣)». انتهى^(٤).

(١) بدائع البرهان: (ص ٢٤٩).

(٢) في (ب): «والتجويد».

(٣) بدائع البرهان: (ص ٢٤٩).

(٤) وذكر الشاطبي الوجهن، فقال: «حارك والمحارب إكراههن وال... حار وفي الإكرام عمران

مثلا ... وكل بخلف لابن ذكوان» رقم (٣٣٢).

[سُورَةُ الشُّعَرَاءِ]

قوله: ﴿فَلَمَّا تَرَى﴾ (٦١)، فيه لورشٍ وفقاً^(١) خمسة أوجه، وقال بعضهم أربعة^(٢). وفيه لحمزة أربعة أوجه^(٣) وفقاً؛ إلا أن معرفتها متوقفة على كيفية رسمها، هل المرسوم الألف الزائدة؟ - وله وجه -^(٤) أم المنقلبة عن لام الكلمة؟ - وله وجه -؛ لأن أصلها ﴿تَرَى﴾ على وزن تَفَاعَلَ، والمختار من القولين أن المرسوم في المصحف العثماني الألف المنقلبة عن لام الكلمة، كما أشار إلى ذلك الإمام المحقق في هذا الفن أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي^(٥) الشَّريشي - نسبة إلى شَرِيشَ مدينة بالأندلس أعادها الله للإسلام - الشهير بالخرَّاز - نزيل فاس المحروسة وبها توفي - بقوله في (مورد الظمان):

«وَرَسَمُ الْاَوَّلَى اخْتِيَرَ فِي جَاءَنَا وَفِي تَرَاءٍ عَكْسُ هَذَا بَأْنَا»^(٦)

فإذا علمت هذا فيجيء فيه على القول المختار وجهان:

(١) سقطت من (ب).

(٢) والمقصود: أوجه البدل مع ذات الياء، وهي أربعة. والمؤلف يذكر أحياناً التوسط مع الفتح وهو خامسها، وأكثرهم لا يأخذ به. ينظر: أجوبة المسائل المشكلات: (ص ٦٧)، حل المشكلات: (ص ١٤٥).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ج): «إلا أن معرفتها متوقفة على كيفية رسمها المرسوم الألف الزائد أم المنقلبة..».

(٥) في (د): «الأموري».

(٦) ينظر: مورد الظمان: (رقم البيت ٢٤١).

أولهما: تسهيل الهمزة بينها وبين الألف مالة؛ عملاً بقول الإمام الشاطبي: «سوى أنه من بعد ما أليف جراً» الخ^(١).

وفي الألف قبلها الملحقة بالحمراء من قبيل الضبط وجهان؛ عملاً بقوله: «وإن حُزِفَ مَدُّ» الخ^(٢)، قال المنصوري: «وحزف بين بين بالمد والقصر كظائره، ولا يصح غيره، والله أعلم»^(٣). انتهى.

ثانيهما: حذف الهمزة على وجه اتباع الرسم فيلتقي ألفان، وعليه حينئذ المد والقصر ك﴿السَّمَاءِ﴾ و﴿أُولَآئِكَ﴾، وهذان القولان إنما يتمشيان على القول برد الألف المنقلبة عن لام الكلمة المحذوفة في الوصل لالتقاء الساكنين.

وأما على القول بعدم رد الألف المحذوفة فإنه يُوقَفُ عليه بألف بعد الراء مالة مدودة، وذلك مروى عن حمزة على وجه اتباع الرسم، وهو ثالثها.

رابعها: إبدال الهمزة المتطرفة - لكون الألف الزائدة هي المرسومة على غير المختار، كالقول الثالث - ألفاً بعد تقدير سكونها مقربة من الياء على حسب تقريب الفتح التي في الراء من الكسرة فيكون لفظها كلفظ الألف المالة قبلها فتلتقي معها فتُمدُّ وتُقصَّرُ.

(١) قال الشاطبي: سوى أنه من بعد ما ألف جرى... يسهله معها توسط مدخلا. رقم (٢٣٨).

(٢) قال الشاطبي: وإن حرف مد قبل همز مغير... يجوز قصره والمد مازال أعدلا. رقم (٢٠٨).

(٣) إرشاد الطلبة إلى شواهد الطبية للمنصوري: (ص ١٧٨).

وهشام مثله في هذا الوجه إلا أنه لا إمالة له؛ عملاً بقوله: «وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ»^(١)
الخ. انتهى ما ذكر باختصار^(٢).

قوله: ﴿فِرْقٍ﴾ (٦٣)، فيه وجهان وقفاً ووصلاً لكلِّ القراء، والترقيق وصلّاً والتفخيم وقفاً رواية المغاربة، وإلى ذلك أشار شيخ شيخنا ابن القاضي بقوله:
«وَالْوَصْلُ فِي فِرْقٍ بِتَرْقِيقٍ شَهْرٍ وَالْوَقْفُ بِالتَّفْخِيمِ لِلْكُلِّ ذِكْرٌ
نَصَّ عَلَيْهِ الدَّانِي فِي الْإِبَانَةِ حُجَّتُهُ السُّكُونُ خُذْ بُرْهَانَهُ»^(٣)
قوله: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إلى ﴿ثَمِينٍ﴾ (١١٤، ١١٥): فيه لقانون أربعة أوجه:
قصر^(٤) الأول يأتي عليه حذف ألف ﴿أَنَا إِلَّا﴾ وقصره، ومدُّ الأول يأتي عليه الحذف
والمدُّ.

(١) قال الشاطبي: «ومثله يقول هشام ما تطرف منزلاً». رقم (٢٤٢).

(٢) قال ابن الجزري: «وهذا وجه لا يصح ولا يجوز؛ لاختلاف لفظه وفساد المعنى به...». النشر:
(ص ٣٥٥).

(٣) الفجر الساطع: (٣/٣٨٦). وفي (د): «بالإبانة».

(٤) سقطت من (ب).

[سُورَةُ النَّمْلِ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ فِي النَّمْلِ: ﴿أَءِذَا كُنَّا أَهْلًا﴾ (٦٧): الْخَبْرُ فِي الْأَوَّلِ وَالِاسْتِفْهَامُ فِي الثَّانِي لِنَافِعٍ، وَعَكْسُهُ مَعَ زِيَادَةِ النَّوْنِ فِي الْخَبْرِ لِابْنِ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيِّ، وَالِاسْتِفْهَامُ فِيهِمَا لِمَنْ بَقِيَ. انْتَهَى^(١).

[سُورَةُ الْقَصَصِ]

قَوْلُهُ: ﴿مَتَيْنِ﴾ (٢٧)، تَجَوُّزُ فِيهِ الثَّلَاثَةُ وَقَفَا لِمَنْ خَفَّفَ وَشَدَّدَ، وَكَذَا تَجَوُّزُ الثَّلَاثَةُ وَصَلًا لِمَنْ شَدَّدَ، وَالْقَصْرُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ^(٢).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِنِيبَا أَوْيَ مُوسَى﴾ إِلَى ﴿كَافِرُونَ﴾ (٤٨)، الْمَنْعُ مِنْ أَوْجِهٍ الْأَزْرَقِ وَاحِدٌ وَهُوَ تَوْسُطُ الْبَدَلِ مَعَ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْتِي إِلَّا مَعَ تَفْخِيمٍ (سَاحِرَانِ) مِنْ تَلْخِصِ ابْنِ بَلِيْمَةَ، وَتَفْخِيمُهُ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ (الشَّاطِطِيَّةِ). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ فِي الْقَصَصِ: ﴿عِنْدِي أَوْلَمُ﴾ (٧٨)، عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ بِالِاسْكَانِ لِلْبَزِيِّ وَبِالْفَتْحِ لِقَبِيلٍ. انْتَهَى.

(١) قَالَ الشَّاطِطِي: «وَمَا كَرَّرَ اسْتِفْهَامَهُ نَحْوَ أَتَدَا... أَتَدَا فَذُو اسْتِفْهَامِ الْكُلِّ أَوَّلًا

سَوَى نَافِعٍ فِي النَّمْلِ.....»

ثُمَّ قَالَ: «وَهُوَ فِي النَّمْلِ كُنْ رِضًا... وَزَادَاهُ نَوْنًا إِنَّمَا عَنْهَا اعْتَلَى» رَقْم (٧٨٩)، وَمَا بَعْدَهُ.

(٢) وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي النَّشْرِ: (ص ٢٦٢)، وَتَبِعَهُ عَامَّةُ أَصْحَابِ التَّحْرِيرَاتِ؛ لِأَنَّهُ

حَرَفَ لِيْن.

وهما من طريق الكتاب، وأمّا الفتح للبرقي والإسكان لقنبل فليسا من طريق الكتاب^(١).

[سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ﴾ (١، ٢)، فِي الْوَصْلِ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ لُورْشٍ خَاصَّةً. انْتَهَى^(٢).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّكُمْ﴾^(٣)، ﴿أَيُّكُمْ﴾ (٢٨، ٢٩)، الْخَبْرُ فِي الْأَوَّلِ وَالِاسْتِفْهَامُ فِي الثَّانِي لِنَافِعٍ وَابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَحَفْصٍ. وَالِاسْتِفْهَامُ فِيهِمَا لِمَنْ بَقِيَ. انْتَهَى^(٤).

(١) قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَأُطْلِقَ الْخِلَافُ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَالصَّفْرَاوِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ عَنْهُ، غَيْرَ أَنَّ الْفَتْحَ عَنِ الْبَزْزِيِّ لَمْ يَكُنْ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيِّ، وَالتَّيْسِيرِ، وَكَذَلِكَ الْإِسْكَانُ عَنْ قَنْبَلٍ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ». النَّشْرُ: (ص ٤٨٥)، وَذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ فِي الطَّبِيعَةِ فَقَالَ: «عَنْدِي دُونَا خَلْفٍ» رَقْم (٣٨٢).

(٢) يَنْظُرُ: النَّشْرُ: (ص ٢٦٦).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٤) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَدُونَ عِنَادِ عَمٍّ فِي الْعَنْكَبُوتِ خَبْرًا» رَقْم (٧٩١).

[سُورَةُ الرُّومِ]

قوله: ﴿الشَّوَّائِي﴾ (١٠)، فيه للأزرق وفقاً خمسة أوجه، وقال بعضهم أربعة^(١).

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُخْرِجُكَ﴾ (١٩)، ابنُ ذكوانَ بفتحِ التَّاءِ وضمِّ الرَّاءِ، قالَ في التَّيسِيرِ: «وكذلك قالَ النقاشُ عن الأَخْفَشِ هنا خاصَّةً، وبذلك قرأَ على عبد العزيز الفارسي؛ فلا ينبغي أن يؤخذَ^(٢) من طريقِ هذا الكتابِ غيرُه»^(٣). انتهى.

قوله: ﴿يَلْقَايَ رِيْهَمَ﴾ (٨) و﴿وَلِقَايَ الْآخِرَةِ﴾ (الروم ١٦)، فيه لحمزةً وفقاً تسعةً

(١) سبق نظيره مراراً.

(٢) في (ب): «يأخذ».

(٣) التَّيسِيرِ: (ص ٤٠٩) بمعناه. ولم يأخذ بهذا الوجه الخليلي، وعبد الفتاح القاضي، كما في حل المشكلات: (ص ١٤٨)، والبدور الزاهرة: (ص ٣٠٨). وهذا خلاف قول الشاطبي فإنه ذكر له فيه الوجهين بقوله:

«.....تخرجون بفتحة ... وضم وأولى الروم شافيه مثلاً ... بخلف مضى في الروم». رقم (٦٨٢).

وأثبتهما السخاوي في شرحه: (ص ٩٢٣)، وأبو شامة في شرحه: (ص ٤٨٧)، والفاسي في شرحه: (ص ٤٣٤). وقال ابنُ الجزري عن وجه فتح التاء وضمِّ الراء: «وبذلك قرأ الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش كما ذكره في المفردات ولم يصرح به في التَّيسِيرِ هكذا ولا ينبغي أن يؤخذ من التَّيسِيرِ بسواه، والله أعلم، وروى عن ابن ذكوان سائر الرواة من سائر الطرق حرف الروم بضم التاء وفتح الراء». النشر: (ص ٥٥٩).

فالوجهان ثابتان عن الداني، بل إن أكثر الرواة على ضم التاء وفتح الراء وإن لم يذكرهما معا في التَّيسِيرِ. والله أعلم. ينظر: المفردات: (ص ٣١٩).

أوجه^(١)، وهذا على القول بأن الياء صورة للهمزة على قول الغازي بن قيس^(٢) فقط، وأما [على القول]^(٣) بزيادة الياء فليس له إلا خمسة أوجه.

[سُورَةُ الْأَحْزَابِ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ: ﴿الَّتِي تَطْلَهُرُونَ﴾ (٤)، لورشِ والبرزي وأبي عمرو إذا سهلوا^(٥) بالمد والقصر. انتهى.

ومع الوقف بالروم كذلك، قَالَ المنصوري: ﴿وَالَّتِي﴾ للمسهل إذا وقف عليه بالروم فلا فرق بينه وبين الوصل، أو بالسكون فيياء ساكنة، قاله الداني وغيره، وعلى وجه إبدالها ياء وصلًا ووقفًا يمدُّ لالتقاء الساكنين^(٦).

وإذا جمعت لأبي عمرو من ﴿مُسْتَظْرُونَ﴾ (السجدة: ٣٠) إلى ﴿الَّتِي﴾، فله على قصر المنفصل: المد والقصر في ﴿الَّتِي﴾، كلاهما مع بينَ بين، وعلى مدَّ المنفصل مدَّ ﴿الَّتِي﴾ مع بينَ بين.

وفيه لحمة وجهان على القياس وجهان على الرسم:

(١) وهي خمسة القياس وأربعة على الرسم (إبدالها ياء ساكنة مع ثلاثة العارض، والإبدال ياء بالروم مع القصر). فإن لم تكن الياء صورة للهمزة فليس فيها سوى الخمسة القياسية.

(٢) هو الإمام المقرئ أبو محمد الغازي بن قيس الأندلسي، سمع من مالك بن أنس وقرأ على نافع، من أهل قرطبة (ت: ١٩٩ هـ). ينظر: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: (١/٣٨٧)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (٣٢٣/٩).

(٣) سقطت من (أ، ب).

(٤) في (ب، ج، د): «سهلا».

(٥) إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة: (ص ١٩٦).

أولها: تسهيلُ الهمزة كالياءِ بين ألفٍ وياءٍ.

ثانيها: تسهيلُها كالياءِ على أنَّها مصوَّرةٌ ياءٌ، ومعلومٌ أنَّ له المدَّ والقصرَ في الألفِ قبلها.

ثالثها: حذفُ الهمزة وإسكانُ الياءِ [على]^(١) أنَّها صورةُ الطَّرفِ.

رابعها: [بياءٌ]^(٢) ساكنةٌ بعدَ الألفِ، ويجوزُ رومُها.

ويوافقُه هشامٌ في هذا الأخيرِ سكوناً وروماً، والله تعالى أعلم.

قوله: ﴿الَّتِي ءَاتَيْتَ﴾ إلى ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ (٥٠)، فيه لورشٌ على كُلِّ مِنْ قَصْرِ ﴿الَّتِي ءَاتَيْتَ﴾ وتوسطِهِ وطولِهِ ثلاثةٌ أوجهٍ في ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾: أحدها: تسهيلُ الثانيةِ^(٣).

قوله: ﴿يَكْتُبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ إلى ﴿إِنَّهُ﴾ (٥٣)، فيه للأزرقِ بحسبِ التركيبِ عشرةٌ أوجهٍ^(٤)، يمتنعُ منها وجهٌ واحدٌ، وهو توسطُ البدلِ مع الإبدالِ والفتحِ.

وليس لقالونَ في ﴿النَّبِيِّ﴾ إلا الإدغامُ^(٥).

(١) سقطت من (أ).

(٢) هكذا في (ب، ج، د)، وسقطت من (أ).

(٣) والوجهان الآخران هما: إبدالها حرف مد مع المد والقصر.

(٤) وهي خمسة في (ذات الياء مع البدل) مضروبة في وجهي الهمزتين المكسورتين وهما: التسهيل والإبدال مع القصر.

(٥) وذلك حالة الوصل خاصة، وأما في الوقف فعلى أصله بالهمز. وأراد بالتنبيه هنا أيضاً بيان ضعف القول بجواز تسهيل الهمزة لقالون كما في النشر. ينظر: التيسير: (ص ٢٢٧)، النشر:

[سُورَةُ فَاطِرٍ]

قوله: ﴿الْعُلَمَاءُ﴾ (٢٨)، فيه حمزة اثنا عشر وجهاً وفقاً^(١).

وفي: ﴿لَيْتِي وَلَا﴾ (٤٣)، حمزة وفقاً للإبدال^(٢).

ولهشام ثلاثة أوجه: الأول: كحمزة. والثاني: إبدالها ياءً مكسورة مع روم حركتها. والثالث: تسهيلها بين بين مع الروم^(٣).

[سُورَةُ الصَّافَّاتِ]

قوله: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ (١) وما ذُكِرَ معه: حمزة أو خلاد^(٤) لا تجوزُ فيه [الثلاثة حمزة لأن إدغامه لازم، أي: ملحق باللازم]^(٥).

(ص ٣٨٣).

(١) وهي: خمسة القياس وسبعة الرسم، وتقدم نظيرها.

(٢) كذا قال في النُّشْر: (ص ٦١٩)، وذلك لأن حمزة يسكن الهمة كما قال الشاطبي:

وفي السبيء المخفوض همزاً سكونه ... فشا بيت رقم (٩٨٥).

(٣) كذا قال في النُّشْر: (ص ٦١٩).

(٤) في (ب): «وخلاد».

(٥) قال الشاطبي: «وصفا وزجرا ذكرا ادغم حمزة ... وذروا بلا روم بها التافثلا

وخلادهم بالخلف فالملقيات فال ... مغيرات في ذكرا وصباحا فحصل».

بيت رقم (٩٩٣، ٩٩٤). قال الفاسي: «إدغام التاء في الحرف الذي بعدها من غير روم (يعني:

لحمزة)، بخلاف أبي عمرو من الروم في الإدغام الكبير». اللالكى الفريدة: (ص ٣١٩).

[سُورَةُ ص]

قوله: ﴿أَنْزِلَ عَلَيْهِ﴾ (٨)، فيه هشام ثلاثة أوجه من الشَّاطِيبَةِ مقروء بها، وكذلك ﴿أُلْقِيَ﴾ (الْقَمَر: ٢٥) (١).

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ ص، قوله تعالى: ﴿أَنْزِلَ عَلَيْهِ﴾ (٨)، هشام بالتحقيق والتَّسْهِيلِ وكلاهما مع الفصل، وكذلك قوله في القمر ﴿أُلْقِيَ﴾. انتهى، كما في (التَّيْسِير) (٢).

وفيه لأبي عمرو: الفصل وعدمه، كلاهما مع التَّسْهِيلِ.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قوله: ﴿يَا سُوْقُ﴾ (٣٣)، لقبيل بإسكانِ الهمزة، وكذلك قوله في الفتح ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ (الفتح: ٢٩). انتهى.

(١) قال الشاطبي: «وتسهيل أخرى همزتين بكلمة ساء».

وقال: «ومدك قبل الضم لبي حبيبه... بخلفها برا وجاء ليفصلا

وفي آل عمران وروا الهشامهم... كحفص وفي الباقي كفالون واعتلا». رقم (١٨٣، ٢٠٠).

ونص على جواز الثلاثة لهشام ابن الجزري في النشر عن الشاطبي (١/٣٧٥). وهي التحقيق مع

الإدخال وعدمه، والتسهيل مع الإدخال كفالون.

(٢) (ص ١٥٠).

قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «عَنْ سَاقِيهَا» (النمل: ٤٤)، فِي ص: «بِالسُّوقِ» فِي الْفَتْحِ
«عَلَى سَوْقِهِ» بِالْمُحْزَمَةِ فِي الثَّلَاثَةِ^(١). انْتَهَى، وَقَوْلُ الشَّاطِبِيِّ: «وَوَجْهٌ يَهْمَزُ بَعْدَهُ الْوَاوُ
وَكَلًّا»^(٢)، لَيْسَ مِنْ طَرَقِهِ.

قَوْلُهُ: «ذِكْرَى الدَّارِ» (٤٦)، لُورِشٍ مِنْ طَرَقٍ نَافِعٍ بِالتَّفْخِيمِ وَالتَّرْقِيقِ، عَمَلًا
بِقَوْلِ صَاحِبِ (الدَّررِ):

«وَالْخُلْفُ فِي وَصْلِكَ ذِكْرَى الدَّارِ وَرُقُقْتُ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ»^(٣)
انْتَهَى.

وَبِالتَّرْقِيقِ فَقَطْ مِنْ طَرَقِ السَّبْعَةِ.

[سُورَةُ الزُّمَرِ]

قَوْلُهُ: «رَضَهُ لَكُمْ» (٧)، هَشَامٌ بِالْاِخْتِلَاسِ وَالْإِسْكَانِ مِنْ (التَّيْسِيرِ)؛ إِلَّا أَنْ
الْإِسْكَانَ لَيْسَ مِنْ طَرَقِهِ؛ لَكِنْ يُؤْخَذُ بِهِ لَشَهْرَتِهِ كَمَا فِي (النَّشْرِ)^(٤).

(١) (ص ٣٩٥).

(٢) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «مَعَ السُّوقِ سَاقِيهَا وَسُوقُ أَهْمَزُوا زَكَ ... وَوَجْهٌ يَهْمَزُ بَعْدَهُ الْوَاوُ وَكَلًّا» رَقْم
(٩٣٨).

وَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ الْوُجْهَيْنِ، بِقَوْلِهِ: «وَالسُّوقُ سَاقِيهَا وَسُوقُ أَهْمَزُ زَكَ ... سَثَقَ عَنْهُ
ضَمٌّ ... رَقْم (٨٣١). وَلَا مَانِعٌ بِالْقِرَاءَةِ بِهِ حِينَئِذٍ عَلَى قَاعِدَةِ الْمُؤَلَّفِ فِي جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِهَا ذَكَرَ فِي
الطَّبِيعَةِ مَعَ التَّنْبِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَرَقِهِ.

(٣) الْفَجْرُ السَّاطِعُ: (٣/٣١٠).

(٤) فِي (ج): «التَّيْسِيرُ». يَنْظُرُ: التَّيْسِيرُ: (ص ٤٣٨)، النَّشْرُ: (ص ٢٣٤).

ثالثها: قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «وَانْفَرَدَ أَبُو شُعَيْبٍ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَصَلًا وَإِثْبَاتِهَا فِي الْوَقْفِ سَاكِنَةً»^(١).

[سُورَةُ غَافِرٍ]

قوله: ﴿يَوْمَ النَّالِقِ﴾ (١٥) و﴿يَوْمَ النَّادِ﴾ (٣٢)، قرأها على المغاربة بالحذف
فهي^(٢).

(١) التيسير: (ص ٢١٥)، وليس فيه «وصلا». وينظر: غيث النفع: (ص ١٠٦١)، حل المشكلات: (ص ١٥٢).

(٢) يعني لقالون، وهو قول المنصوري ووافقهم الخليجي في حل المشكلات: (ص ١٥٣). وهذا مخالف لقول الشاطبي حيث ذكر فيها الوجهين بقوله: «والتلاق والتناد درا باغيه بالخلف جهلا». رقم (٤٣٥)، وأثبتهما السخاوي معا في شرحه ٦٠٥/٢، وأبو شامة في شرحه: (ص ٣٢٣)، والجبيري في كتر المعاني: (١٠٨٣/٣)، وشعلة في شرحه: (ص ٢٢٤)، والفاسي في شرحه: (٥٧٩/١)، وينظر: بحث الدكتور سامي: (ص ١١١). وقال الصفاقسي: «وذكر الداني الخلاف لقالون في حذفها مطلقاً كالجاءة، وإثباتها وصلاً كورش، وتبعه على ذلك الشاطبي وتبعهما على ذلك كل من رأته ألف بعدهما، وضعف المحقق (يعني: ابن الجزري) الإثبات، وجعله مما انفرد به فارس بن أحمد....» إلى أن قال: «لكن نقل الخلاف في الطيبة بعد أن قدم القول الصحيح، لأنه ذكر من له زيادة الباء، وبقي قالون في المسكوت عنهم، وهو يدل

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِي سُورَةِ غَافِرٍ: ﴿يَوْمَ النَّارِ﴾ و﴿يَوْمَ النَّارِ﴾: إِبْثَاتُ الْيَاءِ فِيهِمَا عَنْ قَالُونَ ضَعِيفٌ. انْتَهَى.

قَالَ فِي (النَّشْرِ): «وَانْفَرَدَ^(١) أَبُو الْفَتْحِ فَارَسُ بْنُ أَحْمَدَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ^(٢) عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ قَالُونَ بِالْوَجْهِينِ الْحَذْفِ وَالْإِبْثَاتِ^(٣)، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ الدَّانِيُّ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ، وَأَثْبَتَهُ فِي (التَّيْسِيرِ) كَذَلِكَ، فَذَكَرَ الْوَجْهِينِ جَمِيعاً عَنْهُ، وَتَبِعَهُ الشَّاطِبِيُّ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ خَالَفَ عَبْدُ الْبَاقِي فِي هَذَيْنِ سَائِرَ النَّاسِ، وَلَا أَعْلَمُهُ وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ وَلَا الْخُلَوَانِيِّ وَلَا عَنْ قَالُونَ.. النَّخِ^(٤). انْتَهَى.

[سُورَةُ فُصِّلَتْ]

قَوْلُهُ: ﴿نَحْسَاتٍ﴾ (١٦)، إِمَالَتُهُ لِلْيَثِ لَيْسَتْ مِنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ^(٥).

عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً لَمْ يَبْلُغْ فِي الضَّعْفِ إِلَى هَجْرِهِ كَلْباً. غَيْثُ النِّفْعِ: (ص ١٠٦٩).

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٢) فِي (ب): «حَسَنٌ».

(٣) فِي النَّشْرِ زِيَادَةٌ: «وَقَفّاً».

(٤) النَّشْرُ: (ص ٥٠٣).

(٥) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَأَسْكَانَ نَحْسَاتٍ بِهِ كَسْرُهُ ذِكَا وَقَوْلُ عَمِيلِ السَّيْنِ لِلْيَثِ أَخْلَا» ١٠١٥، وَنَقَلَ السَّخَاوِيُّ كَلَامَ الدَّانِيِّ فِي التَّيْسِيرِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَرَوَى لِي الْفَارِسِيُّ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي الْخَارِثِ إِمَالَةً فَتَحَةَ السَّيْنِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَلَمْ أَقْرَأْ بِذَلِكَ وَأَحْسِبُهُ وَهْماً»، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: «رُوي عَنْهُ إِمَالَتُهَا وَأَنَّهَا رَوَايَةٌ مَهْمَلَةٌ مَتْرُوكَةٌ». وَقَالَ الْمُوصِلِيُّ: «أَخْلَ: جَعَلَ خَامِلاً، أَيْ مَتْرُوكَ الذِّكْرِ».

وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَمَا حَكَاهُ الْخَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عَنْ أَبِي طَاهِرٍ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي

قوله: ﴿الَّذِينَ﴾ (٢٩)، [فيه]^(١) من الوجوه ما في ﴿هَتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧) لابن كثير.

[سُورَةُ الشُّورَى]

قوله: ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُخِيطٌ﴾ (فصلت: ٥٤) ﴿حَمْدٌ﴾ (١) ﴿عَسَى﴾ (الشورى: ١)،
(٢)، فيه للأزرق بحسب التركيب اثنا عشر وجهاً، يمتنع منها وجهٌ واحدٌ، وهو
طول^(٣) ﴿شَيْءٍ﴾ مع السكوت بين السورتين وتوسط «عين».
قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي﴾ (٥١)، فيها لحمزةٌ وقفاً تسعةً أوجه^(٤)، وهذا على القول بأن
الياء صورةٌ للهمزة، وأمّا على القول بزيادتها فليس فيها إلا خمسة أوجه. وعلى زيادتها
درج في (المورد)^(٥).

[سُورَةُ الزُّخْرَفِ]

قوله: ﴿أَشْهَدُوا﴾^(١) (١٩)، فيه لقالون الفصل وعدمه، كلاهما مع التسهيل.

الحارث من إمالة فتحة السين - فإنه وهمٌ وغلطٌ لم يكن محتاجاً إليه فإنه لو صحّ لم يكن من
طرقه، ولا من طرقنا. ولذا لم يذكره في الطيبة. ينظر: فتح الوصيد: (١٢٢٥/٤)، اللالكى
الفريدة: (٣٤٩/٣)، كنز المعاني للموصلي: (ص ٥٠٧)، النشر: (ص ٦٢٩).

(١) سقط من (أ).

(٢) سقطت اللام من (أ).

(٣) وهي خمسة القياس، وأربعة على الرسم. وتقدم نظائرها مراراً.

(٤) قال الخراز: «وباء زيد من تلقاءي» ثم قال: «بأيكم أو من ورائي». ينظر: مورد الظمان: (رقم

[سُورَةُ الْأَحْقَافِ]

قوله: ﴿إِنْ أَنْعَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ إلى ﴿فَتَأْمَنَ وَاسْتَكَرْتُمْ﴾ (٩، ١٠)، يأتي فيه للأزرق على فتح ﴿يُوحَىٰ﴾ مع تسهيل ﴿أَزْهَبْتُ﴾ ثلاثة أوجه في ﴿فَتَأْمَنَ﴾، ومع إبدال القصر والطول في ﴿فَتَأْمَنَ﴾.

وعلى تقليله مع التسهيل والإبدال التوسط والطول في ﴿فَتَأْمَنَ﴾ على كليهما. قوله: ﴿يُنْذِرُ الَّذِينَ﴾ (١٢)، فيه للبرقي وجهان: التاء والياء؛ إلا أن الياء ليست من طرق الكتاب^(١).

قوله تعالى: ﴿فَمَا أَعْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ﴾ إلى ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٢٦)، يأتي فيه للأزرق على فتح ﴿أَعْنَىٰ﴾ وتوسط ﴿شَىْءٍ﴾ مع قصر ﴿يَتَايَنَتِ اللَّهُ﴾ ثلاثة أوجه في ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾، ومع توسط ﴿يَتَايَنَتِ﴾ توسط وطول ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾، ومع طول ﴿يَتَايَنَتِ﴾ طول، ومع طول ﴿شَىْءٍ﴾ و﴿يَتَايَنَتِ﴾ طول.

(١) نافع يسكن الشين ويزيد همزة قبله، قال الشاطبي:

«وسكن وزد همزاً كواو أو شهدوا... أميناً وفيه المد بالخلف بللاً». رقم (١٠٢٢).

(٢) ووافقه الخليلي في حل المشكلات ١٥٤، وهما مذكوران في الشاطبية في قوله:

«لينذر دم غصنا والاحقاف هم بها... بخلف هدى» رقم (٩٩٢).

وكذا في الطيبة في قوله: «لينذر الخطاب ظل عم... وحرف الاحقاف لهم والخلف هل».

رقم (٨٨١)، وعليه فلا مانع من القراءة به على قاعدة المؤلف فيما ذكر في الشاطبية والطيبة

وليس من طريقه.

وعلى تقليل ﴿أَعْنَى﴾ مع توسط ﴿شَقْءٍ﴾ و﴿ثَابِتٍ﴾ توسط وطول ﴿يَسْتَهْرِؤْنَ﴾، ومع طول ﴿ثَابِتٍ﴾ طوله، ومع طول ﴿شَقْءٍ﴾ و﴿ثَابِتٍ﴾ طول ﴿يَسْتَهْرِؤْنَ﴾.

[سُورَةُ مُحَمَّدٍ]

قوله: ﴿وَإِنَّا﴾ (١٦): المأخوذ به للبرزي القصْر والمد^(١).

قال في (التيسير): «وحدثنا محمد بن أحمد بن علي البغدادي قال... إلى أن قال: «عن البرزي بإسناده عن ابن كثير قال ﴿وَإِنَّا﴾ بالقصْر، وبذلك قرأت في رواية أبي ربيعة عنه على أبي الفتح، وقرأت على الفارسي في روايته بالمد، وكذلك قرأت في رواية الخزاعي عنه، وبه أخذ^(٢)». انتهى.

[قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قوله في القتال: ﴿وَإِنَّا﴾ للبرزي بالمد. انتهى.]^(٣).

[سُورَةُ النَّجْمِ]

قال رَجَمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ النَّجْمِ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ (٨) لا يميله أحد.

(١) وهو الموافق لما في الشَّاطِيبَةِ والطَّيْبَةِ عن البرزي لقول الشاطبي: «وفي أنفا خلف هدى» رقم (١٠٣٩)، وقول ابن الجزري: «أنفا خلف هدا» رقم (٩٢٢)، خلافا للخليجي فلا يرى له غير المد من طريق الشَّاطِيبَةِ. وقال ابن الجزري: «وعلى تقدير أن يكونوا رَوَوْا القصْر فلم يكونوا من طرق التيسير فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق الشَّاطِيبَةِ والتيسير». النشر: (ص ٦٣٤)، حل المشكلات: (ص ١٥٥).

(٢) التيسير: (ص ٤٦٢)، وزاد فيه «وغيره» بعد «الخراعي».

(٣) سقط هذا القول بتمامه من (أ، ب).

قوله: ﴿فَأَوْحَى﴾ (١٠) و﴿إِذْ يَغْنَى﴾ (١٦) و﴿مَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ (٢٣) و﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ (٢٩) و﴿أَعْطَى﴾ (٣٤) و﴿أَغْنَى﴾ (٤٨)، ليست برؤوس الآي. انتهى.

وقد [نقل] ^(١) شيخُ شيخنا ابنُ القاضي إذ يقول ^(٢):

«أَوْحَى بِفَا» ^(٣) يَغْنَى بِإِذٍّ وَتَهْوَى بِالنَّفْسِ مَقْرُونًا وَمَنْ تَوَلَّى أَعْطَى وَأَغْنَى النَّجْمِ سِتٌ ^(٤) تُعْتَمَدُ مَنْ ابْتَغَى لَدَى الْمَعَارِجِ انْفَرَدٌ» ^(٥) انتهى.

ولم يتعرض لـ ﴿ابْتَغَى﴾ (٣١) في المعارج.

قوله: (عاداً الأولى) ^(٦): ابنُ كثير وابنُ عامر والكوفيون يقرأون في الوصلِ (عاداً الأولى) بكسرِ التَّوِينِ وسكونِ اللَّامِ وبعدها همزةٌ مضمومةٌ.

وبتدءون ^(٧) بهزتين بينهما لَامٌ ساكنةٌ، وهم على أصولهم من الفتحِ والإمالةِ والسَّكْتِ وتركيهِ والتَّغْلِيلِ لحمزةً وقفاً.

(١) هكذا في جميع النسخ عدا نسخة (أ) كتبت: «نقل».

(٢) «إذ يقول» سقطت من (ب).

(٣) في (ب): «به».

(٤) في (ب): «لست» وبه يكون في البيت كسر.

(٥) لم أجدها.

(٦) لفظ (عاداً الأولى) وقع في كتابته خلاف بين النسخ في جميع المواضع؛ فكتبت أحياناً حسب الخلاف الوارد فيها وكتبت أحياناً (الأولى) دون النظر لكيفية قراءة القارئ لها، فلذا اعتمدت في كتابتها على حسب خلاف القارئ المذكور دون النظر لكتابة النسخ في المخطوط.

(٧) في (ب): «ويبدلون» وهو خطأ من الناسخ.

وإذا ابتداءً مع النَّقْلِ جازَ له وجهان: إثباتُ همزةِ الوصلِ، وحذفُها كنظائره من نحو: (الأرض) و(الآخرة) لمن نقلَ، و(بشِ الاسم) لكلِّهم^(١).

وأنَّ قالون يقرأ في الوصلِ (عادَ لُولَى) بالنَّقْلِ والإدغامِ والهمزةِ في الواوِ. وله في الابتداءِ ثلاثةُ أوجه:

(الُولَى): بهمزِ الوصلِ والنَّقْلِ.

(لُولَى): بلا همزٍ^(٢) والنَّقْلِ، كلاهما مع الهمزِ في الواوِ.

(الُولَى): كابن كثير.

والأصبهاني^(٣) يقرأ في الوصلِ (عادَ لُولَى) بالنَّقْلِ والإدغامِ. فله في الابتداءِ وجهان:

(الُولَى): بهمزِ الوصلِ والنَّقْلِ.

(لُولَى): بلا همزٍ والنَّقْلِ.

والأزرق يقرأ (عادَ لُولَى) في الوصلِ بالنَّقْلِ والإدغامِ والتَّخْفِيفِ مع القصرِ والتَّوَسُّطِ والمدِّ^(٤). وله في الابتداءِ أربعةُ أوجه:

(الُولَى)^(٥): بهمزِ الوصلِ والنَّقْلِ والتَّخْفِيفِ مع القصرِ والتَّوَسُّطِ والمدِّ.

(لُولَى): بلا همزٍ مع النَّقْلِ والتَّخْفِيفِ والقصرِ.

(١) والوجهان المذكوران لحمزة هما: (الُولَى) و(لُولَى).

(٢) يعني بدون همزة الوصل.

(٣) ذَكَرَهُ للأصبهاني وكذلك لأبي جعفر ويعقوب - كما سيأتي - استطراد خارج عن تحرير الشاطبية.

(٤) أي: في البدل المغير.

(٥) قوله: «أربعة أوجه: الُولَى» سقطت من (ب).

وأبو عمرو يقرأ في الوصل (عَادَ لُولَى) بالنقل والإدغام مع التقليل، وله في الابتداء ثلاثة أوجه:

(الأولى): كابن كثير.

(الولى): بهمز الوصل والنقل.

(لولى): بلا همز الوصل والنقل.

وأبو جعفر ويعقوب يقرآن (عَادَ لُولَى) في الوصل بالنقل والإدغام. ولهما في الابتداء ثلاثة أوجه:

(الأولى): كابن كثير.

(الولى): بالنقل وهمز الوصل.

(لولى): بالنقل بلا همز الوصل^(١).

[سُورَةُ الْقَمَرِ]

قوله: ﴿جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾ إلى ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (٤٢، ٤١)، فيه للأزرق تسعة أوجه: تسهيل ﴿جَاءَ آلَ﴾ مع القصر يأتي عليه قصر^(٢) ﴿بِآيَاتِنَا﴾، ومع توسطه توسط ﴿بِآيَاتِنَا﴾ ومع طوله طول ﴿بِآيَاتِنَا﴾ وإبداله مدأ وقصراً، يأتي على كليهما ثلاثة أوجه^(٣).

(١) ينظر: غيث النفع: (ص ١١٦٥)، البدور الزاهرة للفاضي (ص ٣٨٦)، تقريب المعاني لسيد لاشين وخالد الحافظ (ص ٩٦).

(٢) وزاد المنصوري: «التوسط والطول» تحريرات المنصوري: (ص ٢٩٧).

(٣) ينظر: النشر: (ص ٢٩١)، وقال الحسيني: «جاء آل أبذل عند ورشهم

بقصر ومد فيه قل ولقبلا». مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٢١٥).

[سُورَةُ الرَّحْمَنِ]

قوله: ﴿لَا يَطْمَئِنُّنَّ لَأْسٌ﴾ إلى قوله: ﴿فَيَأْتِيَهُمُ الْآزِمُ كَمَا تَكْذِبَانِ﴾ (٥٦، ٥٧)، فيه للكسائي من روايته وجهان: ضمُّ الأولى مع كسر الثانية، وعكسه، ولكن للدُّوري على سبيل التَّخْيِيرِ فقط^(١)، ولأبي الحارث على سبيل التَّخْيِيرِ والخُلْفِ^(٢).

قوله: ﴿ذُرُّ الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (٢٧)، المأخوذ به لابن ذكوان وجهان^(٣).

قال رَجَمَهُ اللهُ: قوله: سورة الرحمن: ﴿ذُرُّ الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (٢٧) في الموضعين لابن ذكوان بالفتح^(٤).

[سُورَةُ الْوَاقِعَةِ]

قال رَجَمَهُ اللهُ: سورة الواقعة قوله تعالى: ﴿إِذَا﴾ ﴿إِذَا نَا﴾ (٤٧)، الاستفهام في الأوَّلِ والخبرُ في الثَّانِي لِنَافِعِ والكسائي، والاستفهامُ فيهما لمن بقي. انتهى^(٥).

(١) يعني: ضم الأول وكسر الثاني وعكسه.

(٢) يعني: أن أبا الحارث له ضم الأول وكسر الثاني وعكسه، وكذا له ضمهما معا وكسرهما كذلك. وقال ابنُ الجزري: «والوجهان ثابتان من التَّخْيِيرِ، وغيره نصا وأداء، قرأنا بهما، وبهما نأخذ. قال الإمام أبو عبيد: كان الكسائي يرى في يطمئنهم الضم والكسر، وربما كسر إحداهما وضم الأخرى، انتهى». النُّشْرُ: (ص ٦٣٩).

(٣) قال الشاطبي: «وفي الإكرام عمران مثلا ... وكل بخلف لابن ذكوان». رقم (٣٣٢)، وذكرهما في بدائع البرهان من طريق الشَّاطِيبِيَّة: (ص ٣٣٦).

(٤) سقطت كلمة: «انتهى» هنا من جميع النسخ.

(٥) قال الشاطبي: «وهو في الثَّانِي أتى راشدا ... ولا سوى العنكبوت» رقم (٧٩١).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ (٥٨) ﴿مَاءً أَنْتَرُ﴾ (٥٩)، فِيهِ لُورْشٍ ثَلَاثَةٌ
 أَوْجِهٌ: تَسْهِيلُهُمَا، وَإِبْدَالُ الثَّانِي فَقَطْ، وَإِبْدَالُهُمَا^(١). انْتَهَى^(٢).
 قَوْلُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ﴾ (٧١) إِلَى ﴿الْمُنِشْئُونَ﴾ (الْوَاقِعَةُ ٧٢)، فِيهِ لِلْأُزْرِقِ تِسْعَةٌ
 أَوْجِهٌ: تَسْهِيلُهُمَا مَعَ الثَّلَاثَةِ، وَإِبْدَالُ ﴿مَاءً أَنْتَرُ﴾ (٧٢) فَقَطْ مَعَ الثَّلَاثَةِ، وَإِبْدَالُهُمَا
 كَذَلِكَ^(٣).

(١) فِي (ب): «تَسْهِيلُهُمَا وَإِبْدَالُ الثَّانِي وَإِبْدَالُهَا» بِحَذْفِ الْمِيمِ. وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ التَّالِي: «تَسْهِيلُهُمَا مَعَ الثَّلَاثَةِ».

(٢) كَذَا فِي تَحْرِيرَاتِ الْمَنْصُورِيِّ: (ص ٢٩٨).

(٣) وَهُوَ قَوْلُ الْمَنْصُورِيِّ خِلَافًا لِلْخَلِيجِيِّ فَلَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا عِنْدَهُ شَيْءٌ فَتَكُونُ اثْنِي عَشَرَ وَجْهًا. يَنْظُرُ:
 حُلُّ الْمَشْكَلَاتِ: (ص ١٥٧)، تَحْرِيرَاتِ الْمَنْصُورِيِّ: (ص ٢٩٩).

[سُورَةُ الْمُتَحَنَّةِ]

قوله: ﴿بُرءُؤًا﴾ (٤)، فيه حمزة اثنا عشر وجهاً وفقاً كما في الإتحاف، ونصّه: «ويوقف حمزة على ﴿بُرءُؤًا﴾ بتسهيل الهمزة الأولى بين على القياس، ولا يصح إبدالها واواً كما في النشر، وكذا حذفها. وأمّا الثانية فتبدل ألفاً مع المد والقصر والتوسط، وتسهل كالواو مع المد والقصر فقط، فهي خمسة. وتبدل واواً ساكنة للرسم مع المد والقصر والتوسط. وله الإشمام مع الثلاث، والرؤم مع القصر. فالجملة اثنا عشر وجهاً»^(١). انتهى.

ومن قال إن الواو صورة المفتوحة والألف صورة المضمومة فقد أبعَدَ في الشذوذ؛ لأن المفتوحة لا تُصوّر إلا ألفاً، وقد نصّ على تصويرها ألفاً في ﴿بُرءُؤًا﴾ الشيخان^(٢). وكذا المضمومة لا تُصوّر إلا واواً كما نصّ عليه الإمام الخراز في (مورد الظمان) فقال:

«فَصَلٌّ وَفِي بَعْضِ الَّذِي تَطَرَّفَا فِي الرَّفْعِ وَآوَأُ ثُمَّ زَادُوا أَلِفًا»

إلى أن قال:

«وَبُرءَاؤٌ... الخ»^(٣). انتهى.

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر للديماطي: (٤٦٦/٢).

(٢) ينظر: مختصر التبيين لأبي داود: (١١٩٨/٤)، المقنع للداني: (ص ١٧٤)، وقد حذفت صورة

الهمزة الأولى التي بعد الراء كما نص عليه الشيخان.

(٣) قطوف البستان ١٧٣، ولم يذكر «فصل» ضمن البيت.

فالألف زيدت لمعنى لا أنَّها صورةُ الهمزة.

وفيه لهشام ما لحمزة؛ إلا أنه يُحقِّق الهمزة الأولى.

[سُورَةُ الطَّلَاقِ]

قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَبْسَنَ﴾ (٤)، قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَاخْتَلَفَ أَيْضاً أَصْحَابُنَا فِي إِدْغَامِ ﴿وَالَّتِي يَبْسَنَ﴾ فِي الطَّلَاقِ عَلَى وَجْهِ إِبْدَالِ الهمزة ياءً سَاكِنَةً، فَذَهَبَ الشَّاطِبِيُّ وَالدَّانِيُّ وَالصَّفْرَاوِيُّ وَغَيْرُهُمْ إِلَى الْإِظْهَارِ، وَذَهَبَ الْآخَرُونَ إِلَى الْإِدْغَامِ. وَقَرَأْنَا بِالْوَجْهِينَ. وَلَيْسَ الْوَجْهَانِ^(١) عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مُخْتَصِّينَ بِمَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو؛ بَلْ يَجْرِيَانِ لَهُ وَلِلْبَزِيِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(٢). انْتَهَى.

وَقَالَ الْمَنْصُورِيُّ: «وَمِنْ طَرِيقِ (الشَّاطِبِيَّةِ) لَهَا الْإِظْهَارُ فَقَطْ»^(٣). انْتَهَى^(٤).

[سُورَةُ التَّحْرِيمِ]

قوله: ﴿طَلَّقَكَ﴾ (٥)، قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي قَوْلِهِ ﴿طَلَّقَكَ﴾ فِي التَّحْرِيمِ فَكَانَ ابْنُ مُجَاهِدٍ يَأْخُذُ فِيهِ بِالْإِظْهَارِ، وَعَلَى ذَلِكَ عَامَّةُ أَصْحَابِهِ. وَأَلْزَمَ الْبَزِيُّ أَبَا عَمْرٍو إِدْغَامَهُ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَرْوِيهِ عَنْهُ بِالْإِظْهَارِ، وَقَرَأْتُهُ بِالْإِدْغَامِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ لِثِقَلِ الْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ»^(٥). انْتَهَى.

(١) يعني: الإبدال والتسهيل.

(٢) تقريب النثر: (ص ٩٥).

(٣) إرشاد الطلبة للمنصوري: (ص ٢٥٩).

(٤) وجوز الخليلجي الوجهين، وقال: «وبها قرأتُ وبها أقرئ». حل المشكلات: (ص ١٦١).

(٥) التيسير: (ص ١٣٣)، وتبعه على ذلك الشاطبي، فقال:

[سُورَةُ الْقَلَمِ]

قوله: ﴿تَ وَالْقَلِيلِ﴾ (١)، فيه لورش: الإظهار والإدغام، كما في (التيسير)^(١).

وهشامٌ له في ﴿أَنْ كَانَ﴾ (١٤) الفصل.

وابنُ ذكوانٍ عدمه، كلاهما مع التسهيل^(٢).

[سُورَةُ الْحَاقَّةِ]

قالَ رَجَمَهُ اللهُ: قوله في الحاقّة: ﴿كُنِّيَّةٌ﴾ (١١) ﴿إِنِّي﴾ (١٩، ٢٠) و﴿مَالِيَةً﴾ (٢٨) ﴿هَلَكَ﴾ (٢٨)،

(٢٩) ونظائرهما، بسكتة يسيرة في الوصل لمن يُثبتها فيه. انتهى^(٣).

أما ﴿كُنِّيَّةٌ﴾ (١١) ﴿إِنِّي﴾ ففيه لغير ورش^(٤):

حذفُ الهاءِ وصلًا، على مذهبِ النّحويين، وهو حُتْنٌ لمخالفتِهِ المرسومِ.

وإثباتُها وصلًا بِنَيَّْةِ الوقفِ على مذهبِ القراءِ، وفيه موافقةُ المرسومِ^(٥).

«إدغام ذي التحريم طلقكن قل ... أحق وبالتأنيث والجمع أنقلا» رقم (١٣٥).

(١) التيسير: (ص ٤٩٣)، وتبعه الشاطبي فقال: «وفيه الخلف عن ورشهم خلا» بيت رقم (٢٨١).

(٢) أما هشام فليس له إلا التسهيل مع الإدخال كما ذكر؛ لأنه طريق الحُلواني، وأما ابن ذكوان فقال

عنه ابن الجزري: «وقد قرأت له بكل من الوجهين، والأمر في ذلك قريب» يعني التسهيل مع

الإدخال وعدمه. ينظر: النشر: (ص ٢٥٧).

(٣) تكلم ابن الجزري والحسيني والخليجي عن الخلاف في كلمتي (كتابه) و(ماليه). ينظر: النشر:

(ص ٣٠٥)، مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٢٢٩)، حل المشكلات: (ص ١٦٢).

(٤) في (ب): «لورش».

وإثباتها من غير نية وقف، وهو لحنٌ، كما أشار إليه وإلى حذفها وصلاً للإمام القيسي الفاسي بقوله:

«وَفِي وَصْلِهَا لَحْنٌ كَذَلِكَ بِحَذْفِهَا مُحَالَفَةُ الْمَرْسُومِ إِنْ كُنْتَ ذَا خَيْرٍ»^(١)
وعلى إثباتها وصلاً^(٢) يمتنع وصل خلف عن حمزة بلا سكت.

وأما ورش فله وجهان إنشعباً عن طريق الأزرق: فالنقل عن ابن هلال عنه طرداً للباب، وجهه: وجود^(٣) شرطه لفظاً.

وتركه عن ابن سيف عنه. قال في (إيجاز البيان): «الروايتان عنه صحيحتان؛ غير أن من روى النقل سلك مذاهب القراء لأنها كالأصلية يجب النقل إليها، ومن تركه سلك مذاهب النحاة في إثباتها في الوقف فقط، فإذا وصلت فعلى نية الوقف، لاسيما والكلمة رأس آية»^(٤).

^(٥) المتتوري^(١): «وترك النقل هو المشهور المعمول به»^(٢).

(١) سقطت من (ب).

(٢) الأجوبة المحققة (الرائية) للقيسي: (٧٠٧/٢).

(٣) في (أ) زيادة كلمة «لحن» فتصبح العبارة «وعلى إثباتها وصلاً لحن يمتنع وصل خلف عن حمزة..» ويبدو أن الكلمة زائدة لذلك استبعدتها من الأصل فتصبح عبارة النسخ الأخرى أصوب.

(٤) في (ب): زيادة كلمة «طرد».

(٥) لم يتيسر لي الوقوف على الكتاب؛ لكن نقله عنه بنصه ابن القاضي في الفجر الساطع: (٤٧٤/٢)، ونقله بمعناه المتتوري في شرحه على الدرر: (ص ٣٦٥).

(٦) في ظاهر العبارة إضمار، يقدر بـ «قال» أو نحوه، وهذا موافق لمنهج ابن القاضي في الفجر الساطع من عدم ذكر ذلك. وكذا في السطر التالي عند «ابن الجزري».

وعلى ما ذكر في الإيجاز تخرج قراءة نافع رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ﴿وَيَحْيَا﴾ (الأنعام: ١٦٢) بسكون الياء، كأنه نوى الوقف عليها وإن لم يقف، وكذلك قراءة قنبل ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سِيبٍ﴾ (النمل: ٢٢) بسكون الهمزة في الوصل.

قال في أنوار التعريف للإمام الجزولي الحامدي^(١): «تنبيه: من أخذ [في (مَيْلَةٍ) بالنقل]^(٢) فينبغي أن يأخذ في (مَيْلَةٍ) بالإدغام» - قلت^(٣): وأعلن مكّي بلزوم الإدغام قائلاً: (لأنَّ مَنْ نَقَلَ أَجْرَاهَا تُجْرَى الْأَصْلِي حِينَ أُلْقِيَ عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ وَقَدَّرَ ثَبُوتَهَا فِي الْوَصْلِ - «وَمَنْ أَخَذَ فِيهِ بِالتَّحْقِيقِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ فِي (مَيْلَةٍ)»

- (١) هكذا في (ب، د)، وفي (أ، ج): «الينقري». والمقصود بالمتتوري هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن علي القيسي، محدث فقيه مقلد، من أشهر مؤلفاته: شرح الدرر اللوامع، (ت ٨٣٤هـ)، ينظر: معجم المؤلفين: (١٠/٢٥٧)، الأعلام: (٦/٢٥٠)، شرحه على الدرر: (ص ١٤).
- (٢) هذا نص كلام المتتوري في شرح الدرر اللوامع: (ص ٣٦٥).
- (٣) في (ب): «المشهور المعمول ابن الجزري على...» وفي العبارة خلل وسقطت كذلك: «الجمهور».
- (٤) تقريب النثر: (ص ١٣٥)، ونصه: «فروى الجمهور إسكان... الخ».
- (٥) هو محمد بن أحمد بن أبي القاسم بن الغازي الجزولي الحامدي الفاسي، أخذ عن ابن عاشر والتلمي، وله شرح لتفصيل عقد الدرر لابن غازي، (كان حيا ١٠٢٦ هـ)، ينظر: معجم المؤلفين: (٨/٣٠٩)، قراءة نافع: (ص ١١٧٨).
- (٦) سقطت «في كتابه بالنقل» من ب.
- (٧) يعني: الشيخ هاشم.

بالإظهار»^(١)، قال^(٢): «وبه»^(٣) أخذتُ»، ثم قال: «انظره مع ما حكاه الدَّانِي في المنبهة؛ إذ حَكَى الإدغامُ وأَنَّهُ هو القياسُ وغيرُهُ شاذٌّ، حيث قال: وإن أردتَ الوصلَ.. الخ»^(٤).

وأما «مَالِيَّةٌ»^(٥) هَلَكَ فَقَدْ ذَكَرَ الدَّانِي رَحِمَهُ اللهُ فِي الْإِيجَازِ أَنَّ فِيهِ لِكُلِّ الْقِرَاءِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: ثُبُوتُ الْهَاءِ فِي الْوَصْلِ وَإِدْغَامُهَا عَلَى الْقَاعِدَةِ فِي الْمَثَلِينَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْقِرَاءِ، وَبِهِ أَعْلَنَ فِي مَنَبْهَتِهِ، حَيْثُ قَالَ:

«وإن أردتَ الْوَصْلَ دُونَ الْوَقْفِ أَدْغَمْتَ هَاءَ السَّكْتِ دُونَ خُلْفٍ
فِي مَالِيَّةٍ هَلَكَ لِلتَّمَاثُلِ كَذَا أَخَذْنَاهُ عَنِ الْأَفَاضِلِ
وَذَلِكَ الْقِيَاسُ فَأَعْلَمْنَاهُ وَاطَّرَحَ مَا شَذَّ وَآلَهُ»^(٦) عَنْهُ»^(٧)

انتهى.

وقال شيخُنا ابنُ القَاضِي رَحِمَهُمَا اللهُ:

«وَمَالِيَّةٌ هَلَكَ بِالْإِدْغَامِ لِكُلِّهِمْ عَنْ سَائِرِ الْأَعْلَامِ»^(٨)

(١) ما بين (١) فحوى كلام الإمام مكِّي بن أبي طالب في التبصرة: (ص ٩٣).

(٢) يعني الجزولي.

(٣) في (ب): «وبدأ أخذت». وفي أنوار التعريف بلفظ: «وبهذا الأخير أخذت».

(٤) ينظر: كتاب أنوار التعريف للجزولي: (ص ٧٠)، مع اختلاف يسير.

(٥) أي: أتركه، مختار الصحاح للرازي: (ص ٣٥٢). وفي (د): «شذوا له».

(٦) الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة للداني: (ص ٢٢٧)، بيت رقم (٧٧٤-٧٧٦).

(٧) لم أعثر عليه.

الثاني: حذفها في الوصل، وهو مذهب النحوين، قال الإمام أبو عبد الله القيسي: في الأجوبة المحققة عن أسئلة متفرقة: «وهو أوجه الأقوال، ومذهب القراء آثم»^(٣).

قَالَ فِي (اللَّالِي الْفَرِيدَةِ): «وَمَا تُؤَيِّ الْقَوْفُ عَلَيْهِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ^(٦) لَا يُدْغَمُ فِيهَا بَعْدَهُ..» إِلَى أَنْ قَالَ: «وَيَجُوزُ الْإِدْغَامُ لِمُرَاعَاةِ الْإِتِّصَالِ اللَّفْظِيِّ كَمَا كَانَ الْقَوْلُ فِي تِلْكَ لِذَلِكَ»^(٧). انْتَهَى.

وَالْمُسْتَحْتُ أَنْ يَوْقَفَ عَلَى هَاءِ السَّكَنِ وَلَا تَوْصِلَ.

(٦) اللّٰلئى الفريدة للفاسى: (ص ٢٣٠).

قَالَ الدَّانِي: «وَأَكْثَرُ شُبُوخِنَا يَسْتَحْبُّونَ الْوَقْفَ عَلَيْهَا، أَيْ: عَلَى هَاءِ السَّكَبِ، وَلَا تَوْصُلُ^(١)؛ لِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ فِي ذَلِكَ^(٢) صَحَّةُ مَذْهَبِ النَّحْوِيِّينَ وَمُوَافَقَةُ الْقِرَاءِ فِي إِثْبَاتِهَا^(٣)». وَقَالَ مَكِّي فِي (الْكَشَفِ): «وَالِاخْتِيَارُ الْوَقْفُ عَلَى الْهَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ الْعَرَبِيَّةِ^(٤)». الْمَتَوَرِّي: «وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ عِنْدِي، وَبِهِ أَخَذْتُ^(٥)». انْتَهَى.

وَعَلَيْهِ إِذَا جُمِعَ مَعَ ﴿كَنْبِيَّةٍ﴾ (١١) إِنِّي ﴿﴾ فَيَأْتِي فِيهِمَا إِثْبَاتُ الْهَاءِ وَصَلَاً بِنِیَةِ الْوَقْفِ، وَإِدْغَامُ الثَّانِي مَرَاعَاةً لِلْخِلَافِ. وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَى الْأَخْذِ.

اعْلَمْ أَنِّي أَخَذْتُ عَلَى أَشْيَاخِنَا الْمَغَارِبَةِ بِإِظْهَارِ الْأَوَّلِ مَعَ إِدْغَامِ الثَّانِي مِنْ طَرِيقِ السَّبْعَةِ وَمِنْ طَرِيقِ عَشْرِ نَافِعٍ بِإِظْهَارِهِمَا لِغَيْرِ وَرْشٍ. وَأَمَّا وَرْشٌ فَلَهُ ثَلَاثَةُ طَرِيقٍ^(٦): طَرِيقُ الْأَزْرَقِ وَالْأَصْبَهَانِيِّ وَعَبْدُ الصَّمَدِ، فَمَنْ لَهُ النَّقْلُ وَهُوَ الْأَزْرَقُ فِي أَحَدٍ وَجْهِيهِ وَالْأَصْبَهَانِيُّ وَعَبْدُ الصَّمَدِ لَهُ إِدْغَامُ الثَّانِي، وَمَنْ لَهُ تَرْكُهُ وَهُوَ الْأَزْرَقُ لَهُ إِظْهَارُ الثَّانِي. وَتَقْدِمُ نَصٌّ أَسْتَازِنَا أَنَّهُ يَسْكُتُ عَلَيْهِمَا سَكْتَةً^(٧) يَسِيرَةً مِنْ طَرِيقِ (السَّبْعَةِ)،

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «قَالَ الدَّانِي...» إِلَى «تَوْصُلٍ» سَقَطَ مِنْ (ب).

(٢) فِي (ب): «أَنَّهُ يَجْتَمِعُ فَذَلِكَ».

(٣) نَقَلَ الْمَتَوَرِّي هَذَا النَّصَّ عَنْ إِرْشَادِ الْمُتَمَسِّكِينَ لِلدَّانِي فِي شَرْحِ الدَّرْرِ اللَّوَامِعِ: (ص ٣٦٧)، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «أَنَّهُ يَوْقِفُ عَلَيْهَا» بِدَلَا عَنْ: «الْوَقْفُ عَلَيْهَا». وَكِتَابُ إِرْشَادِ الْمُتَمَسِّكِينَ غَيْرُ مُوجُودٍ وَلَا ذَكَرَ لَهُ إِلَّا عِنْدَ شَرَّاحِ الدَّرْرِ اللَّوَامِعِ مِنَ الْمَغَارِبَةِ، كَمَا ذَكَرَ فِي مَعْجَمِ مَوْلاَفَاتِ الدَّانِي (ص ١٥).

(٤) الْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ لِلْقِيسِيِّ: (ص ٩٤) بِمَعْنَاهُ.

(٥) شَرْحُ الدَّرْرِ اللَّوَامِعِ لِلْمَتَوَرِّي: (ص ٣٦٧).

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٧) فِي (ب): «بِسَكْتِهِ».

وكذلك قال المنصوري في شواهد (الطيبة) من طريق العشرة^(١)، وعليه يتعطل وصل خلف عن حمزة بلا سكت؛ لأنه لحن، وعليه فلا يصح عندها وصل الهاء بنية الوقف لتغايرهما؛ إلا إذا أولت بنية^(٢) الوقف بسكتة لطيفة، وبه صرح بعضهم. وأما من طريق الدرّة فلم أفق على نص في ذلك، والظاهر من نص الشواذ^(٣) يقتضي مساواتها للطيبة. والله تعالى أعلم.

وإذا جمعت للأزرق ﴿لَا تَخَفَنَّ مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾ (١٨) إلى ﴿كُنِّيَّةٌ﴾ (١٩) إلى (٢٠): فتح ﴿تَخَفَنَّ﴾ يأتي عليه: قصر البدلين، وتوسطهما، كلاهما مع الإسكان من (الشاطبية)، وطول البدلين مع الإسكان من (الشاطبية). ومع النقل من (الهداية) و(التجريد) عن^(٤) عبد الباقي^(٥) عن أبيه^(٦) عن ابن عراك^(٧) عن ابن هلال^(٨) عن النحاس^(٩) عنه.

(١) إرشاد الطلبة للمنصوري: (ص ٢٦٤).

(٢) في (ج، د): «نية».

(٣) هكذا في (أ) إلا أن الدال غير منقوطة، وأما في (ب) فكتبت: «الشعرا هذا تقتضي». وفي (ج، د): «الشواهد».

(٤) سقطت من (ب).

(٥) هو: عبد الباقي بن فارس بن أحمد الحمصي ثم المصري مقرئ مصدر مجود، روى القراءات عرضاً عن والده. قرأ عليه: أبو القاسم بن الفحام وأبو علي بن بليمة، وغيرهما. (ت: حدود ٤٥٠هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/٢٣٦)، غاية النهاية: (١/٣٥٧).

(٦) هو: فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي الضرير، نزيل مصر، الأستاذ الكبير الضابط الثقة قرأ عليه: ولده عبد الباقي والحافظ أبو عمرو الداني. (ت: ٤٠١هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/٢١٢)، غاية النهاية: (٢/٥).

(٧) هو: عمر بن محمد بن عراك بن محمد أبو حفص الحضرمي المصري الإمام، أستاذ في قراءة

وتقليل ﴿تَحْفَى﴾ [يأتي^(٣)] عليه توسط البدلين مع الإسكان من (الشَّاطِئِيَّة)، ومع النُّقْل من (الشَّاطِئِيَّة)، وطول البدلين مع الإسكان من (الشَّاطِئِيَّة)، ومع النُّقْل من^(٤) الكامل، ويحتمل من (الشَّاطِئِيَّة).

[سُورَةُ الْقِيَامَةِ]

قوله: ﴿الْمُنْفَرَةِ﴾ (المدر ٥٦) ﴿لَا أَقِيمُ﴾ (١) وأخواتها^(٥)، المعلومة رواية المغاربة فيها للأزرق وأبي عمرو وابن عامر [بالسكت]^(٦) بين السورتين، والبسطة تبعاً لظاهر (التيسير)^(٧). ولحمزة بالسكت فقط.

ورش، قرأ عليه: أحمد بن علي بن هاشم، وأبو الفتح فارس بن أحمد، وجماعة، (ت: ٣٨٨هـ).
ينظر: معرفة القراءة: (١/١٩٩)، غاية النهاية: (١/٥٩٧).

(١) هو: أحمد بن عبد الله بن هلال الأزدي، أبو جعفر الأزدي المصري أستاذ كبير محقق ضابط، قرأ على أبيه وعلى إسماعيل بن عبد الله النحاس، وغيرهما، (ت: ٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراءة: (١/١٥٤)، غاية النهاية: (١/٧٤).

(٢) هو: إسماعيل بن عبد الله بن عمرو التجيبي أبو الحسن النحاس شيخ مصر محقق ثقة كبير جليل، قرأ على الأزرق صاحب ورش وهو أجل أصحابه وعلى عبد الصمد بن عبد الرحمن، قرأ عليه: إبراهيم بن حمدان وأحمد الخياط وأبو هلال وهو أجل أصحابه، (ت: حدود ٢٨٠هـ). ينظر: معرفة القراءة: (١/١٣٤)، غاية النهاية: (١/١٦٥).

(٣) سقطت من (أ).

(٤) من قوله: «من الشاطئية وطول....» إلى «النُّقْل» سقط من (ب).

(٥) والمقصود المواضع الأربعة، وهي ما بعدها (ويل) أو (لا)، وسيذكرها المؤلف قريباً.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) ينظر: التيسير: (ص ١٢٤).

قَالَ فِيهِ: «وكان بعضُ شيوخنا يفضِّلُ في مذهبِ هؤلاء الساكنين^(١) بالتَّسمية بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة؛ لأجلِ دفعِ السَّامعِ، ويسكتَ بينهما سكتة خفيفة^(٢) في مذهبِ حمزة والواصلين وليس في ذلك أثرٌ يروى^(٣) عنهم، وإنَّما هو استحبابٌ مِنَ الشُّيوخِ^(٤)». انتهى.

إلا أَنِّي قرأتُ على غيرِ المغاربةِ بالثلاثة له ولأبي عمرو وابنِ عامر، وحمزة بالسَّكْتِ والوصلِ، وعليه فإذا جمعتَ قوله: ﴿تَمْلَأُ السَّمَاءَ مَدَدًا مُبَدَّدًا﴾ (الهمزة ١) فَمَنْ له السَّكْتُ على ﴿الْغَيْمِ﴾ فله السَّكْتُ على ﴿بِالْصَّبْرِ﴾ (العصر ٣) والبسملَةُ وجهان، وَمَنْ له الوصلُ بين التَّكَاثُرِ والعصرِ فله الوصلُ والسَّكْتُ فيما بين العصرِ والهمزة، وَمَنْ له البسملَةُ فيما بين التَّكَاثُرِ والعصرِ فله البسملَةُ فيما بين العصرِ والهمزة^(٥).

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سورة القيامة، قوله تعالى: ﴿فَلَا تَنْفَخُ النَّفْثَ فِي السَّاقَاتِ﴾ (٣١)، لورثٍ بالترقيق والتَّغْلِيظِ، ومعلومٌ أَنَّ التَّرْقِيقَ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ التَّقْلِيلِ، والتَّغْلِيظُ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْفَتْحِ،

(١) في (ب): «السَّائِكِينَ». والكلمة لم أجدها في التَّيسِيرِ، وهي في تحبير التَّيسِيرِ: (ص ٣٩).

(٢) في (ب): «لطيفة».

(٣) كذا في (ب، ج، د)، وهو الموافق لما في التَّيسِيرِ. وفي (أ): «روي».

(٤) التَّيسِيرِ: (ص ١٢٤)؛ إلا أَنَّهُ لم يذكر «لأجل دفع السامع» وكذا: «الواصلين» والثَّانية في

التحبير: (ص ٣٩).

(٥) ينظر: مختصر بلوغ الأمانة: (ص ١٥٩)، حل المشكلات: (ص ١٦٤).

وعليه إذا جمعت ﴿فَلَا صَدْقَ وَلَا صَلَّى﴾ إلى ﴿أَوَّلَ لَكَ﴾ (القيامة ٣٤)، فيأتي على تَرْقِيق اللامِ في ﴿صَلَّى﴾ مع التَّخْفِيفِ الْفَتْحِ والتَّخْفِيفُ في ﴿أَوَّلَ لَكَ﴾، [وعلى تَغْلِيزِ اللامِ مع الْفَتْحِ [الْفَتْحِ والتَّخْفِيفُ في ﴿أَوَّلَ لَكَ﴾] ^(١)؛ لكن التَّخْفِيفُ في ﴿أَوَّلَ لَكَ﴾ مِنَ الشَّاطِئَةِ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَمِنَ التَّيْسِيرِ عَلَى غَيْرِ الْأَقْسِ.

وإن قرأ ^(٢) له بالتَّرقِيقِ فَقَطْ لَأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ فَلَا بَأْسَ.

قلت: وكذلك ﴿يَنْ﴾ (٤) و﴿الْقَى﴾ (١٥)، وإلى الكل أشار شيخُ شيخنا ابنُ
القاضي بقوله:

«وَأَرْبَعٌ لَدَى الْقِيَامَةِ بَدَتْ أَلْقَى بَلَى أَوْلَى بِفَاءٍ سَقَطَتْ»^(١)

(١) تحريرات المنصوري: (ص ٣٠٢)، وقال عن وجه الترقيق مع التقليل: «وهو الأرجح».

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

(۳) فی (ب، ج): «قرئ».

(٤) لم أقف عليه.

[سُورَةُ الْإِنْسَانِ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: فِي سُورَةِ الْإِنْسَانِ: ﴿قَوَارِيرًا﴾ (١٥) ﴿قَوَارِيرًا﴾ (١٦، ١٥) أَجْمَعُوا عَلَى الْوَقْفِ بِالْأَلِفِ [فِي الْأُولَى] (١) إِلَّا حَمْزَةً، وَوَقَفَ عَلَى الثَّانِي كَذَلِكَ مَنْ نَوَّنَ وَصَلًا فَقَطْ وَهَشَامٌ. انْتَهَى (٢).

[سُورَةُ الْمُرْسَلَاتِ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُ﴾ (٢٠)، لِلشُّوسِيِّ بِالْإِدْغَامِ الْمُحْضِ. انْتَهَى.

وَكَذَلِكَ مَنْ بَقِيَ مِنَ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ، وَخَصَّ الشُّوسِيُّ بِالذِّكْرِ دُونَ مَنْ بَقِيَ مِنَ الْقُرَّاءِ دَفْعًا لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ يَأْتِي لَهُ إِدْغَامٌ مَعَ إِبْقَاءِ الصَّفَةِ؛ لِأَنَّهُ قَطَبُ الْإِدْغَامِ فِي بَابِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (٣).

(١) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

(٢) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَفِي الثَّانِي نَوَّنَ إِذْ رَوَوْا صَرْفَهُ وَقَلَ ... يَمْدُ هَشَامٌ وَاقِفًا مَعَهُمْ وَلَا». رَقْم (١٠٩٥).

(٣) قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَلَا شَكَّ أَنْ مَنْ أَرَادَ بِإِظْهَارِهِ الْإِظْهَارَ الْمُحْضَ فَإِنْ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ إِجْمَاعًا، وَأَمَّا الصَّفَةُ فَلَيْسَ بِغَلَطٍ وَلَا قَبِيحٍ فَقَدْ صَحَّ عِنْدَنَا نَصًا وَأَدَاءً، وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى بَعْضِ شَيْوْخِي». ثُمَّ قَالَ: «إِلَّا أَنْ الْإِدْغَامَ الْخَالِصَ أَصَحُّ رَوَايَةً، وَأَوْجَهُ قِيَاسًا بَلْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ أَلْبَتَهُ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو فِي وَجْهِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَدْغَمُ الْمُتَحَرِّكَ مِنْ ذَلِكَ إِدْغَامًا مُحْضًا فِدْغَامَ السَّاكِنِ مِنْهُ أَوَّلَى وَأُخْرَى». النَّشْرُ: (ص ٣٨٠). وَيَنْظُرُ: بِدَائِعِ الْبَرْهَانِ: (ص ٢٥٦).

[سُورَةُ النَّازِعَاتِ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سورة النازعات، قوله تعالى: ﴿إِنَّا﴾ ﴿أَوْدَا﴾ (١٠، ١١)، الاستفهام في الأوَّل والخبر في الثَّاني لنافع وابنِ عامر والكسائي، والاستفهامُ فيهما لمن بقي^(١).

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قوله: ﴿وَمَا بَدَّلْنَاهَا﴾^(٢) ونحوه من رؤوس الآي التي وقعَ فيها بعد الألف لفظُ «ها» بالفتح والتَّقليلِ لورش، إلا ما كان فيه راءً فَإِنَّهُ بالتَّقليلِ^(٣).

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾ (٣٧) رأسُ آيةٍ لغيرِ المدنيِّ والمكيِّ. انتهى. وعليه فيُحال لأبي [عمر]^(٤).

وبعدم الإمالة أخذتُ على المغاربة؛ لكونه ليس برأسِ آيةٍ عندهم، وأمَّا الأزرقُ فقد أخذته على المغاربة بالتَّقليلِ فقط؛ لأنَّه رأسُ آيةٍ، وعلى المشاركة بالوجهين؛ لكونه ليس برأسِ آيةٍ، وهو الذي يظهرُ من نصوصِ الأئمة. فَبَانَ مما ذكرنا^(٥) أنَّ أبا عمرو له فيه الخلافُ وكذا الأزرقُ.

(١) قال الشاطبي: «وعم رضا في النازعات». رقم (٧٩٣).

(٢) كذا في جميع النسخ، والصواب بحذف: «وما»؛ لأنَّ الحديث لا يزال عن سورة النازعات، وليس فيها: «وما»، ويدخل موضع الشمس -المقترن بـ«وما»- في الحكم تبعاً من قول المؤلف: «ونحوه»، والله أعلم.

(٣) قال الشاطبي: «ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها ... له غير ما ها فيه فاحضر مكملًا». رقم (٣١٥).

(٤) سقط من (أ).

(٥) في (ب، ج، د): «ذكر».

ولم يَتَعَرَّضْ لـ ﴿وَنَهَى النَّفْسَ﴾ (٤٠) على أنه ليس برأس آية، وكذا ﴿يَصَلِّي النَّارَ﴾ (١٢) في سَبَّح. قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا ابْنُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ:
 «وَمَنْ طَعَنَ نَهَى بِنَزْعِ يَصَلِّي سَبَّحَ وَأَعْطَى اللَّيْلَ فَادْعُ الْمَوْلَى»^(١)
 فدرَجَ على أَنَّ ﴿طَعَنَ﴾ ليس برأس آية للبصري^(٢).

[سُورَةُ الْاِنْشِقَاقِ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِي الْاِنْشِقَاقِ: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوثِقَ كَيْبَهُ، وَرَأَى ظَهْرَهُ﴾ (١٠) إِلَى قَوْلِهِ:
 ﴿يَحُورُ﴾^(١١) بَلَى (١٥، ١٤)، لورش سبعة أوجه:
 قَصْرُ الْبَدَلِ وَفَتْحُ ﴿يَصَلِّي﴾ (١٢) وَتَغْلِيظُ اللَّامِ مَعَ فَتْحِ ﴿بَلَى﴾^(٣).
 وَتَوْسِيطُ الْبَدَلِ وَفَتْحُ ﴿يَصَلِّي﴾ وَالتَّغْلِيظُ مَعَ فَتْحِ ﴿بَلَى﴾ وَتَقْلِيلُهُ.
 وَتَقْلِيلُهَا مَعَ التَّرْقِيقِ وَمَدُّ الْبَدَلِ.
 وَفَتْحُ ﴿يَصَلِّي﴾ وَالتَّغْلِيظُ مَعَ فَتْحِ ﴿بَلَى﴾ وَتَقْلِيلُهُ.
 وَتَقْلِيلُهَا مَعَ التَّرْقِيقِ.
 وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ فِي الْغَاشِيَةِ: ﴿تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾، ﴿تَشْفَى مِنْ عَيْنٍ أَدِيمَةٍ﴾ (الغاشية: ٥، ٤)، إِلَّا
 أَنَّ هُنَاكَ تَأَخَّرَ الْبَدَلُ وَتَقَدَّمَ الْإِمَالَةُ. اِنْتَهَى.

(١) لم أقف عليه.

(٢) ينظر: النُّشْرُ: (ص ٤٢٤).

(٣) في (ب) زيادة: «لورش» ولا حاجة لتكرارها.

فِيَايَ عَلَى فَتْحٍ ﴿تَصَلَّى﴾ و﴿تُسْقَى﴾ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ فِي ﴿ءَانِيَةٍ﴾، وَعَلَى تَقْلِيلٍ ﴿تُسْقَى﴾ فَقَطْ تَوْسُطُ وَطُولُ ﴿ءَانِيَةٍ﴾، وَعَلَى تَقْلِيلِهَا كَذَلِكَ. انْتَهَى.

إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْبَدَائِعِ فِي آيَةِ الْغَاشِيَةِ - بَعْدَ مَا ذَكَرَ أَوْجَهَ الْأَزْرَقِ مِنْ طَرِيقِ (الطَّيْبَةِ) فِيهَا، وَهِيَ سَبْعَةٌ: فَتَحُهَا مَعَ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ فِي الْبَدَلِ. وَتَقْلِيلُ ﴿تُسْقَى﴾ فَقَطْ مَعَ تَوْسُطِ الْبَدَلِ. وَتَقْلِيلُهَا مَعَ الثَّلَاثَةِ أَيْضًا - أَنَّ لَهُ أَرْبَعَةَ أَوْجِهٍ مِنَ (الشَّاطِئَةِ): فَتَحُهَا مَعَ الْقَصْرِ وَالطُّوْلِ فِي الْبَدَلِ، وَتَقْلِيلُهَا مَعَ التَّوَسُّطِ وَالطُّوْلِ فِيهِ^(١). وَكَذَا الْحُكْمُ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا أَعْنَى عَنْهُ مَا لَهُ﴾ (المسد: ٢) إِلَى ﴿سَيَصَلَّى نَارًا﴾ (المسد: ٣)^(٢).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِيهَا: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ﴾ (الغاشية: ٢٢) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ (الغاشية: ٢٤) خِلَافَ وَجْهَانِ: إِشْهَامِ الصَّادِ زَايَاً مَعَ الْوَقْفِ بِالسَّكْتِ، وَإِخْلَاصِ الصَّادِ مَعَ الْوَقْفِ بِالنَّقْلِ. انْتَهَى.

وَيَأْتِي لَهُ فِيهِ مِنَ (الْبَدَائِعِ) أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ: اثْنَانِ مَعَ الْإِشْهَامِ وَاثْنَانِ مَعَ الصَّادِ^(٣).

[سُورَةُ الْفَجْرِ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِي الْفَجْرِ: ﴿أَكْرَمِينَ﴾ و﴿هَاتِنِينَ﴾ (١٥، ١٦)، لِأَبِي عَمْرٍو بِحَذْفِ الْيَاءِ فِيهِمَا عَلَى الْمَشْهُورِ. انْتَهَى.

(١) وَجُوزُ الْمَنْصُورِيِّ الْأَرْبَعَةَ فِي (تَصَلَّى) وَ(تُسْقَى). يَنْظُرُ: إِرْشَادُ الطَّلَبَةِ: (ص ٢٧٧).

(٢) بَدَائِعُ الْبَرْهَانِ: (ص ٣٦٢)، وَبِهَذَا يَكُونُ فِيهَا وَجْهَانِ: فَتَحُهَا، وَتَقْلِيلُهَا.

(٣) يَنْظُرُ: بَدَائِعُ الْبَرْهَانِ: (ص ٣٦٣) وَالْأَوْجُهَةُ هِيَ: السَّكْتُ وَعَدَمُهُ مَعَ الْإِشْهَامِ وَالصَّادِ.

والمقروء به وجهان؛ إلا أنني قرأتُ على المغاربة بالحذف فقط. قال في (التيسير):
«وقياسُ قوله في رؤوسِ الآيِ يوجبُ حذفها، وبذلك قرأتُ وبه أخذُ»^(١). انتهى.

[سُورَةُ اللَّيْلِ]

قال رَجَمَهُ اللهُ: قوله في والليل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾^(٥)، ليس برأسِ آيةٍ. انتهى^(٦).

[سُورَةُ الضُّحَى]

قال رَجَمَهُ اللهُ: سورة ﴿وَالضُّحَى﴾^(٣)، اختصَّ البَزْيُ بالتكبير عند ختم القرآن من
آخرِ سورة والضحى مع خاتمة كلِّ سورة إلى آخرِ القرآن، وقيل: من أولها.
ولفظه: اللهُ أكبر، وبه قرأتُ وأخذُ^(٤).

فإذا ابتدأت سورة والضحى على القول بأنَّ التكبيرَ من أولها ففي ذلك ثمانية أوجهٍ
للبيزِّي خاصة:

القطع على الاستعاذة وعلى التكبير وعلى البسملة.
ووصلُ البسملة بأوَّلِ السُّورة.

(١) التيسير: (ص ٥٢١). والعمل على الوجهين مع تقديم الحذف عنه؛ إذ هو الأعدل والمقدم كما
قال ذكر الداني والشاطبي. والخلاف إنما هو في الوصل فقط على أصل مذهبه في الإنبات وصلا
لا وقفاً. ينظر: حل المشكلات: (ص ١٦٩).

(٢) نص على ترك عدها للجميع: الإمام الشاطبي في ناظمة الزهر. ينظر: شرح المخللاتي:
(ص ٢٤٦)، بشير اليسر للقاضي: (ص ٢٨٣).

(٣) جملة: «قال رَجَمَهُ اللهُ: سورة» سقطت من (ب).

(٤) في (ب): «وقرأت وبه أخذ». وفي (ج، د): «وبه قرأت وبه أخذ».

ووصلُ التَّكْبِيرِ بِالبَسْمَلَةِ مع القطعِ عليها.

ووصلُ التَّكْبِيرِ بِالبَسْمَلَةِ أيضاً مع وصلِها بِأَوَّلِ السُّورَةِ.

ووصلُ الاستعاذَةِ بالتَّكْبِيرِ مع القطعِ عليه، وعلى البَسْمَلَةِ.

ووصلُ البَسْمَلَةِ بِأَوَّلِ السُّورَةِ.

ووصلُ الاستعاذَةِ بالتَّكْبِيرِ أيضاً مع وصلِ البَسْمَلَةِ والقطعِ عليها.

ووصلُ الجميعِ. انتهى^(١).

ويوافقُ قنبلُ البَزْزِيِّ في التَّكْبِيرِ على ما رواه جمهورُ العراقيين عنه^(٢) وبعضُ المغاربة، ويَحْتَمِلُ مِنَ الشَّاطِبِيِّ.

وزادَ جماعةٌ قَبْلَ التَّكْبِيرِ التَّهْلِيلَ بلا تَحْمِيدِ للبَزْزِيِّ مع قصرِ (لا) ومدِّها للتَّعْظِيمِ، وإن لم يكن من طريقِ الشَّاطِبِيِّ، وهو طريقُ ابنِ الحَبَابِ وغيرِهِ عن البَزْزِيِّ. ورواه جمهورُ العراقيين عن قنبلٍ من طريقِ ابنِ مَجاهِدٍ وغيرِهِ. ويَحْتَمِلُ مِنَ الشَّاطِبِيِّ، وينتهي إلى أَوَّلِ النَّاسِ، إلا أَنَّهُ يُؤْتَى بِالتَّهْلِيلِ بلا تَحْمِيدٍ في آخرِها لابنِ كثيرٍ على القولِ بِأَنَّهُ من آخرِ والضُّحَى، وتأتي البَسْمَلَةُ بلا تكبيرٍ للبَزْزِيِّ على القولِ بِأَنَّ ابتداءَ التَّكْبِيرِ من آخرِ والضُّحَى، وهذا كُلُّهُ على المَأْخُوذِ [به]^(٣) في هذا الزمانِ هنا وفيها يأتي^(٤).

(١) ينظر: تحريات المنصوري: (ص ٣٢٥).

(٢) كذا في (ج، د). وفي (أ): «الجمهور العراقيين عنه». وفي (ب): «جمهور العراقيين فيه».

(٣) سقط من (أ).

(٤) تنظر مسألة التكبير: النَّشْر: (ص ٦٥٧)، حل المشكلات: (ص ١٧١). وهو سنة ثابتة من طريق القراء؛ استفاضت به أسانيدهم واشتهرت.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِذَا وَصَلْتَ آخِرَ ﴿وَالصُّحَىٰ﴾ بِأَوَّلِ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ فَلَهُ فِي ذَلِكَ سَبْعَةٌ أَوْجِهٌ عَلَى التَّقْدِيرِينَ:

الْقَطْعُ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ وَعَلَى التَّكْبِيرِ وَعَلَى الْبِسْمَلَةِ، وَهَذَا الْوَجْهُ يُحْتَمَلُ كَوْنُ التَّكْبِيرِ لِآخِرِ السُّورَةِ وَأَوَّلِهَا.

وَوَصَلُ الْبِسْمَلَةِ بِأَوَّلِ السُّورَةِ، وَهَذَا أَيْضًا يُحْتَمَلُ التَّقْدِيرِينَ.

وَوَصَلُ التَّكْبِيرِ بِالْبِسْمَلَةِ مَعَ الْقَطْعِ عَلَيْهَا، وَهَذَا الْوَجْهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ لِأَوَّلِ السُّورَةِ.

وَوَصَلُ التَّكْبِيرِ بِالْبِسْمَلَةِ أَيْضًا مَعَ وَصْلِهَا بِأَوَّلِ السُّورَةِ، وَهَذَا أَيْضًا عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ لِلأَوَّلِ.

وَوَصَلُ آخِرِ السُّورَةِ بِالتَّكْبِيرِ مَعَ الْقَطْعِ عَلَيْهِ وَعَلَى الْبِسْمَلَةِ، وَهَذَا الْوَجْهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ لِآخِرِ السُّورَةِ.

وَوَصَلُ الْبِسْمَلَةِ بِأَوَّلِ السُّورَةِ، وَهَذَا أَيْضًا عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ لِلآخِرِ.

وَوَصَلُ الْجَمِيعِ، وَهَذَا الْوَجْهُ يُحْتَمَلُ التَّقْدِيرِينَ. انْتَهَى.

وَيُؤَافِقُ قَبْلَ الْبَرْزِيِّ عَلَى التَّكْبِيرِ، وَيُزَادُ التَّهْلِيلُ بِلا تَحْمِيدٍ لِابْنِ كَثِيرٍ وَيَنْتَهِي إِلَى آخِرِ النَّاسِ، وَالتَّهْلِيلُ مَعَ التَّحْمِيدِ لِلْبَرْزِيِّ وَيَنْتَهِي إِلَى آخِرِ النَّاسِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيِّ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَقْطَعَ الْقِرَاءَةَ عَلَى آخِرِ سُورَةٍ^(١) مِنْ سُورِ التَّكْوِيلِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ لِلْآخِرِ كَبَّرْتَ مَعَ خَاتَمَةِ السُّورَةِ، وَإِنْ شِئْتَ وَصَلْتَ التَّكْوِيلَ بِآخِرِ السُّورَةِ، وَإِنْ شِئْتَ قَطَعْتَهُ عَنْهُ كَمَا بَيَّنَّا، وَحِينَئِذٍ لَا يُكَبَّرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ. انْتَهَى.

وَعَلَيْهِ فَيَنْدَرُجُ تَكْوِيلُ قَبْلِ مَعَ الْبَرْزِيِّ وَيُرَادُّ التَّهْلِيلُ بِلا تَحْمِيدِ لَابِنْ كَثِيرٍ، وَالتَّهْلِيلُ مَعَ التَّحْمِيدِ لِلْبَرْزِيِّ، وَعَلَيْهِ^(٢) فَلَا يُتَلَّى وَلَا يَحْمَدُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَيَنْدَرُجُ فِي الْأَوَّلِ الْمُحْتَمَلُ الثَّلَاثُ وَهُوَ وَصَلُ الْكُلِّ، وَفِي الثَّانِي الْمُحْتَمَلُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَعَلَى الْقَوْلِ^(٣) «بَأَنَّ التَّكْوِيلَ مِنْ أَوَّلِ وَالضُّحَى فَانْتَهَاؤُهُ أَوَّلُ» سُورَةِ النَّاسِ. وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مِنْ آخِرِهَا فَانْتَهَاؤُهُ آخِرُ سُورَةِ النَّاسِ، فَيَأْتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ لِلْبَرْزِيِّ أَيْضًا: مِنْهَا اللَّذَانِ لِآخِرِ السُّورَةِ، وَالثَّلَاثَةُ الْمُحْتَمَلَةُ، وَلَا سَكَتَ وَلَا وَصَلَ لِأَحَدٍ فِيهَا بَيْنَ هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ. انْتَهَى.

وَمِثْلُهُ مَعَ التَّهْلِيلِ بِلا تَحْمِيدِ لَابِنْ كَثِيرٍ، وَمَعَ التَّهْلِيلِ وَالتَّحْمِيدِ لِلْبَرْزِيِّ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ تَكْوِيلَ قَبْلِ يَنْدَرُجُ مَعَ الْبَرْزِيِّ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْقَطْعَ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ بِلا بِسْمَلَةٍ سَكَتٌ، وَلِذَا يَنْدَرُجُ سَكَتُ هِزَّةٍ مَعَ سَكَتِ الْأَزْرَقِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ. وَالْقَطْعُ عَلَى الْبِسْمَلَةِ أَوْ التَّكْوِيلِ وَقَفٌ كَمَا فِي شَوَاهِدِ الطَّبِيعَةِ لِلْمَنْصُورِيِّ^(٤).

(١) فِي (ب): «تَقْطَعَ الْقُرْآنَ عَلَى آخِرِ سُورَتِهِ».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٣) «قَالَ رَحِمَهُ وَعَلَى الْقَوْلِ» سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٤) فِي (ب، ج): «آخِرُ» وَهُوَ خَطَأً.

(٥) إِرْشَادُ الطَّلَبَةِ لِلْمَنْصُورِيِّ: (ص ٢٨٤).

[سُورَةُ الْعَلَقِ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ الْعَلَقِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْزَاهُ﴾ (٧)، لِقَبْلِ بِقَصْرِ الْهَمْزَةِ وَبِهِ قَرَأْتُ، وَبِهِ أَخَذُ، وَقَالَ فِي (النَّشْرِ): «وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَصَرَ أَثْبَتُ وَأَصَحُّ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَدَاءِ»، وَقَالَ: «وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ ابْنَ مَجَاهِدٍ لَمْ يَأْخُذْ بِالْقَصْرِ فَقَدْ أَبْعَدَ فِي الْغَايَةِ وَخَالَفَ الرَّوَايَةَ^(١)». انْتَهَى. وَبِالْوَجْهِينِ قَرَأْتُ عَلَى الْمَغَارِبَةِ^(٢).

وإلى^(٣) ما خَرَجَ عَنْ طَرِيقِ الْكُتَابَيْنِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ^(٤) أَشْرْتُ بِقَوْلِي نَظْمًا:

(١) النَّشْرُ: (ص ٦٥٤).

(٢) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَعَنْ قَبْلِ قَصْرَا رَوَى ابْنُ مَجَاهِدٍ ... رَأَاهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِمْ مُتَعَمِّلًا». رَقْمُ (١١١٥).
وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «.....» وَأَقْصَرَ ... أَنْ رَأَاهُ زَكَا بِخَلْفٍ». رَقْمُ (٩٩٥).
وَقَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَقَدْ أَخَذَ لَهُ الْأَثْمَةُ بِالْوَجْهِينِ». يَنْظُرُ: فَتَحَ الْوَصِيدَ: (٤/١٣٢٣)، إِبْرَازُ
الْمَعَانِي: (٧٨٦)، الرُّوُضُ النُّضِيرُ: (ص ٢٨٨).

(٣) فِي (ب): «وَعَلَى مَا خَرَجَ عَنْ». وَفِي (ج): «وَالِى مَا خَرَجَ مِنْ».

(٤) فِي (ب): «الْمُقَدِّمَةُ».

حمد المرشد لنظم أحرف
 في الحرز والتيسير من ذا فقدت
 للعالم ابن عامر قد قال ذا
 إثبات يا الداع وفي دعائي
 أعنتكم للبيزي بالتحقيق
 كالسين في بصطة كعكس يبسط
 كذا إدغام يعذب من يشا
 تقليل تورا لقالون على
 من ذاك عمران بمحض ما قبل
 قبل تمن وتفكه هدا
 راء مكرر بإضجاع أتى
 وهو مفقود وعكسه جلا

قد خرجت عن طرقها فلتعرف^(١)
 بسمة من طرقه منها بدت^(٢)
 نجم الهدى ابن الجزري فخذ بدا
 من ذا لقالون فخذ برهان^(٣)
 من غير سبله على التدقيق
 لنجل ذكوان [لذا] ما أفرطوا^(٤)
 لابن كثير غير أنه فشا^(٥)
 منهج ما سلف غيره علا
 لنجل ذكوان على ما قد ثقل
 بصلة الميم وشد قد بدا
 مخفوضه من طرقه لحمزة
 في فأواري ويواري معضلا^(٦)

(١) في (ج، د): «حمد المرشد». وفي (ج): «عن طرفها».

(٢) في (ب): «بسمة» موضع «بسمة»..

(٣) في (ب، ج، د): «بالداع» موضع «بالداع»..

(٤) في (ب): «في يبسط كعكس يبسط». وفي (ج): «كعكس يبسط». وأما «لذا» فجميع النسخ كذلك عدا (أ): «لذا».

(٥) في (ج): «كذلك إدغام يعذب من يشاء من».

(٦) في (ج): «حلا» موضع «جلا».

لحفص الدوري رئيس النُّبلا
 ترفيق حيران لورش في رأى
 وغير فتح متف إذا أتى
 وحكم شعبة بحرفيه انتفت
 وحكم ذكوان بهاء اقتسده
 وشعبة مثل رئيس ما قبل
 من ما مضى كيدون في أعرافها
 لنجل عمار هشام ما اقتفى
 تتبعان لابن ذكوان منع
 في بائه كذا سكون فاعرف
 وفتح ياء من أرهطي أقرأ به
 وهو مفقود ويا في نرتع
 هيت بضم لابن عمار أتى
 استئثسوا وبابه للبزي قد

لعلّة معلومة عند الملا
 إضجاع رائه لسوس قد نأى
 من قبل ساكن له قد ثبتا^(١)
 إمالة لذاك حكم ما ثبت^(٢)
 نفسي لقصر وارتبط بمده^(٣)
 في بيئس لضعفه وما نقل
 بحذف يائه لدئ الوقف بها
 مد أئمة بتوبة تُفسي
 تشديد نونه وفتح ما اتبع
 لتائه وغيره فانتصف
 لنجل عمار وذا من جزبه
 لقنبل من غير طرقة فع^(٤)
 من غير طرقة فخذ ما ثبتا^(٥)
 يُنفى له الهمز وغيره ورد

(١) في (ج): «نحر» موضع «أتى».

(٢) «حكم»: كذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «حلم».

(٣) «بهاء»: كذا في (أ، ج، د)، وفي (ب) كتبت: «بها» بلا همز. كلمة «نفى»: كذا في (أ، ب)، وفي (ج،

د) كتبت: «نفى».

(٤) «ويا في»: كتبت في (ج): «وياقي». «نرتع» كتبت في (ب): «لبرتع».

(٥) «من غير طرقة» سقطت من (ب).

أَفْئِدَةً بِحَذْفِ يَائِهِ عَرَا لَنَجْلُ عِمَارَ كَذَاكَ ذُكْرَا
وَحَذْفِ يَا مِنْ شُرَكَائِي فَاعْلَمَنْ لِأَحْمَدِ الْبَزِّيِّ كَذَاكَ فَافْهَمْ^(١)
نِثَالِ سَوْسٍ بِالْإِمَالَةِ بَدَا مِنْ غَيْرِ طَرَقِهِ عَلَى مَا قَيَّدَا
قَطَعَ يَأْتُونِي لِشُعْبَةِ ذُكْرٍ مِنْ غَيْرِ سَبْلِهِ بِشَانِ مَا ابْتَدَرَا
مِنْ طَرَقٍ قَالُونَ بِفَتْحِهَا وَيَا وَهُوَ مَفْقُودٌ عَلَى مَا رُويَا
إِبْدَالِهِ فِي الْأَهْبِ قَدْ انْتَفَى وَغَيْرِ ذَا انْتَصَرَ لَهُ وَمَا خَفَى
وَيَا لِسَوْسٍ بِإِمَالَةٍ بَدَتْ مِنْ غَيْرِ طَرَقِهِ بِفَتْحِ أَخَذَتْ
يَأْتُهُ بِالْقَصْرِ بَطْهَ مَا قَبْلَ لَنَجْلُ عِمَارَ عَلَى مَا قَدْ نَقَلَ
فِي وَجِبَتْ إِدْغَامُهُ قَدْ انْتَفَى لَنَجْلُ ذِكْوَانَ عَلَى مَا سَلَفَا
لَنَجْلُ ذِكْوَانَ بِمَحْضٍ قَدْ يَرَى إِكْرَاهَهُنَّ مِنْ غَيْرِ طَرَقِهِ جَرَا
وَالْفَتْحِ لِلْبَزِيِّ غَيْرِ مَعْتَمِدٍ فِي يَاءٍ عِنْدِي فَلِذَاكَ مَا وَرَدَ^(٢)
مِنْ طَرَقِهِ وَقَبِيلَ لَهُ عَرَا إِسْكَانُهُ مِنْ غَيْرِ سَبْلِهِ جَرَا^(٣)
بِضْمِ تَا وَفَتْحِ رَا فِي تَخْرُجُوا لَنَجْلُ ذِكْوَانَ عَلَى مَا دَرَجُوا
أَنْهَمَا مِنْ ذَلِكَ سَثُوقٌ سَثُوقُهُ لِقَبِيلٍ بِوَاوِهِ فَأَلْقَاهُ
لَنَجْلُ عِمَارَ أَوْ نَزَلَ بِلا فَصَلَ وَتَحْقِيقَ لَهُ مَا نَقَلَا
كَذَا أَوْلَقِي بِهِ قَدْ أَعْلَنَا مِنْ حَرَرِ الطَّرَقِ لَهُ وَأَتَقْنَا^(٤)

(١) «يا»: سقطت من (ب).

(٢) «والفتح»: كتبت في (ب): «وانفتح».

(٣) في (ج): «يرا» موضع «جرا».

(٤) «أعلننا»: كتبت في (أ): «أعلمنا». «وأتقنا»: كتبت في (ب): «وأفتنا».

شهرة الإسكان في يرضه أتى
عباد من قبل الذين ياؤه
قد ينبغي ذكره في التيسير
لصالح أبي شعيب فارتع
ثبوتها في الوصل وقفاً سكنت
إثبات ياء في التلاق والتناد
لفقده من سبل قالون على
ونحسات مضجع قد ذكروا
لأحمد البزّي ياء ينذرا
بالقصر أنفاً على ما سلفا
لنجل ذكوان إمالة ترى
إدغام نخلقكم لسوس لا تحجد
مسيطر لأكبر إن جمعاً
لفقده من طريقه إن وجدا
رآه بالمد لقبيل فما

لنجل عمار به أخذ الفتى
بالحذف في الحالين ذاك شأنه
فذكر ذا فيه من التحرير^(١)
مراتع الحما لنيل مقنع^(٢)
سوس تفرد به فابتعدت
ليس بمأخوذ على المراد
مناهج فلذ بقول النبلا^(٣)
لليثهم وغيره قد حرروا^(٤)
مفقودة من طريقه قد قرّرا
لأحمد البزّي من غير خفا
من ذاك في الإكرام ما قد حررا
عن محضه من طريقه وإن فُقد
نقل لخلاد له قد منعاً
إشمام ذاك غير نقل وردا
له انتصار غيره قد حُتّما^(٥)

(١) في (ج): «فذكر ذا فيه من التحرير».

(٢) كلمة «لصالح»: كتبت في (ب): «تصالح»، وفي (د): «الصالح».

(٣) «فلذ»: في (ب، ج): «فلذا».

(٤) في (ب): «مضطجع» موضع «مضجع».

(٥) كلمة «رآه»: كتبت في (ج): «زاده». وسقطت كلمة «قد» من (د).

من خط شيخنا ثلاث نقلت أئمة بتوبة قد قيدت
نخلقكم وكذلك آتوني وما بقي له وغيره قد انتمأ^(١)
نظمه العبد الضعيف المحتقر اسمه هاشم وتم ما ذكر

[سُورَةُ الْكَافُرُونَ]

قوله: ﴿وَلِي دِينٍ﴾ (الكافرون ٦) ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ (النصر ١): يمتنع التَّهْلِيلُ^(٢)
مع التَّكْبِيرِ والتَّهْلِيلُ مع التَّكْبِيرِ والتَّحْمِيدُ للبرِّي مع وجه إسكانٍ ﴿وَلِي دِينٍ﴾؛ لأنها
من طريق ابنِ الحباب، وابنُ الحباب ليس له إلا الفتْحُ في ﴿وَلِي دِينٍ﴾، فإنَّا قد رأينا
مَنْ يأخذُ بها شرقاً وغرباً^(٣).

[سُورَةُ الْمَسَدِ]

قوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ﴾ (٢) إلى ﴿سَيَصِلُنَّ نَارًا﴾ (٣)، فيه للأزرق ثلاثة
أوجه:

فتح ﴿أَغْنَىٰ﴾ يأتي عليه فتح ﴿سَيَصِلُنَّ﴾.

وتقليل ﴿أَغْنَىٰ﴾ يأتي عليه وجهان في ﴿سَيَصِلُنَّ﴾.

قال رحمه الله: وإذا ختمَ القارئُ القرآنَ أتبعَ الختمةَ بقراءة سورة الفاتحة وأوّلِ
سورة البقرة إلى قوله: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥)، ثُمَّ دَعَا بما أَحَبَّ مِنْ خَيْرِي

(١) كلمة «وكذلك»: كتبت في (ب، ج): «كذلك» بدون واو، وفي (د): «كذلك».

(٢) في (ب): «التسهيل».

(٣) كذا في البدائع: (ص ٣٨٧)، وينظر: النشر: (ص ٤٩١).

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الدَّاعِي، وَيُعْتَنَى^(١) بِالْأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا^(٢).

هَذَا آخِرُ مَا التَزَمْتُ تَحْرِيرَهُ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَقَدْ وَافَقَ الْفَرَاغُ مِنْ ذَلِكَ صَبِيحَةَ يَوْمِ السَّبْتِ الْمُبَارِكِ لِسَبْعِ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلُوتُ مِنْ شَعْبَانَ عَامِ ثَلَاثَةِ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ مَضَتْ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ^(٣).

(١) هَكَذَا ضَبَطْتُ حَرَكَاتَهَا فِي (أ)، وَفِي (ب): «وَيُعْتَنَى» وَيَحْتَمِلُ اللَّفْظَيْنِ فِي (ج، د).

(٢) يَنْظُرُ: التَّيْسِيرُ: (ص ٥٣٥)، النَّشْرُ: (ص ٦٩٠).

(٣) إِلَى هُنَا عَلَاقَةُ بَيْنِ (أ، ب، د)، وَالَّذِي يَظْهَرُ عِنْدِي -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ كَلَامَ الْإِزْمِيرِيِّ يَنْتَهِي هُنَا، وَعَلَيْهِ فَتَكُونُ كَلِمَةُ «انْتَهَى» سَقَطَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالَّذِي رَجَّحَ ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْخَ هَاشِمَ قَدْ ذَكَرَ فِي مُقَدِّمَتِهِ أَنَّ شَيْخَهُ الْإِزْمِيرِيَّ حَجَّ فِي عَامِ ١١٥٣ هـ فَيَكُونُ الْكِتَابُ أَلْفَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا قَبْلَهُ بَلَا شَكَّ.

وَبَلِي ذَلِكَ فِي النُّسخَةِ الْأُولَى، الْمُرْمُوزُ لَهَا بِ(أ): وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَغْلِيْقِهِ قَبِيلَ الْعِشَاءِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ التَّاسِعَةِ مِنْ شَوَّالِ سَنَةِ ١١٥٣ هـ. قُلْتُ: وَهَذَا التَّارِيخُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى كِتَابَةِ الْمُقَدِّمَةِ أَيْضًا حَيْثُ ذَكَرَ فِيهَا أَنَّ شَيْخَهُ عَادَ إِلَى مِصْرَ وَتَوَفَّى بِهَا عَامَ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ، وَرَبِّهَا يَكُونُ الْمَوْلُفُ رَاجِعَ هَذَا النُّسخَةِ وَأَضَافَ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا النُّسخَةُ (ب) فَقَالَ: تَمَّتِ الْكِتَابُ بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّهَامِ وَعَلَى رَسُولِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ النَّجَبَاءِ الْبَرَّةِ الْكِرَامِ سَنَةِ ١١٨٠، بِقَلَمِ الْفَقِيرِ الْحَقِيرِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ عَبْدَ اللَّهِ بِأُزْرَعَةِ غُفَرِ اللَّهِ لَهُ وَلَوْلَا دِيهِ وَلَمُشَايَخِهِ وَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ آمِينَ آمِينَ. تَارِيخُ نُسْخَتِهِ أَوَّلُ جُمَادَى ثَانِي سَنَةِ ١٢٠٦.

وَأَمَّا فِي (د) فَكُتِبَ بَعْدَهَا: وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَغْلِيْقِهِ قَبِيلَ الْعَصْرِ يَوْمَ السَّبْتِ السَّابِعَةِ عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ١١٩٣.

خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتبعه ومن سار على نهجه. وبعد:

فقد شرفني الله بإتمام دراسة وتحقيق هذا الكتاب القيم، وظهر لي جلياً من خلاله النتائج التالية:

١. أهمية دراسة التحريات وخصوصاً تحريرات (الشاطبية)، الأمر الذي دفع كثيراً من العلماء إلى التأليف فيه منذ زمن قديم.
٢. يُعَدُّ كتاب (حِصْنُ الْقَارِئِ فِي اخْتِلَافِ الْقَارِئِ) من أهم كتب التحريات، لا سيما وأنَّ مؤلِّفَه قد جمع في تَلَمُّذِهِ بين إمامين من أئمة التحريات هما الشيخ يوسف زادة والشيخ الإزميري، وكل منهما إمام لمدرسة في التحريات تختلف عن الأخرى إلى حد كبير، وضم إلى ذلك المدسة المغربية تأثراً وعملاً.
٣. أن هذا الكتاب قد جمع في حقيقته بين كتابين لعلمين من أعلام القراءات هما الشيخ هاشم المغربي والشيخ مصطفى الإزميري، وإن كان أكثره للأول.

وَأَمَّا نَسْخَةُ (ج): فَأَخَّرَ اتِّفَاقُهَا مَعَ هَذِهِ النُّسخِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «صَبِيحَةُ يَوْمٍ» وَالَّذِي بَعْدَهَا: الدُّوْشُنْبَةُ الْمُبَارَكَةُ مِنْ ابْتِدَاءِ صَفَرِ الْمُبَارَكِ عَامِ سِتَّةٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ مَضَتْ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ. تَمَّتْ كِتَابَةُ خَضِرِ ابْنِ الْحَسَنِ الْفَقِيرِ الْحَقِيرِ الْمَعْتَرِفِ بِالْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا وَإِلَيْهِ.

٤. سعة علم المؤلف واطلاعه، وقدرته على النقد والتحرير لكثير من المسائل؛ سيما وقد جمع القراءات العشر الصغرى والكبرى وعشر نافع مما يعطي بعداً في الطرح والمناقشة.

٥. لم يُعْطَ الشيخ هاشم المغربي قدره ومكانته العلمية، ولم تُدرس آراؤه في العصر الحديث، وكذا لم تُحْطَ كتبه بالعناية إلا في السنوات المتأخرة، مع أن بعضها لا يزال حتى الآن رهين الرفوف.

٦. صحة القاعدة التي نبه عليها المؤلف في التعامل مع ما زاده الشاطبي على التيسير فإن صح من طريق (الطيبة) فيقرأ به من (الشاطبية) مع التنبيه أن الشاطبي قد خرج عن طريقه، وإن لم يصح فالأولى أن لا يقرأ به، وإن رأى بعضهم خلاف ذلك.

٧. أن عشر نافع التي يقرأ بها المغاربة اليوم أوسع طرقاً عن نافع من طريق (الشاطبية)، وبالتالي يصح من طريقها ما يمتنع من طرق المشاركة، كما نص المؤلف على ذلك في غير ما موضع، نحو: اجتماع كلمة (ذكرأ) مع البدل، والخلاف في كلمة (سوءات) كذلك، إضافة إلى وجود مدرسة الأخذ بظاهر (الشاطبية) عند المغاربة، وهذان الأمران ينبغي استصحابهما في دراسة التحريات.

٨. ينبغي أن لا يفهم من قول الإمام ابن الجزري أو أحد أئمة التحريات عن وجه من الوجوه أنه من الزيادات أو أنه ليس من طريق (الحرز) أو (التيسير)، أن ذلك يعني المنع من القراءة به من طريق (السبعة) بل هو من باب البيان للطرق لا ردها، إلا إذا نص الشاطبي على ضعفه، وهذا الذي نبه عليه الشيخ هاشم في الكتاب.

٩. أن القراءة بـ (الشاطبية) أعم من القراءة بـ (التيسير)، وقد اعتمد ابن الجزري في مصادره (التيسير) واعتمد (الشاطبية)، ولو كانت مجرد نظم له لأغنى عنها

(التيسير) أو لأغنت عنه، ولكنها أكبر من ذلك، وفيها من الزيادات والاختيارات الشيء الكثير، وإذا سُلِّم بهذا فإنه يحل كثيراً من مشكلات التحريرات، والتي اضطرب فيها كلام المحررين أنفسهم بين القبول والمنع، كما ظهر جلياً في هذا الكتاب مما وقع فيه الخلاف بين الشيخ هاشم وشيخه الإزميري من أخذ وجه وتركه عند الآخر أو العكس. والله أعلم.

وفي الختام فلاني أورد بعض التوصيات العلمية المقترحة:

١. العناية بتحقيق التراث العلمي عموماً، وما يتصل بالقراءات وتحريراتها خصوصاً، فلا تزال كثير منها لم تخرج بعد إلى النور.
٢. دراسة علم التحريرات دراسة تأصيلية نقدية تاريخية ومقارنة بين كتب الفن ومدارس الإقراء المشرقية والمغربية.
٣. دراسة ما وقع في الحرز مما ذكر فيه الإمام الشاطبي الخلف، دراسة مستفيضة لجميع تلك المواضع.
٤. التعاون بين الجامعات العربية في تبادل الرسائل الجامعية، وإتاحتها على مواقعها كما فعلت جامعة أم القرى - مشكورة - في مكتبتها الرقمية؛ ليتسنى للطلبة الرجوع إليها عند الحاجة.
٥. التركيز في السنوات المنهجية في الدراسات العليا على كثرة عمل البحوث الجزئية التخصصية؛ لتدريب الطالب على كتابة البحوث، والتحقيق العلمي الصحيح.

الفهارس العامة للكتاب

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- قائمة المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الفاتحة	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٤، ٣	٨٣
١٥	﴿وَلَا الْمَسَاءِينَ﴾	١	٨٤
	﴿لَا رَبَّ﴾	٢	٨٦
	﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾	٢	٨٧
	﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾	٤	٩١
	﴿أَنْذَرْنَاهُمْ﴾	٦	٨٩
	﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾	٨	٩١
	﴿السُّفَهَاءُ﴾	١٣	٩٣
	﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾	١٤	٩٣
	﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾	٢٥	٩٤
	﴿مُطَهَّرَةٌ﴾	٢٥	٩٥
	﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾	٣١	٩٦
	﴿أَنْذَرْنَاهُمْ﴾	٣٣	٩٦
	﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ﴾	٣٧	٩٦
	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾	٣٤	٩٧
	﴿بَارِكُمْ﴾	٥٤	٩٧

٩٧	٥٥	﴿حَتَّىٰ زَرَىٰ اللَّهَ﴾	
٩٨	٦٥	﴿خَبِيرِينَ﴾	
٩٨	٨٣	﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾	
٩٨	١٠٦	﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾	
٨٣	١١٣	﴿يُحْكَمُ بَيْنَهُمْ﴾	
٩٩	١١٤	﴿إِلَّا خَائِفِينَ﴾	
١٠٠	١٢٥	﴿مُصَلِّ﴾	
٨٦	١٣٣	﴿الْمَوْتُ﴾	
١٠١	١٤٠	﴿قُلْ مَا أَسْمُ﴾	
١٠١	١٤٢	﴿يَشَاءُ إِنْ﴾	
١٠١	١٨٦	﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾	
١٠٢	٢٠٠	﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ﴾	
١٠٢	٢٢٠	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْنَاكُمْ﴾	
١٠٣	٢٤٥	﴿وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَبْصُطُ﴾	
١٠٤	٢٤٩	﴿هُوَ الْذَرِيرُ﴾	
١٠٥	٢٥٤	﴿أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾	
١٠٥	٢٦٤	﴿وَرِثَاءَ النَّاسِ﴾	
١٠٦	٢٨٤	﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾	
١٠٧	٢٨٦	﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾	
١٠٨	٢٠١	﴿إِلَهَ ① اللَّهَ﴾	الزَّامِرَاتُ
١٠٨	٣	﴿التَّوْرَةَ﴾	
١٠٩	١٥	﴿قُلْ أَوْفَيْتُكُمْ﴾	

١٠٥	١٨	﴿إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾	
١١٠	٣٣	﴿وَمَا آلِ عِمْرَانَ﴾	
١١٠	٤٨	﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالْقُرْآنَ﴾	
١١٠	٤٩	﴿وَأَنِّي الْمَوْقِيُّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	
١١١	٦٦	﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤَآءُ﴾	
١١٢	١١٩	﴿هَآأَنْتُمْ أَؤَآءُ﴾	
١١٢	١٤٣	﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾	
٩٩	١٧٦	﴿لَنْ يَضُرَّآ اللَّهُ شَيْئًا﴾	
١١٣	١٩٣	﴿أَلَا بُرَارٍ﴾	
١١٣	٢٠	﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتِنْدَالَ﴾	١٠٠
١١٤	٣٦	﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾	
١١٥	٤٣	﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ﴾	
١١٥	٧٨	﴿قَالَ﴾	
١١٦	١٠٩	﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤَآءُ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ ...﴾	
١١٦	١٤٣	﴿وَلَا إِلَى هَؤَآءِ﴾	
١١٧	١٥٥	﴿فِيمَا تَقْضِيهِمْ يَتَفَهَمُونَ﴾	
١١٧	١٧٦	﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَقُولُوا﴾	
١١٧	١	﴿إِلَّا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ﴾	١٠١
١٢١	١١	﴿يَغْفِرَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ﴾	
١١٨	١٨	﴿أَبْتُوا اللَّهَ﴾	
١٢٠	١٨	﴿وَأَحْبَبُوهُ﴾	
١١٩	٢٩	﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾	

١٢٤	٣١	﴿يُورِي﴾ و﴿فَأُورِي﴾	الآية
١١٩	٣٣	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	
١٢٥	٤٦	﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ مَنَازِلِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾	
١٢٦	٦٦	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْبَةَ وَالْإِنْحِيلَ ...﴾	
١٢٥	٦٨	﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ...﴾	
١٢٧	٦٩	﴿وَالصَّيُّونَ﴾	
١١٩	٥	﴿أَنْبَتُوا مَا كُنُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾	
٨٩	١٩	﴿أَيُّكُمْ﴾	
١٢٧	٣٤	﴿مِنْ نَّبَايَ﴾	
١٢٧	٤٠	﴿أَرْءَيْتُمْ﴾	الآية
١٢٩	٧١	﴿حَبْرَانَ﴾	
١٢٩	٧٦	﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾	
١٣٠	٧٧	﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾	
١٣١	٩٠	﴿فَبِهِدْيِهِمْ أَقْبَدَهُ﴾	
١١٩	٩٤	﴿شُرْكُوكُمْ أَقْدَقَ﴾	
١٣٢	٩٤	﴿شُرْكُوكُمْ﴾	
١٢٣	١١٥	﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾	
١٣٢	١٤٣	﴿قُلْ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ لَعْنٍ﴾	
١٣٣	١٦٢	﴿وَحَيَايَ﴾	
١٣٤	٢٠	﴿يُؤَيِّدُنَا مَا وَدَىٰ عَنَّا مِنْ سَوَاءٍ بَيْنَهُمَا وَقَالَ مَا تَهْتَكُمَا﴾	الآية
١٤٦	٤١	﴿غَوَاشٍ﴾	
١٣٥	٦٩	﴿وَرَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً﴾	

١٣٦	١٤٥	﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ تَوَعَّظْ﴾	
١٣٦	١٥٦	﴿وَأَكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾	
١٣٧	١٦٥	﴿وَعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾	
١٣٧	١٨٨	﴿وَمَا مَسَى السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا﴾	
١٣٨	١٩٥	﴿ثُمَّ يَكُونُ﴾	
١٣٨	٤١	﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾	الأنفال
١٣٩	١-٧٥	﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿بِرَأْيِهِ﴾	
١٣٩	١٢	﴿آيَةً الْكُفْرِ﴾	التوبة
١٣٩	١٥	﴿مِنْ رِجَالَيْ نَفْسِي﴾	
١٢٣	٦٩، ٣٣	﴿كَلِمَتِ رَبِّكَ﴾	
١٤٥	٥٠	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾	
١٤٠	٥١	﴿مَأْمُومٌ بِهِ ءَالَتُنَّ وَقَدْ﴾	
١٤٥	٥٩	﴿مَالَهُ أُوذِيَ لَكُمْ﴾	
١٤٥	٨١	﴿بِهِ السِّحْرُ﴾	
١٠٤	٨٩	﴿وَلَا تَلْعَمَانِ﴾	
١٤٥	٨٩	﴿وَلَا تَلْعَمَانِ﴾	
١٤٦	٩٠	﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ءَامَنْتُ بِهِ بُنَا إِسْرَءِيلَ﴾	
١٤٠	٩١	﴿مَأْتَنُ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾	
١٤٦	٢٨	﴿قَالَ يَقُولُ أَرَأَيْتُمْ﴾	
١٠٦	٧٠	﴿رَمَا أَلْبَسْتُمْ﴾	
١٤٧	٧٢، ٧١	﴿وَمِنْ وَرَأَوْا إِسْحَاقَ يَتَعَوَّبُ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَتُورِلَقِي مَالِدُ﴾	
١١٩	٨٧	﴿أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾	

١٤٨	٩٢	﴿أَرْمِطِي أَعْرُكُ﴾	
١٢٣	٧	﴿بَإِنِّ لِلْسَّالِينَ﴾	
١٢٤	١٥، ١٠	﴿غِيَابَاتِ﴾	٢٥
١٤٩	١١	﴿لَا تَأْمَنَّا﴾	
١٥٠	١٢	﴿تَرْنَعُ وَتَلْعَبُ﴾	
١٥٠	١٩	﴿يَنْبُئُنِي﴾	
١٥١	٢٣	﴿هَيْتَ﴾	
١٥١	٣٨	﴿مَأْبَأِي﴾	
١٥٢	٥٣	﴿بِالشَّوِّ إِلَّا﴾	
١٥٣	٥٣	﴿فَلَمَّا اسْتَيْسُوا﴾	
١٥٤	٨٤	﴿بِأَسْفَى﴾	
١٥٣	٨٧	﴿وَلَا تَأْنِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْنِسُ﴾	٢٠
١٥٣	١١٠	﴿أَسْتَيْسُ﴾	
١٥٥	٢٩	﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾	٢٤
١٥٥	٥	﴿أَوْدَا﴾ ﴿أَوْنَا﴾	
١٥٦/١٥٣	٣١	﴿أَفَلَمْ يَأْنِسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾	
١٢٠	٢١	﴿وَسِرُّوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الصُّمُّعَتُوا﴾	٢٢
١٥٦	٣٧	﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ﴾	
١٥٦	٤١-٣٨	﴿وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ...﴾	
١٥١	٤٠	﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾	
١٥٧	٥٩	﴿إِلَّا مَالُ لُوطٍ﴾	٢٦
١٥٧	٦١	﴿فَلَمَّا جَاءَ مَالُ لُوطٍ﴾	

١٥٨	٦٧	﴿وَحَاءَ أَقْلُ﴾	
١٥٩	٢٧	﴿شُرَكَاءُكَ﴾	الْبَقَارَةُ
١٥٩	٦٠	﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾	
١٥٩	٩٠	﴿وَأَيُّهَا﴾	
١٦٠	١	﴿الْأَنْصَا﴾	
٩٣	٧٢	﴿أَعْمَى﴾	الْبَقَارَةُ
١٦٠	٦٢-٦٠	﴿وَأَيُّهَا قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ...﴾	
١٦٠/١٠٤	٨٣	﴿وَنَا بِمَآئِدَةٍ﴾	
١١٩	٨	﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنَى﴾	
١٦١	٣٣	﴿كُنَّا﴾	الْكَهْفُ
١٦٢	٩٦	﴿قَالَ آتُونِي﴾	
١٦٢/١٠٤/٩٣	١	﴿كَهَيْصَ﴾	
١٦٣	١٩	﴿لَا هَبْ لَكَ﴾	
١٦٤	٢٧	﴿لَقَدْ جَنَّتِ﴾	الْبَقَارَةُ
١٠٥	١١	﴿ثُوْدَىٰ يَنْمُوسَىٰ﴾	
١٦٥	١٥	﴿يُنْجَزَىٰ﴾	
١٦٥	٥٠	﴿الَّذِينَ أُعْطِيَ﴾	
١٦٥	٦١	﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ﴾	ط
١٦٥/١٠٤	٧٥	﴿بِأَنبِيَاءٍ مُّؤْمِنًا﴾	
١١٩	٧٦	﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى﴾	
١٦٥	٧٧	﴿إِلَىٰ مُوسَىٰ﴾	
١٦٥	٨٨	﴿وَاللَّهُ مُّوسَىٰ﴾	

١٦٥	١٢١	﴿وَعَصَى﴾	
١٦٥	١٢٥	﴿حَسَرْتُكَ أَعْمَى﴾	
١٦٦	١٣٠	﴿وَمِنْ آتَايَ﴾	
١٦٦	٤٤	﴿بَلْ مَنَعْنَا هَمُوزَآءَ﴾	جاء
١٦٧	٤٨	﴿وَلَقَدْ مَاتَيْنَا مُؤْمِنٌ وَهَمُوزُ الْفَرْقَانِ﴾	
١٣٦	٧٦	﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ﴾	
١٣٦	٧٧	﴿قَوْمَ سُوْر﴾	
١٦٧	٢٣	﴿وَلَوْلَا﴾	ن
١٦٨/١٠٤	٣٦	﴿وَجَبَّتْ جُؤْمُهَا﴾	
١٦٨	٤٤	﴿نَبْرًا﴾	المؤمنون
١٦٩	٣٣	﴿عَلَى الْيَعْلَى إِنْ أَرَدَ...﴾	النور
١١٩	٦	﴿أَنْبِئُوا مَا كَانُوا يَدْعُونَ﴾	الشمس
١٧١	٦١	﴿فَلَمَّا تَرَمَّا﴾	
١٧٣	٦٣	﴿فِرْقَى﴾	
١٧٣	١١٤	﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ...﴾	
١٢٠	١٩٧	﴿عَلَّمْتُونِي إِسْرَءِيلَ﴾	
١٩٦	٢٢	﴿وَحِشْتُكَ مِنْ سَيِّئِ﴾	الشمس
١٠٥	٤٢	﴿كَأَنَّهُ هُوَ وَأَوْيَيْنَا الْعِلْمَ﴾	
١٨١	٤٤	﴿عَنْ سَاقِيهَا﴾	
١٧٤	٦٧	﴿أَيُّهَا﴾	
٨٣	٥١	﴿الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ﴾	القصص

١٦٢	٢٠	﴿أَفَصَا﴾	
١٧٥	٢٧	﴿مَنْتَن﴾	
١٧٥	٤٨	﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتُوا مُوسَى﴾	
١٧٥	٧٨	﴿عِنْدِي أَوْلَم﴾	
١٧٥	٢٠١	﴿اللَّهُ ① أَحْسِبَ النَّاسَ﴾	الْعَبِيدُ
١٧٥	٢٩، ٢٨	﴿إِنَّكُمْ﴾ و ﴿أَيُّكُمْ﴾	
١٢٣	٥٠	﴿مَآبِتٌ مِنْ رَبِّيهِ﴾	
١٧٦	٨	﴿يَلْقَايَ رَبَّهُمْ﴾	رُوم
١٧٦	١٠	﴿الْأَوَّلَى﴾	
١٧٦	١٦	﴿وَلِقَايَ الْآخِرَةِ﴾	
١٧٦	١٩	﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾	
١٧٧	٤-٣٠	﴿مُسْتَظْرُونَ...﴾	السجدة
١٧٧	٤	﴿الَّتِي تُظَاهَرُونَ﴾	الزُّمَرُ
١٧٨	٥٠	﴿الَّتِي مَاتَتْ﴾ إِلَى ﴿الَّتِي إِنْ أَرَادَ﴾	
١٧٨	٥٣	﴿يَكَايُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾	
١٢٤	٣٧	﴿فِي الْعُرُوفِ مَأْمُونٌ﴾	سَبَا
١٧٩/١٢٠	٢٨	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	الطَّه
١٢٤	٤٠	﴿فَهُمْ عَلَى بَيِّنَاتٍ مِنْهُ﴾	
١٧٩	٤٣	﴿الَّتِي﴾	
١٣٦	١٢	﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى﴾	س
١٦٢	٢٠	﴿أَفَصَا﴾	

١٨٠	١	﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾	الصفات
١٢٠	١٠٦	﴿إِنَّ هَذَا لَمَوْءَانِئُونَ﴾	
١٨٠ / ٨٩	٨	﴿أَمْرًا عَلَيْهِ﴾	
١٨٠ / ١٠٤	٣٣	﴿وَالشُّوْقِ﴾	
١٨١	٤٦	﴿وَذَكَرَى الدَّارِ﴾	
١٨١	٧	﴿رِزْقَهُ لَكُمْ﴾	
١٨٢	١٨٠، ١٧	﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ (١٧) الَّذِينَ﴾	
١١٩	٣٥، ٣٤	﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ (٣٥) لِيُكَفِّرَ اللَّهُ﴾	
١٢٤	٦	﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾	
١٨٢	١٥	﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾	
١٨٢	٣٢	﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾	
١٢٠	٤٧	﴿فَيَقُولُ الضَّعِيفَتَا لِلَّذِينَ اسْتَكَبَرُوا﴾	
١٢٠	٥٠	﴿وَمَا دُعُوا الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾	
١٨٤ / ١٠٤	١٦	﴿مَحْسَاتٍ﴾	
١٨٤	٢٩	﴿الَّذِينَ﴾	
١٢٤	٤٧	﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهِمَا﴾	
١٨٤	٥٤	﴿إِلَّا إِلَهُهُ، بِكُلِّ شَيْءٍ مُخِطٌ﴾	
١٨٤	٢٤١	﴿حَدَّ (١) عَسَقٍ﴾	
١١٩	٢١	﴿شُرَكَاءُ شَرَعُوا﴾	
١١٩	٤٠	﴿وَحَزْرًا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِنْهَا﴾	
١٨٤	٥١	﴿أَوْ مِنْ وَرَآيَ حِجَابٍ﴾	
١٨٤	١٩	﴿أَشْهَدُوا﴾	الزخرف

١٦٩	٨٤	﴿الَسَّمَاءِ إِلَهُ﴾	
١٢٠	٣٣	﴿وَمَا يَنْتَهُم مِّنَ آيَاتِ مَا فِيهِ بَلْكَوْا مُبِيت﴾	الدخان
١٨٥	١٠٠٩	﴿إِن أَنُحِ إِلَّا مَا يُوْحِي إِلَيَّ ...﴾	الزمر
١٨٥	١٢	﴿لِيُنذِرَ الَّذِينَ﴾	
١٨٥	٢٦	﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَتَاعُهُمْ﴾	
١٨٦	١٦	﴿وَأَنفَا﴾	محمد
١٠٤	٢٩	﴿عَلَىٰ سُوْقِهِ﴾	الفتح
١٨٦	٨	﴿ثُمَّ دَنَا﴾	الزمر
١٨٧	١٠	﴿فَأَوْحَىٰ﴾	
١٨٧	١٦	﴿إِذْ يَغْنَىٰ﴾	
١٨٧	٢٣	﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ﴾	
١٨٧	٢٩	﴿عَن مَّن تَوَلَّى﴾	
١٨٧	٣٤	﴿وَأَعْطَىٰ﴾	
١٨٧	٤٨	﴿أَغْنَىٰ﴾	
١٨٧	٥٠	﴿عَادَا الْأَوَّلَىٰ﴾	
١٨٠	٢٥	﴿أَهْلَىٰ﴾	الزمر
١٨٩/١٥٧	٤٢، ٤١	﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ...﴾ إِلَى ﴿وَيَايُنَا﴾	
١٦٢	٥٤	﴿وَحَىٰ﴾	الزمر
١٩٠	٢٧	﴿ذُو الْجَلَدِ وَالْإِكْرَارِ﴾	
١٩٠	٥٧-٥٦	﴿لَتَرْبُلَيْنَهُنَّ إِنْسٌ ...﴾	
١٩٠	٤٧	﴿أَيْدَا﴾ ﴿أَوْنَا﴾	الواقعة

١٩١	٥٨	﴿أَرْهَبْتُمْ مَا تُمْتَرُونَ﴾	
١٩١	٥٩	﴿مُتَمَرِّئِينَ﴾	
١١٢	٦٥	﴿فَقُلْتُمْ فَتَقَكُّهُنَّ﴾	
١٩١	٧٢، ٧١	﴿أَرْهَبْتُمْ النَّارَ﴾ إِلَى ﴿الْمُنِشِقُوتِ﴾	
١٣٦	١٠	﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ النَّبِطَيْنِ﴾	المجادلة
١١٩	١٧	﴿وَرَدَّكَ جَبْرًا وَالْطَّالِبِينَ﴾	الحشر
١٩٢/١٢٠	٤	﴿إِنَّا بَرَاءُكُمْ﴾	المتحنة
١٩٣	٤	﴿وَالَّذِي يَشِينُ﴾	الطلاق
١٩٣	٥	﴿مُلَاقِكُمْ﴾	التحریم
١٩٤	١	﴿تِ وَالْقَلْبِ﴾	القلم
١٩٤	١٤	﴿أَن كَانَ﴾	
١٦٢	١١	﴿عَلَّمَ النَّاسَ﴾	الحج
٢٠٠	١٨	﴿لَا تَحْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾	
١٩٤	١٩، ٢٠	﴿كِتَابَةِ ⑪﴾	
١٩٤	٢٩، ٢٨	﴿مَالِيَةِ ⑧﴾ هَلَاكَ	
٢٠١	١-٥٦	﴿الْغَفْرَةِ﴾ ﴿لَا أَقِيمُ﴾	البقرة
٢٠٣	٤	﴿بَلَى﴾	
٢٠٣	١٥	﴿الْفَرَى﴾	
٢٠٢	٣١	﴿فَلَا مَدَقَّ وَلَا مَلَّ﴾	
٢٠٣	٣٤	﴿أَزَلَّ لَكَ﴾	
٢٠٤	١٦، ١٥	﴿فَوَارِيضًا ⑩﴾ فَوَارِيضًا	الإنسان

٢٠٤/١٢٤	٢٠	﴿أَزْغَفُكُ﴾	المرسلات
١٢٤	٣٣	﴿بَحَلَّتْ صُفْرُ﴾	
٢٠٥	١١، ١٠	﴿أَوْنًا﴾ ﴿أَيَّذَا﴾	النَّازِعَاتُ
٢٠٥	٢٧	﴿بَنَنَهَا﴾	
٢٠٥	٣٧	﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾	
٢٠٦	٤٠	﴿وَنَهَى النَّفْسَ﴾	
٢٠٦	١٥-١٠	﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْبَ كَيْبَهُ، وَرَدَّ ظَهْرَهُ﴾ إِلَى ﴿يَجُورُ﴾ ﴿يَلْجُ﴾	الانشقاق
٢٠٦/١٠٠	١٢	﴿يُضِلُّ النَّارَ﴾	الْآرَاءُ
٢٠٣	١٥	﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾	
٢٠٦	٤٠٥	﴿تَصَلَّى نَارًا حَابِيَةً﴾ ﴿تَشْقَى مِنْ عَيْنِ أَيْبَةٍ﴾	الْوَيْلُ
٢٠٧	٢٤، ٢٢	﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ﴾ إِلَى ﴿الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ﴾	
٢٠٧	١٦، ١٥	﴿أَكْرَمِينَ﴾ وَ﴿أَهْنِينَ﴾	الفجر
٢٠٨	٥	﴿فَأَمَّا مَنْ أَغْفَى﴾	الليل
٢٠٨	١	﴿وَالصُّحَى﴾	الضحى
٢١٠	١	﴿أَزْهَرَجَ لَكَ﴾	الشرح
٢١٢	٧	﴿أَنْ رَأَاهُ﴾	العلق
٢٠٢	١٠	﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾	
٢٠٢	٨	﴿ثُمَّ لَتُسْفَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ ﴿وَبَلَّ لَيْكَلٍ﴾	التكاثر
٢١٧	٦	﴿وَلِي دِينٍ﴾	الكافرون
٢١٧	١	﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾	النصر
٢١٧/٢٠٧	٣٠٢	﴿مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ﴾ إِلَى ﴿سَيَصْلَى نَارًا﴾	المسد

١٤٦	حيث وردت	﴿يُؤَيِّدُ﴾ و﴿جُنْدُ﴾	
-----	----------	-----------------------	--

* * *

فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ

الصفحة	الحديث
٥٥، ٤٦	(إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف.....).
٥٥	(إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف،.....).

* * *

فَهْرَسُ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ

م	البيت	القائل	الصفحة
١	أحباؤه من بعد واو لحمزة	الصفافسي	١٢٤
٢	ألا فاسألوا أهل الدراية والذكر	ابن القاضي	١٣١
٣	أوحى بفايغشى بإذ وتهوى	ابن القاضي	١٩٠
٤	بكلمة القرآن صل والبسملة	ميمون الفخار	٨٤
٥	تراء جنا أقصا طغى الماء كلها	الجزولي	١٦٥
٦	جنا والأقصا مع طغى الماء رقت	ابن القاضي	١٦٥
٧	حمد المرشد لنظم أحرف	هاشم المغربي	٢١٦
٨	دعائي وآبائي كذلك تبوءوا	مسعود الفاسي	١٥٤
٩	سوى حرف سبّح مع مصلى فغلظن	ابن عبد الكريم	١٠١
١٠	فدارة تلزم ذا المزيد	الحراز	١٢٧
١١	فصل وفي بعض الذي تطرفا	الحراز	١٩٢
١٣	في نون تأمنا وبالإدغام	علي المغربي	١٤٩
١٤	كلتا لدئ الوقف واو كليهما	مسعود الفاسي	١٦١
١٥	كلمت الثاني بيونس هما	ابن عاشر	١٢٣
١٦	مصلى أذئ غزئ عمئ مفترئ هدي	ابن عاشر	٨٨
١٧	مصلى ويصلاها معاً ثم قوله	ابن القاضي	١٠٠
١٨	وأربع لدئ القيامة بدت	ابن القاضي	٢٠٣
١٩	واعبر القراء بالإجماع	ابن القاضي	١٠٦

م	البيت	القائل	الصفحة
٢٠	والجمع بين المد والإدخال بيت ابن القاضي	٩٠
٢١	والخلف في وصلك ذكرى الدار بيت ابن بري	١٨١
٢٢	والسوء في الصديق والنبي أربعة أبيات ابن القاضي	١٥٢
٢٣	والوصل في فرق بترقيق شهر بيتين ابن القاضي	١٧٣
٢٤	وإن أردت الوصل دون الوقف ثلاثة أبيات الداني	١٩٧
٢٥	ورسم الأولى اختير في جاءنا بيت الخراز	١٧١
٢٦	وسوءات قصر الواو والهمز ثلثن بيت ابن الجزري	١٣٥
٢٧	وسوئاً عارض الإدغام بيتين علي المنصوري	٨٨
٢٨	وفي وجه تسهيل ثلاثة أوجه بيت ابن أسد	١٤٣
٢٩	وفي وصلها لحن كذاك بحذفها بيت أبو عبد الله القيسي	١٩٥
٣٠	وقف بنحو سوف ريب عنهما بيت ابن بري	٨٧
٣١	وكل ما قيل من إبدال همزته بيتين ابن مبارك السجلماي	٩٩
٣٢	وما سهلوه أو أبدلوه بوصلهم بيت ابن القاضي	١٥٣
٣٣	وما ليس فيه الراء يتلأ لورشهم بيت القيسي	٩٧
٣٤	وماليه هلك بالإدغام بيت ابن القاضي	١٩٧
٣٥	ومن طغى نهى بترع يصل بيت ابن القاضي	٢٠٦
٣٦	وهاك ما لظاهر أضفتا.. خمسة عشر بيتاً الخراز	١٢٢
٣٧	وهاك ما يفتح للبصري أربعة أبيات ابن القاضي	١٦٥
٣٨	ووسطن الواو من سوات ثلاثة أبيات محمد بن يوسف	١٣٥

فهرسُ الأعلامِ المُترجمِ لهم

الصفحة	العَلَم
٤٧	إبراهيم بن بدوي العبيدي
٤٨	إبراهيم بن شحاته السمنودي
٤٥	إبراهيم بن عمر الجعبري
٤٨	أحمد بن عبد العزيز الزيات
٢٧	إدريس بن محمد الحسني (المنجرة)
١٧٧	الغازي بن قيس الأندلسي
٤٧	حسن بن خلف الحسيني
٤٦	سليمان بن حسين الجمزوري
١٠٨	أبو داود سليمان بن نجاح الأندلسي
٤٨	عامر بن السيد بن عثمان
٨٤	عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي المكناسي
٤٥	عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي
٤٦	عبد الرحمن بن حسن الأجهوري
٨٤	عبد الرحمن بن عتيق الصقلي (ابن الفحام)
٢٤	عبد الله بن محمد بن يوسف، الشهير بيوسف زاده
٤١	عثمان بن سعيد (أبو عمرو الداني)

٨٥	محمد بن محمد النويري
٤٧	محمد هلالي الأياري
١٣٤	محمد بن يوسف التملي
١٥١	مسعود بن جموع السجلماسي
٧٩/٢٥	مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري
٤٦	مصطفى بن علي الميهي
٤١	مكي بن أبي طالب القيسي
٨١	ميمون بن مساعد المصمودي

* * *

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: المخطوطة:

١. تحفة النافع في أصل مقرأ الإمام نافع. ليمون بن مساعد الفخار، نسخة مصورة بموقع دار القرآن الكريم التابعة لجمعية الدعوة إلى القرآن والسنة بمراكش - المغرب.
٢. تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة، هاشم بن محمد المغربي، نسخة من جامعة أم القرى، المكتبة المركزية.
٣. حل مجملات الطيبة. للإمام المنصوري، نسخة من موقع مخطوطات الأزهر الشريف بمصر.
٤. الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لعلي بن محمد الرباطي (ابن بري)، نسخة المكتبة الأزهرية. مصر.
٥. المنظومة الدالية في تخفيف الهمز لحمزة وهشام، لمحمد بن مبارك السجلماسي، نسخة الخزانة العامة بالرباط.
٦. شرح الإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة، هاشم بن محمد المغربي، جامعة أم القرى، مكتبة الملك عبد الله.

ثانياً: المطبوعة:

١. القرآن الكريم، مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٢. إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع ، لعبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي، (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣١هـ .
٣. إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المسمى بتحليل النشر ، لمصطفى بن عبد الرحمن الأزميري ، (ت: ١١٥٥هـ) ، تحقيق : خالد حسن أبو الجود ، دار أضواء السلف ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٨هـ .
٤. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، لأحمد بن محمد البنّا الدمياطي، (ت: ١١١٧هـ) ، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ .
٥. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ)، تحقيق محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني، السعودية، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
٦. إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة، لعلي سليمان المنصوري ، (ت: ١١٣٤هـ) ، تحقيق : جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة ، طنطا .
٧. الأعلام ، لخير الدين بن محمود الزركلي ، (ت: ١٣٩٦هـ) ، دار العلم - ط١٥ ، ٢٠٠٢م .
٨. الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، لإبراهيم بن سعيد الدوسري، مكتبة الرشد- الرياض، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
٩. إمتاع الفضلاء بتراجم القُرَّاء، لإلياس بن أحمد البرناوي، دار الزمان، المدينة المنورة ، ط٢ ، ١٤٢٨هـ .

١٠. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين
البغدادى (ت: ١٣٩٩هـ)، عني به: محمد شرف الدين، دار إحياء التراث
العربي، بيروت.

١١. أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، لمحمد بن علي الجزولي (ت: ١٠٠٩هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ قطاش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ.

١٢. بدائع البرهان في شرح عمدة العرفان، لمصطفى بن عبد الرحمن الأزميري، نسخة على الشبكة العكوتة.

١٣. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، لعبد الفتاح القاضي، مكتبة أنس بن مالك، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٤. بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل للإمام الشاطبي، لعبد الفتاح عبد الغني القاضي، دار السلام - القاهرة، ط ١، ١٤٢٩ هـ.

١٥. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد الحسيني (الملقب بمرتضى الزبيدي، ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٦. تاريخ علماء الأندلس، لعبد الله بن محمد الأزدي (ابن الفرضي، ت: ٤٠٣هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثانية، ١٤٠٨ هـ.

١٧. تأملات في تحريرات القراءات، لعبد الرازق موسى، نسخة مكتوبة ببرنامج الورد.

١٨. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام الصقلي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق د: ضاري ابراهيم العاصي، دار عمار،

عمان، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٩. التحارير المنتخبة على متن الطيبة، لإبراهيم العبيدي، نسخة pdf.

٢٠. تحرير التيسير في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الجزري (ابن الجزري)، ت:

٨٣٣هـ)، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة، طنطا.

٢١. تحرير الطرق والروايات المعروف بتحريرات المنصوري، لعلي بن سليمان

المنصوري، (ت: ١١٣٤هـ)، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، مكتبة أولاد

الشيخ، الجزيرة، ط١، ٢٠١١م.

٢٢. تقريب المعاني في شرح حرز الأمان في القراءات السبع، لسيد لاشين أبو الفرح

و خالد محمد الحافظ. مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٢٣. تقريب المنافع في الطرق العشر لنافع. لمحمد بن أبي جمعة المغراوي الوهراني،

نسخة إلكترونية pdf.

٢٤. تقريب النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الجزري (ابن الجزري)،

(ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي عبد القدوس عثمان الوزير، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٥. تنبيه الخلال بتكميل مورد الظمان، لأبي محمد بن عبد الواحد بن عاشر

الأنصاري (ت: ١٠٩٠هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ.

٢٦. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. حاتم

صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات، ط١، ١٤٢٩هـ.

٢٧. جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمر الداني، (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: عبد

الرحيم الطرهوني و يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ.

٢٨. حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات، لمحمد بن عبد الرحمن الخليلجي الحنفي، (ت: ١٣٨٦ هـ)، تحقيق: أبي الخير عمر مالرأه المرابطي، دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨ هـ.

٢٩. دليل الحيران شرح منظومة مورد الظمان في رسم أحرف القرآن، للإمام إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي (ت: ١٣٤٩ هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، ط١، ١٤٢٧ هـ.

٣٠. الروض النظير في أوجه الكتاب المنير، للشيخ محمد المتولي، (ت: ٨٣٣)، تحقيق: محمد إبراهيم سالر، المكتبة الأزهرية - القاهرة، ٢٠٠٦.

٣١. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لعلي بن عثمان المعروف بابن القاصح، (ت: ٨٠١ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩ هـ.

٣٢. سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ.

٣٣. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد النويري، (ت: ٨٥٧ هـ)، تحقيق: مجدي محمد با سلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ.

٣٤. شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ نافع، لمحمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، تحقيق: الصديقي سيدي فوزي، ط١، ١٤٢١ هـ.

٣٥. الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق، ط٢، ١٤٢٢ هـ.

٣٦. الجامع المفيد في لأحكام الرسم والضبط والقراءة والتجويد، لعبد الرحمن ابن القاضي (ت: ١٠٨٢هـ)، تحقيق: أنس الكندري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٣٧. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي ، (ت: ٩٠٢هـ) ، دار مكتبة الحياة، بيروت .

٣٨. الطراز في شرح ضبط الخراز، لمحمد بن عبد الله التنسي، (ت: ٨٩٩هـ)، تحقيق: أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٠هـ.

٣٩. عمدة العرفان في وجوه القرآن في القراءات، لمصطفى بن عبد الرحمن الإزميري، نسخة وورد على الشبكة العنكبوتية.

٤٠. عمدة القارئ والمقرئ، للشيخ أحمد بن أحمد الشقنصي القيرواني، تحقيق: عبد الرزاق بسرور، دار ابن حزم - بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ.

٤١. غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن محمد (ابن الجزري، ت: ٨٣٣)، مكتبة ابن تيمية.

٤٢. غيث النفع للصفاقسي، لعلي بن سالم النوري الصفاقسي، تحقيق: سالم غرم الله الزهراني، جامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ.

٤٣. فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ) ، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري ، مكتبة الرشد ، الرياض، ط ٢، ١٤٢٦هـ .

٤٤. الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي

٤٥. فرائد المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التهاني، لمحمد بن محمد الصنهاجي (ابن آجروم)، (ت: ٧٢٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن نبولسي، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

٤٧. قراءة الإمام نافع عند المغاربة، للدكتور عبد الهادي حميتو، موقع وزارة الأوقاف المغربية.

٤٩. قطوف البستان من دليل الحيران شرح مورد الظمان في رسم القرآن للعلامة الخراز، للشيخ سيد كامل سيد سلامة، الأسدي - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣١هـ

٥١. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، الرسالة- بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٥٢. كنز المعاني شرح حرز الأماني (شرح شعلة على الشاطبية)، للإمام أبي عبد الله

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين الموصلي المعروف بشعلة، (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة - طنطا، ط ١، ١٤٢٨هـ.

٥٣. كنز المعاني شرح حرز الأماني، لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، أولاد الشيخ، الجيزة، ط ١، ٢٠١١م.

٥٤. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (شرح الفاسي على الشاطبية)، للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي، (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، الرشد، ط ٢، ١٤٣١هـ.

٥٥. لسان العرب، لمحمد بن مكرم الأنصاري (ابن منظور، ت: ٧١١هـ)، دار صادر بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.

٥٦. مختار الصحاح، للإمام محمد بن أبي بكر الرازي الحنفي. (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: محمد حلاق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

٥٧. مختصر بلوغ الأمانة (شرح إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية)، للإمام نور الدين علي بن محمد الضباع المصري، (ت: ١٣٨٠هـ)، تحقيق: أبي الخير عمر مالم آبه بن حسن بن عبد القادر، دار أضواء السلف - الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ.

٥٨. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود سليمان بن نجاح، (ت: ٤٩٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ.

٥٩. المسند الصحيح (صحيح مسلم)، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

٦٠. معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦٥هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.

٦١. معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات، لإبراهيم بن سعيد الدوسري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٢٥هـ.

٦٢. معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، لعبد الهادي حميتو، الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، مطبعة الرفا، آسفي، الأول، ١٤٢١هـ.

٦٣. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٤. المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة.

٦٥. معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. طيار أكتي قولاج، استانبول، ط ١، ١٤١٦هـ.

٦٦. المفردات السبع، لأبي عمرو الداني. (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: علي توفيق النحاس، دار الصحابة- طنطا، ط ١، ١٤٢٧هـ.

٦٧. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: نورة بنت حسن بن فهد الحميد، دار التدمرية- الرياض، ط ١، ١٤٣١هـ.

٦٨. المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمر عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار عمار- عمان، ط ٢، ١٤٢٨هـ.

٦٩. الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله

الشيرازي الفارسي المعروف بابن أبي مريم، (ت: بعد ٥٦٥هـ)، تحقيق: عمر

حمدان الكبيسي، التوعية الإسلامية، ط ١، ١٤٣١هـ.

٧٠. النشر في القراءات العشر، الإمام أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي،

(ت: ٨٣٣هـ)، اعتنى به: نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت،

١٤٣١هـ.

٧١. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، دار

الفجر الإسلامية - المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢١هـ.

٧٢. هدية العارفين، لإسماعيل بن محمد البغدادي، دار إحياء التراث، بيروت.

فهرس المحتويات

٣	شكر وتقدير
٤	المقدمة
٦	أسباب اختيار الموضوع
٧	الدراسات السابقة
٨	خطة البحث
١٠	بيان منهجي في التحقيق
١٤	القسم الأول : الدراسة
١٤	المبحث الأول: ترجمة موجزة للقراء السبعة ورواتهم وطرقهم
٢١	المبحث الثاني: ترجمة المؤلف
٢٢	المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته
٢٢	المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم
٢٤	المطلب الثالث: شيوخه
٢٩	المطلب الرابع: تلاميذه
٣١	المطلب الخامس: مؤلفاته
٣٣	المطلب السادس: ثناء العلماء عليه
٣٥	المطلب السابع: وفاته
٣٦	المبحث الثالث: تعريفٌ بالتحريات
٣٧	المطلب الأول: تعريف التحريات

٤٠	المطلب الثاني: نشأة التحريرات
٤٣	المطلب الثالث: أسباب التحريرات
٤٤	المطلب الرابع: تاريخ التحريرات وتطورها
٤٨	المطلب الخامس: مدارس التحريرات
٥٠	المطلب السادس: أهمية التحريرات
٥١	المطلب السابع: موقف العلماء منها
٥٤	المطلب الثامن: الكتب المصنفة في التحريرات
٥٧	المبحث الرابع: دراسة الكتاب
٥٨	المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف
٥٩	المطلب الثاني: موضوع الكتاب
٦٠	المطلب الثالث: منهج المؤلف، ووصف أسلوبه
٦٢	المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية
٦٤	المطلب الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب
٦٦	المطلب السادس: وصف النسخ الخطية للكتاب ونماذج منها
٧٨	القسم الثاني: النص المحقق
٨١	الاستعانة
٨٣	سورة الفاتحة
٨٤	سورة البقرة
١٠٨	سورة آل عمران

١١٣	سورة النساء
١١٧	سورة المائدة
١٢٧	سورة الأنعام
١٣٤	سورة الأعراف
١٣٨	سورة الأنفال
١٣٩	سورة التوبة
١٣٩	سورة يونس
١٤٦	سورة هود
١٤٩	سورة يوسف
١٥٥	سورة الرعد
١٥٦	سورة إبراهيم
١٥٧	سورة الحجر
١٥٩	سورة النحل
١٦٠	سورة الإسراء
١٦١	سورة الكهف
١٦٢	سورة مريم
١٦٥	سورة طه
١٦٦	سورة الأنبياء
١٦٧	سورة الحج

١٦٨	سورة المؤمنون
١٦٩	سورة النور
١٧١	سورة الشعراء
١٧٤	سورة النمل
١٧٤	سورة القصص
١٧٥	سورة العنكبوت
١٧٦	سورة الروم
١٧٧	سورة الأحزاب
١٧٩	سورة فاطر
١٧٩	سورة الصافات
١٨٠	سورة ص
١٨١	سورة الزمر
١٨٢	سورة غافر
١٨٣	سورة فصلت
١٨٤	سورة الشورى
١٨٤	سورة الزخرف
١٨٥	سورة الأحقاف
١٨٦	سورة محمد
١٨٦	سورة النجم

١٨٩	سورة القمر
١٩٠	سورة الرحمن
١٩٠	سورة الواقعة
١٩٢	سورة الممتحنة
١٩٣	سورة الطلاق
١٩٣	سورة التحريم
١٩٤	سورة القلم
١٩٤	سورة الحاقة
٢٠١	سورة القيامة
٢٠٤	سورة الإنسان
٢٠٤	سورة المرسلات
٢٠٥	سورة النازعات
٢٠٦	سورة الانشقاق
٢٠٧	سورة الفجر
٢٠٨	سورة الليل
٢٠٨	سورة الضحى
٢١٢	سورة العلق
٢١٧	سورة الكافرون
٢١٧	سورة المسد

٢١٩	الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات
٢٢٢	الفهارس العامة للكتاب
٢٢٣	فهرس الآيات القرآنية
٢٣٦	فهرس الأحاديث النبوية
٢٣٧	فهرس الشواهد الشعرية
٢٣٩	فهرس الأعلام المترجم لهم
٢٤٢	قائمة المصادر والمراجع
٢٥٢	فهرس المحتويات

* * *

للملاحظات أو الاقتراحات العلمية؛ أسعد بالتواصل على

البريد: habeb1403@gmail.com

جوال: 00966556699443

كتبة دار الفؤاد - ٢٠٢٠
مجلس القارئ في اختلاف المقاري



0001010272

٢٤